هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير السنوي

١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م)

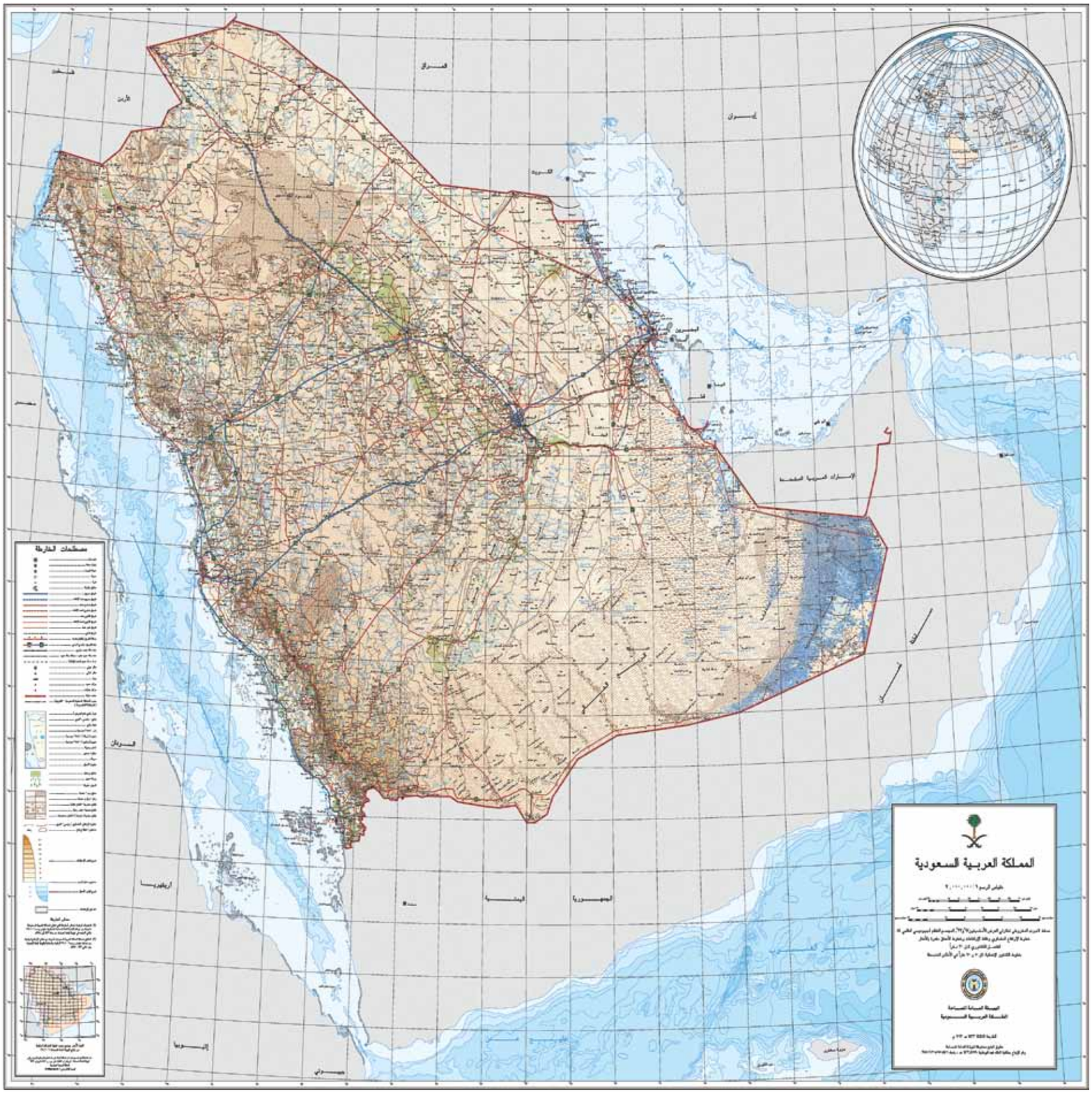
المملكة العربية السعودية
مصطلحات الخارطة

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود **حفظه اللّه**

رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود حفظه اللّه

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس مجلس الشؤون السياسية والأمنية

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه اللّه

ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

مجلس هيئة السوق المالية

استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة السابعة من نظام السوق المالية، صدر الأمر الكريم رقم (أ/٢٣٩) وتاريخ ١٤٣٧/١١/١٨هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة على النحو التالي:

١- معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجدعان[1]	رئيساً
٢- الأستاذ/ محمد بن عبدالله القويز	نائباً للرئيس
٣- الدكتور/ عبدالرحمن بن محمد البراك	عضواً
٤- الدكتور/ طارق بن عبدالله النعيم	عضواً
٥- الدكتور/ وائل بن محمد القحطاني	عضواً

وتضمن التشكيل الجديد للمجلس انضمام ثلاثة أعضاء جدد هم: الأستاذ/ محمد بن عبدالله القويز، والدكتور/ طارق بن عبدالله النعيم، والدكتور/ وائل بن محمد القحطاني، بدلاً من: نائب رئيس المجلس الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد الراشد، وعضو المجلس الدكتور/ عدنان بن عبدالفتاح صويغ، وعضو المجلس الدكتور/ نجم بن عبدالله الزيد.

الأستاذ محمد بن عبدالله القويز

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

- ماجستير إدارة اعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٣م.
- بكالوريوس أنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م.

الخبرة العملية:

- وسيط في الأسهم الدولية والمعادن الثمينة، البنك العربي الوطني، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦م-١٩٩٨م.
- مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م-٢٠٠٤م.
- مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤م-٢٠٠٦م.
- الرئيس التنفيذي، شركة دراية المالية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨م-٢٠١٦م.
- نائب الرئيس، هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، منذ ١ سبتمبر٢٠١٦م حتى الآن.
- عضو مجلس الأمناء في مجموعة عقال.
- عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد.
- عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد.
- عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو سابق في لجنة شباب الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو سابق في اللجنة الوطنية لشباب الأعمال في مجلس الغرف التجارية الصناعية.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي.

---

١) صدر الأمر السامي رقم (أ/٩) وتاريخ ١٤٣٨/١/٣٠هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٣١م بتعيين معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجدعان وزيراً للمالية.

الدكتور/ عبدالرحمن بن محمد البراك

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

- دكتوراة علوم مالية، جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة، ٢٠٠٥م.
- ماجستير علوم مالية، جامعة كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية،٢٠٠١ م.
- بكالوريوس محاسبة، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٧ م.

الخبرة العملية:

- كُلف بعدة مهام أكاديمية وإدارية آخرها عميد شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين، جامعة الملك فيصل، ٢٠٠٥ -٢٠٠٩ مـ.
- أستاذ المالية المشارك، رئيس قسم المالية، جامعة الملك فيصل،٢٠٠٧ -٢٠٠٩م.
- عضو مجلس هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، منذ ١٤ مايو ٢٠٠٩م حتى الآن.
- ترأس عدة لجان منبثقة عن مجلس الهيئة مثل لجنة المراجعة ولجنة تطوير الموارد البشرية.
- شارك في تمثيل الهيئة في اجتماعات هيئات دولية وإقليمية مختصة بالأسواق المالية.
- عضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (ممثلاً عن هيئة السوق المالية)، ورئيس لجنة المراجعة منذ ٢٠١٤/٤ وحتى ٢٠١٦/١١م.
- عضو الهيئة الاستشارية للتنمية لإمارة منطقة مكة المكرمة.

الدكتور/ وائل بن محمد القحطاني

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

- دكتوراة قانون، كلية موريتز للقانون، جامعة ولاية أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٣م.
- ماجستير هندسة كهربائية، جامعة فيرلي ديكنسون، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦م.
- بكالوريوس هندسة كهربائية، جامعة فيرلي ديكنسون، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٥م.

الخبرة العملية:

- مهندس اتصالات وشبكات حاسب، شركة آرامكو السعودية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦-٢٠٠٠م.
- مستشار قانوني زائر، مكتب وايت آند كيس، الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، ٢٠٠٤م.
- مستشار قانوني، شركة آرامكو السعودية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤-٢٠٠٨م.
- مستشار قانوني، مكتب باكر ومكانزي للاستشارات القانونية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨-٢٠١٠م.
- المستشار القانوني العام وأمين مجلس الإدارة، الشركة العربية السعودية للاستثمار(سنابل للاستثمار)، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠-٢٠١٦م.
- عضو نقابة المحامين لواشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو نقابة المحامين لولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو مجلس هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، منذ ١ سبتمبر ٢٠١٦م حتى الآن.

الدكتور/ طارق بن عبدالله النعيم

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

- دكتوراة نظم المعلومات، جامعة نيو ساوث ويلز، أستراليا، ٢٠٠٦م.
- ماجستير، علوم الحاسب، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٢م.
- بكالوريوس، علوم الحاسب، جامعة الملك سعود، ١٩٩٦م.

الخبرة العملية:

- مسؤول نظم المدفوعات، (Logica)، المملكة المتحدة، لندن، ١٩٩٦-١٩٩٧م.
- مسؤول نظم المدفوعات، مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٩٩٧-٢٠٠٢م.
- مدير عام إدارة خدمات الأصول الاستثمارية، شركة السوق المالية السعودية (تداول)، ٢٠٠٧-٢٠١٢م.
- رئيس المجموعة الاستراتيجية، مصرف الراجحي، ٢٠١٢-٢٠١٤م.
- وكيل وزارة التجارة والاستثمار للتجارة الداخلية، ٢٠١٤-٢٠١٦م.
- عضو مجلس هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، منذ ١ سبتمبر ٢٠١٦م حتى تاريخه.
- عضو سابق في مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- عضو سابق في لجنة التخصيص بالمجلس الاقتصادي الأعلى.
- عضو سابق في مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.
- عضو سابق في مجلس إدارة الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة بيان للمعلومات الائتمانية.
- رئيس سابق لمجلس إدارة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- عضو سابق في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
- عضو سابق في هيئة التدريس بجامعة الأمير سلطان.

أُعد هذا التقرير لتحقيق التزام الهيئة بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منها في إطلاع العموم على أعمالها خلال العام المنصرم، واستجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشرة من نظام السوق المالية التي تنص على أن «يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية السابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة». ورُوعي في منهجية إعداده تلبية جميع متطلبات قواعد إعداد التقارير السنوية المقررة على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى تنفيذاً للمادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء.

نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

قيمنا

نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسؤولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد وإخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

نتواصل ونتشاور

تعزيز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين المتعاملين في السوق المالية.

نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم مما يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقدم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

رؤيتنا

أن نُصبح السوق الرئيسة في
الشرق الأوسط، ومن أهم عشر
أسواق مالية في العالم.

رسالتنا

سوق مالية مسهلة للتمويل...
ومحفزة للاستثمار... وداعمة
للثقة... ومنبعاً للقدرات.

محتويات التقرير

مقدمة ١٧

(١) كلمة الرئيس
(٢) نشأة الهيئة
(٣) المهام الأساسية للهيئة
(٤) الهيكل التنظيمي
(٥) الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية

الباب الأول ٢٤

الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية

(١) إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٦م
(٢) برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠»
(٣) أبرز التحديات التي واجهت الهيئة في تنفيذ خطتها الاستراتيجية خلال عام ٢٠١٦م

الباب الثاني ٣٠

الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

الفصل الأول: البيئة الداخلية للهيئة

(١) الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء
(٢) اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته
(٣) القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير
(٤) برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين
(٥) المباني المملوكة والمستأجرة

الفصل الثاني: اللجان

(١) اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية
(٢) اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)
(٣) لجنة المراجعة
(٤) لجنة تطوير الموارد البشرية
(٥) لجنة التعاملات الإلكترونية
(٦) اللجان المتخصصة

الفصل الثالث: التواصل والعلاقات الدولية

(١) مركز الاتصال
(٢) المنظمات والعلاقات الدولية

الباب الثالث ٥٤

تنظيم السوق المالية

(١) اللوائح التنفيذية الجديدة
(٢) اللوائح التنفيذية المعدّلة
(٣) اللوائح التنفيذية قيد التطوير

الباب الرابع ٦٠

الطرح وإجراءات الشركات والمنتجات الاستثمارية

الفصل الأول: طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات

(١) الطرح العام والخاص للأسهم
(٢) الطرح العام والخاص للصكوك وأدوات الدين
(٣) إجراءات الشركات

الفصل الثاني: الأصول المدارة

(١) إصدار المنتجات الاستثمارية
(٢) صناديق الاستثمار
(٣) المحافظ الخاصة المُدارة

الباب الخامس ٧٤

الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

الفصل الأول: الإفصاح

(١) مراجعة القوائم المالية للشركات المُدرجة
(٢) إعلانات الشركات المُدرجة

(٣) إشعارات الملكية وطلبات التصرف
(٤) تطوير الإفصاح

الفصل الثاني: الحوكمة

(١) تكوين مجالس إدارات الشركات المدرجة
(٢) اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجالس الإدارة
(٣) الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة
(٤) الزيارات الإشرافية
(٥) تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

الباب السادس ٨٨

حماية المستثمرين

الفصل الأول: الرقابة

(١) الرقابة على التداولات
(٢) الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأسمالها

الفصل الثاني: شكاوى المستثمرين ومخالفات نظام السوق المالية/نظام الشركات

(١) شكاوى المستثمرين
(٢) معالجة شكاوى المستثمرين
(٣) مباشرة الإجراءات في مخالفات نظام السوق المالية/نظام الشركات
(٤) تصنيف قضايا مخالفات نظام السوق المالية/نظام الشركات

الفصل الثالث: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

(١) القضايا المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها
(٢) اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها
(٣) عدد القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية
(٤) متابعة تنفيذ القرارات
(٥) تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية
(٦) الغرامات المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

الفصل الرابع: توعية المستثمر

(١) البرامج الإعلامية
(٢) برامج الثقافة الاستثمارية

الباب السابع ١١٨

أعمال الأوراق المالية

الفصل الأول: التراخيص

(١) قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية
(٢) التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية
(٣) تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني
(٤) المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة للاستثمار في الأسهم المدرجة

الفصل الثاني: التفتيش والكفاية المالية

(١) التفتيش
(٢) الكفاية المالية
(٣) التسهيلات بهامش التغطية
(٤) طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة للهيئة
(٥) مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الفصل الثالث: مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم

الفصل الرابع: تطورات أنشطة التصنيف الائتماني

الباب الثامن ١٤٠

الإفصاح المالي للهيئة

(١) الأداء المالي للهيئة
(٢) تقرير مراجعي الحسابات
(٣) قائمة المركز المالي
(٤) قائمة الأداء المالي
(٥) قائمة التدفقات النقدية
(٦) قائمة التغير في صافي الموجودات
(٧) إيضاحات حول القوائم المالية

الباب التاسع ١٦٢

الملحق الإحصائي

مقدمة

(١) كلمة الرئيس

(٢) نشأة الهيئة

(٣) المهام الأساسية للهيئة

(٤) الهيكل التنظيمي

(٥) الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية

كلمة الرئيس

جاء عام ٢٠١٦م برؤية جديدة للمملكة العربية السعودية من خلال «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، مما زاد هيئة السوق المالية (الهيئة) رغبةً وإصراراً على تحقيق تطلعات قيادتنا الرشيدة وأفراد المجتمع السعودي كافة في كل ما يتعلق بالسوق المالية. لذا قامت الهيئة بتحديث خطتها الاستراتيجية ووضع برنامج متكامل يهدف إلى المشاركة في تحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، ويغطي الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠م .

وتضمنت الخطة الاستراتيجية المحدّثة للهيئة برنامجين هما: برنامج «التميز المؤسسي»، وبرنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠» الذي سبق رفعه إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويرمي إلى مواءمة الأهداف ذات العلاقة بالسوق المالية مع «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، ويقوم على أربعة محاور رئيسية هي:

١. تسهيل التمويل بتعزيز دور السوق المالية في توفير مصادر التمويل للاقتصاد الوطني.

٢. تحفيز الاستثمار بزيادة جاذبية السوق للمستثمرين وتسهيل سبل الاستثمار.

٣. تعزيز الثقة بتطوير البيئة التنظيمية ورفع مستويات الحوكمة والشفافية.

٤. بناء وتنمية القدرات المعرفية والفنية للمشاركين في السوق.

ويهدف برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠» إلى أن تكون السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط، ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم، وأن تكون سوقاً متقدمةً وجاذبةً للاستثمار المحلي والأجنبي بما يمكّنها من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

كذلك يهدف البرنامج إلى تعميق السوق المالية وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، وتعزيز دور الصناديق في تمويل الاقتصاد الوطني، إضافةً إلى دعم نمو صناعة إدارة الأصول، وتعزيز الاستثمار المؤسسي، وتنويع المنتجات الاستثمارية، والتشجيع على الاستثمار وتيسيره لجميع شرائح المستثمرين، إضافةً إلى تطوير البنى التحتية وتعزيز استقرار السوق، ورفع مستوى الحوكمة والشفافية في الهيئة، ويطمح إلى رفع مستوى الوعي والثقافة الاستثمارية للمشاركين في السوق المالية وتمكينهم من الوصول إلى البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية بيسر وسهولة وبما يعود بالنفع على قراراتهم الاستثمارية.

أيضاً اهتم برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠» بتطوير البيئة التنظيمية والرقابية للأسواق المالية السعودية؛ لتعزيز العدالة وضمان حماية المتعاملين في السوق المالية السعودية، إضافةً إلى تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية لأسواق المال لجعل السوق المالية المحلية أكثر جاذبيةً ومنافسةً، ولم يَغفل عن تطوير وتمكين الكوادر البشرية الوطنية وتأهيلهم لتحقيق الأدوار المنوطة بهم.

وبالرغم من تطلعنا للمستقبل بكل شغف، نفخر في الهيئة بما قمنا به حتى الآن، وبخاصة ما تم تحقيقه من إنجازات خلال العام ٢٠١٦م والتي تعتبر بمثابة أرضية صلبة للانطلاق نحو المستقبل. وبالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس هيئة السوق المالية ومنسوبيها، يطيب لي أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لهيئة السوق المالية عن العام ١٤٣٧-١٤٣٨هـ (٢٠١٦م)، المشتمل على ما تحقق في العام الماضي، متضمناً عرضاً شاملا للتطورات والإنجازات التنظيمية والإشرافية والرقابية وللدور المتنامي لهيئة السوق المالية في تطوير السوق المالية وزيادة مساهمتها في تمويل النشاط الاقتصادي، وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بها.

وقد كان للهيئة جهود مميزة في عام ٢٠١٦م في جانب إصدار وإقرار اللوائح والقواعد والتعليمات والأدلة التنظيمية الجديدة، وكان من أبرزها: تعليمات الحسابات

الاستثمارية، وتعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية، والضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاص بشركات المساهمة المدرجة، والدليل الاسترشادي للضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات، والتعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة، وقواعد التسجيل والإدراج في السوق الموازية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الهيئة في عام ٢٠١٦م التحديثات اللازمة للمنظومة التشريعية التي سبق صدورها، وأدخلت تعديلات جوهرية على ٩ لوائح سابقة، وتعمل الهيئة في الوقت الحالي على ٤ لوائح جديدة.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي رافقت عام ٢٠١٦م، وصلت قيم طروح الأسهم العامة والخاصة خلال العام إلى ٧,٢ مليار ريال؛ إذ طُرحت أسهم ٣ شركات للاكتتاب العام بلغت القيمة الإجمالية لأسهمها المطروحة ٢,٨ مليار ريال، واكتتب فيها أكثر من ١,٦ مليون مكتتب. وارتفعت قيمة مبالغ الطرح الخاص للصكوك وأدوات الدين في عام ٢٠١٦م بنسبة ٢,٠٪ إلى ٢١,٤ مليار ريال. وزادت ١١ شركة مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) رؤوس أموالها، ليرتفع عدد أسهمها المصدرة من ٣,٠ مليار سهم إلى ٤,٠ مليار سهم.

وقد سجل قطاع إدارة الأصول عام ٢٠١٦م طرح وحدات ١٤ صندوقاً استثمارياً طرحاً عاماً، منها ٦ صناديق تستثمر في الأسهم، و٣ صناديق تستثمر في أسواق النقد، وصندوقان متعددا الأصول، وآخر عقاري، إضافةً إلى صندوقين عقاريين متداولين، كذلك تسلمت الهيئة ٥٥ إخطاراً لإكمال طرح صناديق استثمارية طرحاً خاصاً. ونمت في ٢٠١٦م قيم الأصول لصناديق الاستثمار العامة والخاصة بنسبة ١٩,٨٪ عن مستواها في العام السابق، ليبلغ إجمالي قيم أصول صناديق الاستثمار ٢١٥,٩ مليار ريال.

وفيما يتعلق بحماية المستثمرين، فقد ارتفعت عمليات مراقبة السوق في عام ٢٠١٦م بنسبة ١٩,٩٪ مقارنةً بالعام السابق، وانخفض عدد القضايا الواردة في مخالفات نظام السوق المالية خلال عام ٢٠١٦م؛ فقد سجلت الهيئة ٢٥٣ قضية فقط مقارنةً بـ ٤٣٢ قضية في عام ٢٠١٥م، وزادت الهيئة من وتيرة جهودها لإنهاء الإجراءات اللازمة في القضايا الواردة، حيث تم إنهاء ١٩٤ قضية من أصل ٢٥٣ قضية وردت خلال عام ٢٠١٦م، تمثل نسبة ٧٦,٧٪ من إجمالي القضايا الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية، وثمة ٥٩ قضية تحت الإجراء.

كما تزايد إقبال المستثمرين الأجانب على الدخول للاستثمار في سوقنا المالية؛ إذ ارتفع عدد المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة للاستثمار في سوق الأسهم المحلية إلى ٤٧ مؤسسةً مسجلةً بنهاية عام ٢٠١٦م، مرتفعاً من ١٧ مؤسسة بنسبة ١٧٦,٥٪ عن عددها بنهاية عام ٢٠١٥م.

ختاماً، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد، على دعمهم المتواصل لهيئة السوق المالية. والشكر موصول لزملائي أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها على ما بذلوه ويبذلونه من جهود ملموسة أثمرت في تحقيق هذه النتائج المتميزة، وكلي ثقة بأن ما حققناه وسنحققه من إنجازات سيقود، بمشيئة الله، إلى مستقبل مشرق لسوقنا المالية.

محمد بن عبدالله القويز

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

(٢) نشأة الهيئة

أُنشئت هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

(٣) المهام الأساسية للهيئة

الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

١. تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

٢. تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.

٣. تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

٤. تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

٥. تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

٦. الترخيص في تأسيس منشآت ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.

٧. حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب.

٨. العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.

(٤) الهيكل التنظيمي

صدر قرار مجلس الهيئة رقم (١-١٠٣-٢٠١٥) وتاريخ ١٤٣٧/٣/٩هـ الموافق ٢٠١٥/١٢/٢٠م القاضي باعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة. ويتضمن الهيكل التنظيمي للهيئة، إضافةً إلى الإدارات العامة، خمس وكالات رئيسية، حُددت مهامها الأساسية في عام ٢٠١٦م كما يلي:

(أ) وكالة الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ

- صياغة وتعديل وتطوير اللوائح التنفيذية لهيئة السوق المالية والمواد التنظيمية ذات العلاقة بمهام الهيئة بحسب توجيه المجلس.
- تقديم المشورة والخدمات القانونية داخلياً بما يمكّن الهيئة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية وسياساتها.
- صياغة جميع الوثائق القانونية والإدارية المستخدمة من قبل الهيئة والإشراف عليها من الناحية القانونية (بما في ذلك صياغة العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم... إلخ).
- اتباع منهجية تستند إلى المخاطر؛ للتأكد من أن جميع المخالفات الجسيمة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية يتم التحقيق فيها بشكل مفصل.
- التعامل مع جميع إجراءات التقاضي المرفوعة ضد هيئة السوق المالية، وحماية الهيئة من أي مخاطر قانونية.
- قيادة إجراءات التقاضي المرفوعة من قبل الهيئة ضد المخالفين .
- تنفيذ القرارات والعقوبات الصادرة عن الهيئة والقضاء، ومتابعة تنفيذها مع الجهات ذات العلاقة.
- التعامل مع الشكاوى الصادرة عن مختلف المصادر، والتأكد من حلها في الوقت المناسب بالأسلوب الأمثل.
- المساهمة في تحديد ومعالجة ما قد تتعرض له سياسة الهيئة من المخاطر (الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية)، والرفع بشأنها عند الحاجة إلى الجهات المعنية.
- رفع تقارير دورية عن أنشطة الوكالة وإنجازاتها، وما تم القيام به حيال تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.
- تقديم المشورة إلى مجلس الهيئة بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة باختصاصات الوكالة.
- جمع المعلومات الخاصة بتطوير السياسات وتحليلها وتزويد إدارة تطوير السياسات بمواطن تحسينها.

(٢) وكالة الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية

- تنسيق عملية تطوير وتحسين وصياغة السياسات التنظيمية التي تهدف إلى تحقيق أهداف الهيئة مع ضمان مساهمة الوظائف الإشرافية في الأعمال الأساسية للهيئة.
- قيادة عملية تطوير الخطط الاستراتيجية الخاصة بالهيئة بما في ذلك استراتيجيات الحد من المخاطر، والتنسيق مع وظائف الهيئة الإشرافية الأساسية لضمان إدراجها في المحتوى الأساسي للخطة.
- تحويل الخطوط العريضة للخطط الاستراتيجية للهيئة إلى مهام، ومبادرات، ومؤشرات أداء قابلة للتنفيذ والقياس، بما يضمن قدرة الهيئة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- تقييم مستويات الأداء على مستوى الوكالات، والإدارات العامة، والإدارات، والوحدات من خلال مقاييس إدارة الأداء المحددة مسبقاً.
- ضمان الرقابة، والحوكمة، والإدارة السليمة للمشروعات الاستراتيجية الداخلية من إدارات الهيئة كافة، وضمان التنفيذ في الوقت المحدد وفي إطار الميزانية، وتحديد العقبات، والقضايا، والتحديات، والمخاطر الرئيسية والإبلاغ عنها، وتقديم التوصيات بشأن الحلول الممكنة.
- إجراء الأبحاث المتخصصة لتزويد إدارات الهيئة الداخلية والجهات ذات العلاقة بالتحليلات والرؤى الهادفة إلى زيادة الوعي، والمساهمة في صناعة القرار.
- التنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية بهدف المساهمة في الجهود المنظمة للأسواق المالية العالمية.
- المساهمة في تحديد ومعالجة ما قد تتعرض له سياسة الهيئة من المخاطر (الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية)، والرفع بشأنها عند الحاجة إلى الجهات المعنية.
- رفع تقارير دورية عن أنشطة الوكالة وإنجازاتها، وما تم القيام به حيال تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.
- تقديم المشورة إلى مجلس الهيئة بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة باختصاصات الوكالة.

(٣) وكالة الهيئة لمؤسسات السوق

- المساهمة في تطوير الأسس التنظيمية المتعلقة بمؤسسات السوق، وعمليات التداول في السوق.
- دراسة طلبات التراخيص والتسجيل لمؤسسات السوق.
- التأكد من التزام الطلبات/ مقدمي الطلبات بمتطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- إعداد خطة التفتيش والجدول الزمني وتحديد أولويات توزيع الموارد المتوافرة على أساس المخاطر.
- الإشراف الكامل على مؤسسات السوق؛ للتأكد من التزامها بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- تصعيد حالات عدم الالتزام المستمر لإدارة التنفيذ لاتخاذ الإجراءات المناسبة.
- متابعة وتحليل جميع أنشطة التداول في السوق.
- الاستفادة من تحليلات السوق لتحديد السلوكيات الخاطئة الممكنة (مثلاً :التداول بناءً على معلومة داخلية، والتلاعب بالسوق،... إلخ) ، وتصعيد تلك القضايا لإدارة التنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- تعزيز أدوات التواصل بين مؤسسات السوق.
- المساهمة في تحديد ومعالجة ما قد تتعرض له سياسة الهيئة من المخاطر (الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية)، والرفع بشأنها عند الحاجة إلى الجهات المعنية.
- رفع تقارير دورية عن أنشطة الوكالة وإنجازاتها، وما تم القيام به حيال تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.
- تقديم المشورة إلى مجلس الهيئة بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة باختصاصات الوكالة.
- جمع المعلومات الخاصة بتطوير السياسات وتحليلها وتزويد إدارة تطوير السياسات بمواطن تحسينها.

(٤) وكالة الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية

- المساهمة في إنشاء وتمكين بيئة تنظيمية لتطوير أسواق الأوراق المالية.
- المساهمة في صياغة، وتطوير، وتنفيذ إطار عمل تنظيمي فعال لبرامج الاستثمار الجماعي والمنتجات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.
- المساهمة في تطوير الأنظمة المتعلقة بعملية طرح الأوراق المالية.
- إدارة جميع الطلبات المتعلقة بطرح الأوراق المالية المقدمة للهيئة.
- إدارة الطلبات المقدمة من قبل الشركات بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ.
- إدارة الطلبات المقدمة بشأن طرح المنتجات الاستثمارية وبرامج الاستثمار الجماعي في السوق السعودية، تمشياً مع نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- الإشراف على حوكمة، وإفصاح، وإعلانات الشركات المدرجة، ومتابعة مدى التزام الشركات بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- الإشراف على جميع أنشطة المنتجات الاستثمارية وبرامج الاستثمار الجماعي، ومتابعة مدى التزامها بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- رفع تقارير دورية عن أنشطة الوكالة وإنجازاتها، وما تم القيام به من إجراءات حيال تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.
- تقديم المشورة حول أطر المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة بحسب الحاجة.
- تقديم المشورة إلى مجلس الهيئة بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة باختصاصات الوكالة.
- المساهمة في تحديد ومعالجة ما قد تتعرض له سياسة الهيئة من المخاطر (الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية)، والرفع بشأنها عند الحاجة إلى الجهات المعنية.
- جمع المعلومات الخاصة بتطوير السياسات وتحليلها وتزويد إدارة تطوير السياسات بمواطن تحسينها.

(٥) وكالة الهيئة للموارد المؤسسية

- التأكد من أن الموارد البشرية يجري اختيارها بعناية وتدريبها وتمكينها باتباع معايير عالية.
- الإشراف على إدارة الموارد المالية للهيئة، بما في ذلك إعداد الميزانية والتقارير المالية، وإدارة الحسابات، والتأكد من تطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة والأنظمة ذات العلاقة.
- الإشراف على إدارة المرافق والخدمات، والتأكد من أنها على درجة عالية من الجودة بما يُسهِم في أداء إدارات الهيئة لأعمالها بفعاليةٍ عالية.
- الإشراف على المهام المتعلقة بعمليات الشراء، والتعاقد، وضمان الالتزام بالمسؤوليات التعاقدية واتفاقيات مستوى الخدمة.
- التأكد من توافر المتطلبات اللوجستية للقيام بأعمال المراسم وإجراءات استقبال ضيوف الهيئة، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم للموظفين أثناء الزيارات الخارجية التي يكلَّفون بها.
- إدارة المهام المتعلقة بأرشفة الوثائق وحفظها لكل أنشطة الهيئة.
- التأكد من كفاءة آليات الحوكمة الداخلية في الهيئة وكفاءة العمليات الداخلية لأنشطة الهيئة كافة.
- تقديم الدعم اللازم المتعلق بتقنية المعلومات لتلبية متطلبات الأعمال، والتأكد من أن الأنشطة المتعلقة بأمن المعلومات والتطبيقات والبنية التحتية والبيانات تتوافق مع معايير الهيئة.
- المساهمة في تحديد ومعالجة ما قد تتعرض له أهداف سياسة الهيئة من المخاطر (الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية)، والرفع بشأنها عند الحاجة إلى الجهات المعنية.
- رفع تقارير دورية عن أنشطة الوكالة وإنجازاتها، وما تم القيام به من إجراءات حيال تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.
- تقديم المشورة إلى مجلس الهيئة بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة باختصاصات الوكالة.
- جمع المعلومات الخاصة بتطوير السياسات وتحليلها وتزويد إدارة تطوير السياسات بمواطن تحسينها.

الهيكل التنظيمي

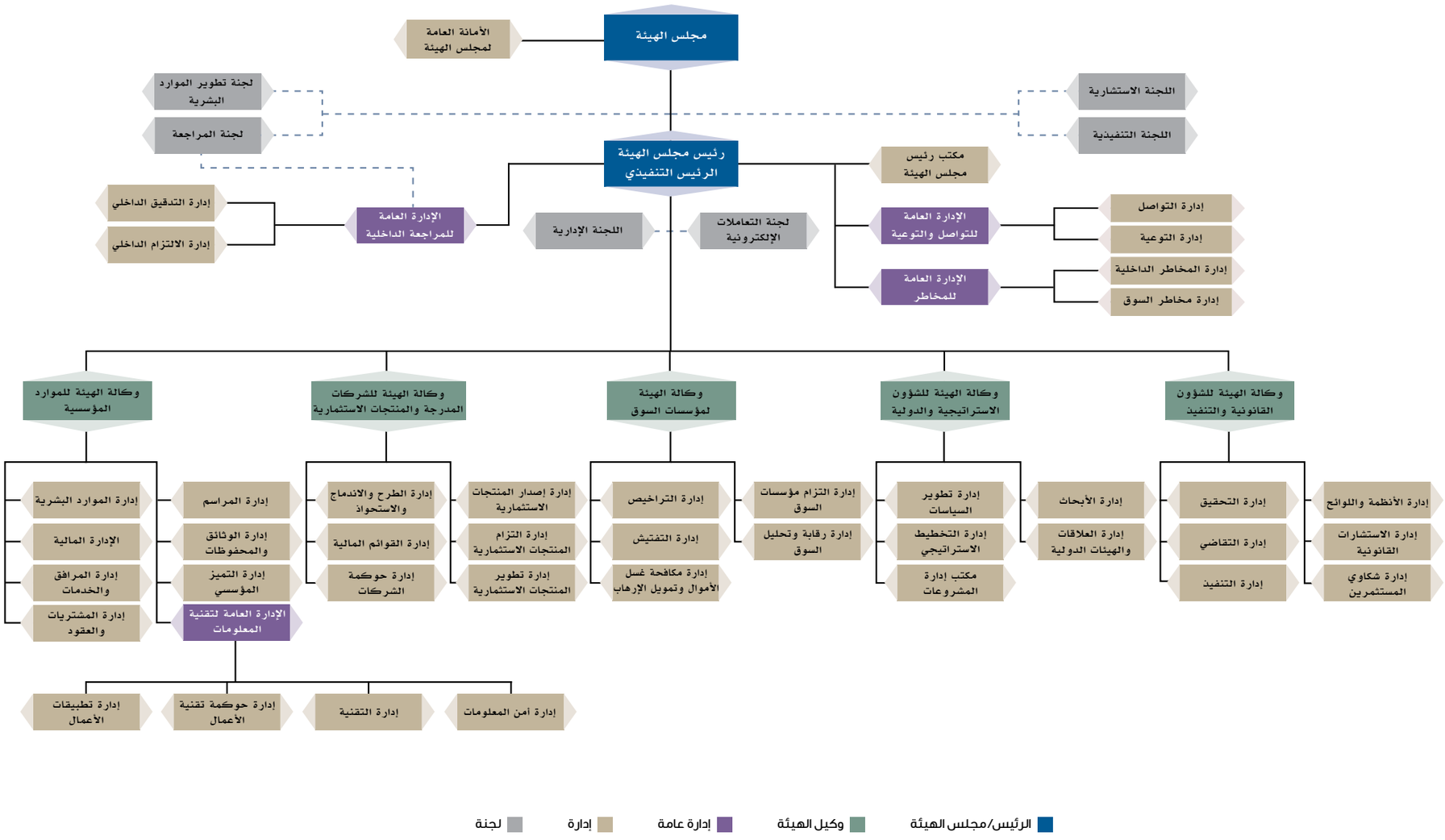

(٥) الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية

تُشرف الهيئة على كل من:

(١) شركة السوق المالية السعودية (تداول).

(٢) الأشخاص المرخص لهم.

(٣) الشركات المدرجة في السوق المالية.

(٤) المتداولين والمتعاملين في السوق المالية.

(٥) المنشآت ذات الأغراض الخاصة.

(٦) شركات ووكالات التصنيف الائتماني.

(٧) المنتجات الاستثمارية في السوق المالية.

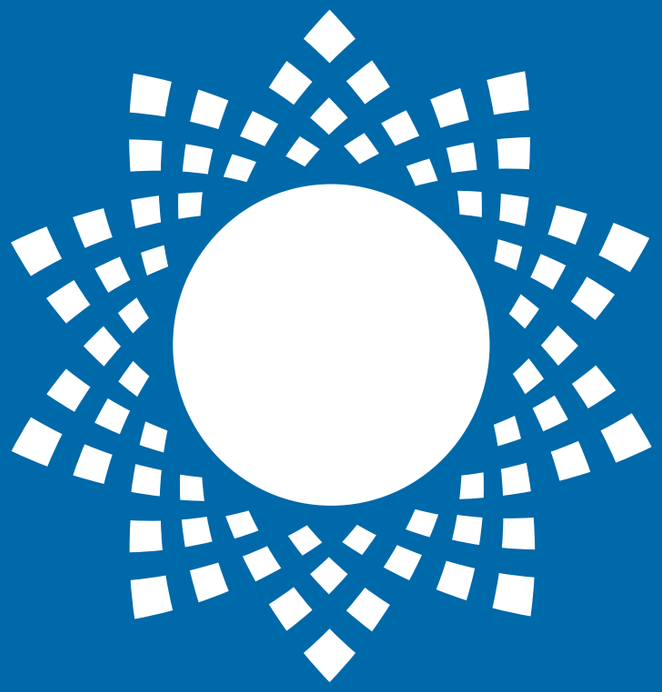

الباب الأول

الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية

(١) إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٦م

(٢) برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠»

(٣) أبرز التحديات التي واجهت الهيئة في تنفيذ خطتها الاستراتيجية خلال ٢٠١٦م

(أ) إنجازات الخطة الاستراتيجية خلال عام ٢٠١٦م

انطلاقاً من حرص الهيئة على تنفيذ خطتها الاستراتيجية لعام ٢٠١٦م ضمن الإطار الزمني المحدد لها والوصول إلى المخرجات المرجوة منها، أقر مجلس الهيئة خطة عمل تنفيذية مفصلة ربع سنوية، توضح المبادرات والأنشطة التي سيُعمل على تنفيذها خلال السنة ومواعيد الانتهاء المتوقعة لها، وتُجمع خلالها بيانات الإنجاز والتحديات من إدارات الهيئة المختلفة، وتُرفع النتائج إلى مجلس الهيئة.

واستكمالاً لمجهودات الهيئة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية التي انطلقت في عام ٢٠١٥م، استمر العمل على تنفيذ ٦٣ من أصل ٦٩ مبادرة متضمنة في الخطة الاستراتيجية، أُنجزت ٩ مبادرات منها خلال عام ٢٠١٦م ليصبح إجمالي عدد المبادرات المنجزة منذ بداية تنفيذ الخطة الاستراتيجية ١٢ مبادرة مخططاً إنجازها خلال العامين الماضيين. وفيما يلي المبادرات المنجزة خلال عام ٢٠١٦م:

رقم المبادرة	المبادرة	أهم نتائج المبادرة
١,٢,٤	تعزيز الكفاءة والأهلية للأشخاص المسجلين وغرس ثقافة التعليم المهني المستمر	استُحدثت وحدة خاصة معنية بوضع سياسات متعلقة بكفاءة وأهلية الأشخاص المسجلين والتعليم المهني المستمر. وحُدّد حد أدنى للساعات التدريبية المطلوبة من الأشخاص المسجلين.
١,٦,١	رفع كفاءة إجراءات طرح وإدراج الشركات في السوق المالية	قامت الهيئة بدراسة كيفية تحسين وتطوير إجراءات مراجعة ملفات (طلبات) الطرح العام الأولي، وتلخصت توصيات الدراسة في اقتراح تغييرات في دليل الإجراءات الخاص بالإدارة، بالإضافة إلى تعديل اللوائح ذات العلاقة، وقد أدى تطبيق هذه التوصيات إلى رفع كفاءة عملية المراجعة.
١,٦,٤	دراسة جدوى إنشاء سوق مالية موازية	أعدت الهيئة دراسة لجدوى إنشاء سوق مالية موازية، وصدر قرار مجلس الهيئة رقم (١٠ – ٤٣ – ٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٧/٤ هـ الموافق ٢٠١٦/٤/١١ م بالموافقة على توصيات الدراسة.
٢,١,٣	تحسين إفصاح صناديق الاستثمار	صدر قرار مجلس الهيئة بالموافقة على اعتماد لائحة صناديق الاستثمار المعدلة.
٢,١,٤	تحسين إفصاح شركة السوق المالية السعودية (تداول)	صدر قرار مجلس الهيئة المتضمن استمرار شركة السوق المالية السعودية (تداول) في تطبيق آلية الإفصاح عن ملكية ملاك الشركات المدرجة في السوق المنصوص عليها في قرار المجلس رقم (١-٢٤-٢٠٠٨) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٨/٦/٣٠م. ويكون الإفصاح من خلال موقعها الإلكتروني عن ملكية أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (أو أعلى منصب تنفيذي بالشركة) والمدير المالي للشركات المدرجة في السوق بشكل يومي، وبأن تقوم شركة السوق المالية السعودية (تداول) من خلال موقعها الإلكتروني بالإفصاح عن نسبة ملكية المساهمين الذين تُظهر نشرة الإصدار خضوعهم لفترة حظر حتى صدور موافقة الهيئة على رفع الحظر عن أسهمهم.
٢,١,٧	رفع مستوى الحوكمة لدى الشركات المدرجة	بدأت الهيئة بالعمل مع فئات المستثمر المؤسسي لتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة للشركات المدرجة والمشاركة الفاعلة في الجمعيات العامة؛ حيث عقد عدد من ورش العمل التفاعلية لتبيان أهمية دور المستثمر المؤسسي في تعزيز مفهوم الحوكمة في الشركات المدرجة، واستهدفت هذه الورش مدراء الصناديق الاستثمارية وصناديق المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
٣,٢,٢	توقيع مذكرات تفاهم بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع المالي	وُقعت مذكرة تفاهم خاصة بتنفيذ أحكام نظام الشركات بين وزارة التجارة وهيئة السوق المالية.
٤,١,١	تطبيق إطار عمل موحد للسياسات والإجراءات الداخلية	اُعتمد إطار العمل الموحد للسياسات والإجراءات الخاصة بالهيئة وبدأ العمل على تطبيقه.
٤,٢,١	تطوير المهام والمسؤوليات التنظيمية لدى هيئة السوق المالية	أكملت الهيئة تنفيذ جميع مراحل هذه المبادرة التي تضمنت مراجعة وتحديث عدد من الجوانب التنظيمية الداخلية للهيئة.

(٢) برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠»

اعتمدت هيئة السوق المالية تحديث خطتها الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٥ -٢٠١٩م لتصبح للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠م، وتكون الخطة المحدثة جزءاً من برنامج مستقل للهيئة يهدف إلى تحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠». وتتضمن الخطة الاستراتيجية المحدثة برنامجين هما: برنامج التميز المؤسسي، وبرنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠» الذي سبق رفعه إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ليتوافق مع الأهداف ذات العلاقة بالسوق المالية الواردة في «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠». وتسعى الهيئة من خلال البرنامج إلى جعل السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم، وأن تكون سوقاً متقدمةً وجاذبةً للاستثمار المحلي والأجنبي بما يمكّنها من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر دخله.

ويقوم برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠» على أربعة محاور هي:

١. تسهيل التمويل بتعزيز دور السوق المالية في توفير مصادر التمويل للاقتصاد الوطني.

٢. تحفيز الاستثمار بزيادة جاذبية السوق للمستثمرين وتسهيل سبل الاستثمار.

٣. تعزيز الثقة بتطوير البيئة التنظيمية ورفع مستويات الحوكمة والشفافية.

٤. بناء وتنمية القدرات المعرفية والفنية للمشاركين في السوق.

كذلك يستهدف برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠» تحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» فيما يتعلق بتعميق السوق المالية وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، وتعزيز دور الصناديق في تمويل الاقتصاد الوطني، إضافةً إلى دعم نمو صناعة إدارة الأصول، وتعزيز الاستثمار المؤسسي، ورفع جاذبية السوق للمستثمر، وتنويع المنتجات الاستثمارية، وتشجيع الاستثمار وتيسيره لجميع شرائح المستثمرين، وتعزيز دور السوق المالية السعودية في توفير التمويل وتكوين رؤوس الأموال اللازمة، إضافةً إلى تطوير البنى التحتية وتعزيز استقرار السوق ورفع مستوى الحوكمة والشفافية في الهيئة. ويطمح إلى رفع مستوى الوعي والثقافة الاستثمارية للمشاركين في السوق المالية وتمكينهم من الوصول إلى البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية بيسر وسهولة بما يعود بالنفع على قراراتهم الاستثمارية.

كذلك اهتم برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠» بتطوير البيئة التنظيمية والرقابية للأسواق المالية السعودية، لتعزيز العدالة وضمان حماية المتعاملين في السوق المالية السعودية، إضافةً إلى تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية لأسواق المال لجعل السوق المالية المحلية أكثر جاذبيةً ومنافسةً، ولم يَغفل البرنامج عن تطوير وتمكين الكوادر البشرية الوطنية للمشاركين في السوق المالية وتأهيلهم لتحقيق الأدوار المنوطة بهم.

وفيما يخص برنامج التميز المؤسسي، تعتزم الهيئة مواصلة وتعزيز تميزها المؤسسي كجهاز منظم لأحد الأنشطة الحيوية في الاقتصاد، وستراعي الهيئة في مبادراتها تحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» الرامية إلى تحسين أداء الجهات الحكومية، والارتقاء بجودة الخدمات، ودعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال وتطوير الحكومة الإلكترونية وتعزيز الشفافية. ولاتساع نطاق وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، تؤمن الهيئة بأهمية التميز المؤسسي ورفع الكفاءة التشغيلية لتمكينها من أداء مهامها والقيام بواجباتها بنجاح. ويهدف برنامج التميز المؤسسي إلى تحسين كفاءة الهيئة وفاعليتها الداخلية، وتعزيز الحوكمة، وإدارة المخاطر، وتسهيل التحول الإلكتروني لأعمال الهيئة وخدماتها بهدف نقلها إلى مستوى جديد من التميز يرفع قدرتها على تحقيق أهدافها الطموحة للسوق المالية، والمتمثلة في برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠»، الذي تُعنى محاوره وأهدافه ومبادراته بتطوير السوق المالية.

وفي المجال نفسه، شرعت الهيئة في تطوير إطار حوكمة متكامل؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، بما يمكّن الهيئة من المتابعة الفاعلة. ويتألف إطار الحوكمة من عدد من اللجان الثنائية واللجان المشتركة بما يضمن التنسيق بين الأجهزة التنفيذية بشأن تنفيذ المبادرات وتذليل العقبات ومعالجة التحديات المتعلقة بتنفيذ مبادرات البرنامج المشتركة.

شكل رقم (١) محاور الخطة الاستراتيجية المحدثة للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠م وأهدافها

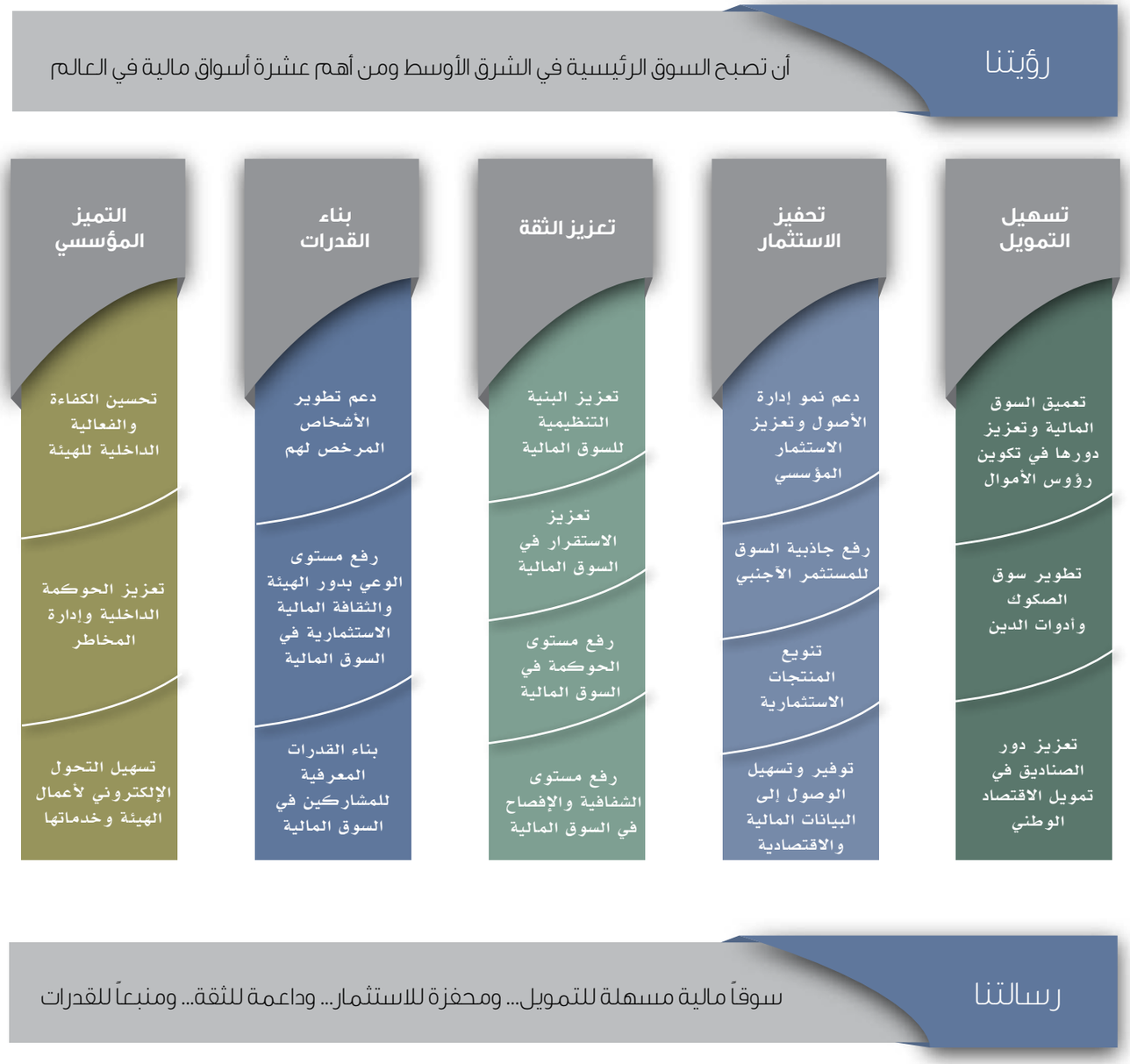

(٣) أبرز التحديات التي واجهت الهيئة في تنفيذ خطتها الاستراتيجية خلال ٢٠١٦م

نظراً لتطوير برنامج «الريادة المالية ٢٠٢٠» وتضمينه في خطة الهيئة الاستراتيجية المحدثة للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠م، الذي أدى بدوره إلى إحداث تغيرات في خطط تنفيذ بعض مبادرات الخطة الاستراتيجية السابقة مما نتج عنه تأجيل المبادرات أدناه، والتي كان من المتوقع البدء أو الانتهاء منها خلال عام ٢٠١٦م. وهي كالآتي:

م	رقم المبادرة	اسم المبادرة
١	١,٢,٥	تحسين اختبارات الهيئة التأهيلية للأشخاص المسجلين
٢	١,٤,١	تطوير توجه استراتيجي وطني لسوق الصكوك وأدوات الدين
٣	٢,١,٥	دعم جهود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين في التحول إلى المعايير الدولية وتحسين فعالية رقابة جودة الأداء المهني
٤	٢,٣,٤	تفعيل التسوية في القضايا المدنية
٥	١,٤,٥	تطوير البنية التحتية التنظيمية لدعم التوريق
٦	٤,٣,١	تأسيس وتفعيل مكتب البنية المؤسسية

وبشكل عام، تأثر تحقق الأهداف الاستراتيجية بعوامل عدة منها ما هو خارج سيطرة الهيئة، على سبيل المثال لا الحصر: المتغيرات الاقتصادية، ومستوى ثقة وتفضيلات المستثمرين، وتغير تفضيلات المُصدرين، إضافةً إلى اعتماد نجاح كثير من الأهداف على تعاون جهات أخرى وتجاوبها.

الباب الثاني

الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

الفصل الأول: البيئة الداخلية للهيئة

(١) الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

(٢) اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

(٣) القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير

(٤) برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

(٥) المباني المملوكة والمستأجرة

(أ) الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

اتخذت الهيئة العديد من الإجراءات حيال الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء التي تلقتها خلال عام ٢٠١٦م، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات على النحو التالي:

- **الأمر السامي رقم (٢٨٣٣٩) وتاريخ ١٤٣٧/٦/١٢هـ القاضي بالعمل وفقاً لما قضت به الفقرة (٣) من الأمر السامي رقم (٤٥٢١١) وتاريخ ١٤٣٣/١٠/٦هـ المتضمن قيام هيئة السوق المالية بالعمل على تكثيف جهودها لتحفيز الأفراد غير ذوي الخبرة - الراغبين في الاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق، وكذلك عند الطرح الأولي - على الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار بدلاً من الاستثمار المباشر، والبحث عن أفضل السبل للوصول إلى المستثمرين الأفراد في السوق غير ذوي الخبرة وتوعيتهم.**

عملت الهيئة على تنفيذ ما قضت به الفقرة (٣) من الأمر السامي المشار إليه منذ صدوره؛ من خلال عدد من المبادرات والإجراءات التي تسهم في توسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي في السوق المالية وتحفز الأفراد غير ذوي الخبرة على الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار بدلاً من الاستثمار المباشر، ومن تلك المبادرات: دراسة ومراجعة الآليات المعمول بها لتخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، ورفع النسبة المخصصة لصناديق الاستثمار بما لا يقل عن ٧٠٪ من الأسهم المخصصة لفئات المستثمر المؤسسي، إضافةً إلى إنشاء لجنة لمديري الصناديق، ودعم قنوات التوزيع لصناديق الاستثمار، وتطوير اللوائح ذات العلاقة، وإطلاق برامج تستهدف رفع مستوى الوعي والمعرفة لعموم المستثمرين وبخاصة غير ذوي الخبرة. ونظراً إلى أن تحقيق النتائج بالشكل المرجو يتطلب وقتاً بسبب طبيعة المبادرات في هذا الجانب ولا سيما أنها تعتمد بشكل كبير على تغيير الثقافة الاستثمارية للأفراد، مضت الهيئة قُدُماً في استحداث وتنفيذ المبادرات ذات العلاقة بحسب الآتي:

أولاً: اعتماد لائحة صناديق الاستثمار المعدلة بحسب قرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ ١٤٣٧/٨/١٦هـ.

ثانياً: إطلاق هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) منصة لإدراج صناديق الاستثمار العقارية المتداولة المدرة للدخل.

ثالثاً: تبنّي الهيئة ضمن خطتها الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩م الرفع التدريجي لنسبة التخصيص للمستثمر المؤسسي خلال أعوام الخطة حتى تصل إلى ٩٠٪ من إجمالي الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، على أن يكون نصيب الصناديق الاستثمارية ٩٠٪ من حصة المستثمر المؤسسي في عام ٢٠١٩م.

رابعاً: تبني الهيئة عدداً من المبادرات الاستراتيجية تُنفَّذ خلال السنوات المقبلة، وتستهدف توسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي في السوق المالية ورفع مستوى الثقة بها، إلى جانب دعم نمو صناعة إدارة الأصول. وفي هذا الصدد تعمل الهيئة على تنفيذ عدداً من المبادرات من أبرزها: دعم تنويع قنوات التوزيع للمنتجات الاستثمارية، وتحديث اللوائح التنفيذية ذات العلاقة، والعمل على زيادة مستوى الحماية لأصول العملاء، ودعم التأهيل المهني للعاملين في مجال إدارة الأصول.

خامساً: تكثيف المبادرات التوعوية الموجهة للمستثمرين الأفراد وبخاصةً غير ذوي الخبرة، لتعزيز المعرفة والوعي بصناديق الاستثمار، ومن تلك المبادرات:

- نشر مجموعة من البيانات الصحفية التوعوية في أكثر من ١٠٠ وسيلة إعلامية ورقية وإلكترونية وتلفزيونية، وإضافتها بشكل دائم للموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة.
- بث أكثر من ٦٠٠ رسالة توعوية عن الاستثمار المؤسسي (نُشرت بصورة شهرية بمعدل ٦٠ رسالة)، تشرح أهداف الاستثمار المؤسسي ومنافعه للسوق المالية والمستثمرين.
- إعداد ونشر مطويات ومطبوعات عن أهداف الاستثمار المؤسسي، وبثها بشكل دوري في المواقع الإلكترونية المتصفحة بشكل كبير من قبل المستثمرين وبخاصة غير ذوي الخبرة.
- تنفيذ حملة توعوية إلكترونية تحت وسم «استثمر بوعي» موجهة للمستثمرين الأفراد وبخاصة غير ذوي الخبرة؛ لتعزيز المعرفة والوعي بالاستثمار المؤسسي من خلال نشر رسائل توعوية في أبرز المواقع الإلكترونية المتخصصة ذات الخبرة والسمعة الجيدة في الشأن المالي والاقتصادي.
- التعاون مع الصحف والكتّاب وأصحاب الرأي بشكل مستمر لتوضيح أهمية الاستثمار المؤسسي وإيجابيات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية؛ للمساهمة في توعية المستثمرين وبخاصة غير ذوي الخبرة بمميزات وفوائد الاستثمار في الصناديق.
- نشر رسائل توعوية عبر حسابات التواصل الاجتماعي عن حقوق حملة الوحدات في الصناديق الاستثمارية.

- الاستمرار في بث مطوية (اعرف حقوقك) الخاصة بصناديق الاستثمار في الموقع الإلكتروني للهيئة وحسابات التواصل الاجتماعي، وتوزيعها في المناسبات والمؤتمرات الاقتصادية التي تشارك فيها الهيئة.
- المضيّ في توزيع كتيب (صناديق الاستثمار) ضمن باقة الكتيبات التوعوية الصادرة عن الهيئة، وذلك خلال مشاركة الهيئة في (معرض الكتاب - أسبوع المال العالمي - ملتقى الأشخاص المرخص لهم)، وزيارات الجامعات، والمدارس، والوزارات، وعدد من الجهات الحكومية.

سادساً: إطلاق مشروع توعية المستثمرين بالتعاون والتنسيق مع شركة السوق المالية السعودية (تداول).

- **الأمر السامي رقم (٢٨٢٧٧) وتاريخ ١٤٣٧/٦/١٢هـ المتضمن في توصياته الفقرة (٨) من البند (أولاً) الخاصة بإنشاء وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية والعمل على تفعيل ما أنشئ منها.**

أنشأت الهيئة إدارة باسم «الإدارة العامة للمراجعة الداخلية» ضمن هيكلها التنظيمي، واعتمدت سياسات وأعمال تلك الإدارة ومهامها، كذلك أنشأت الهيئة «لجنة المراجعة» لتحسين وتطوير وظيفة المراجعة. والإدارة مفعلة وتقوم بدورها في مراجعة أعمال إدارات الهيئة.

- **الأمر السامي رقم (٣١٩٨٦) وتاريخ ١٤٣٧/٠٧/٠٤هـ القاضي بالموافقة على آلية إعداد أدلة الإجراءات الحكومية.**

نفذت الهيئة الخطوات التالية:

- ترشيح عضو أصيل وآخر احتياطي من منسوبيها لعضوية فريق العمل المُشكل لهذا الغرض.
- تزويد اللجنة المشكلة بالأمر رقم ٣٢٥٠ وتاريخ ١٤٣٧/١/١٧هـ بالهيكل التنظيمي المعتمد وعينة من أدلة السياسات والإجراءات في الهيئة.
- استيفاء ما ورد في هذا الأمر السامي من توجيهات.
- **الأمر السامي رقم (٣١٩٨٦) وتاريخ ١٤٣٧/٠٧/٠٤هـ القاضي بأن تُتلف الوثائق وفقاً للائحة الإتلاف الصادرة بالأمر رقم ١٣٧٩ بتاريخ ١٤١٦/٧/٢١هـ.**

أصدرت الهيئة وعممت لائحة الوثائق والمحفوظات المتضمنة توضيحاً لطبيعة وإجراءات إتلاف الوثائق ولجنة الإتلاف ومهامها.

- **الأمر السامي رقم (٣٥١٨٣) وتاريخ ١٤٣٧/٧/٢٠هـ المتضمن التأكيد على كافة الجهات الحكومية المصدرة للوثائق النظامية بضرورة التقيد بالمادة (الثالثة/٤) من لائحة الاطلاع على الوثائق والمحفوظات وتداولها.**

بناءً على الأمر السامي، زودت الهيئة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بقرص ممغنط يحتوي على النسخ الإلكترونية - باللغتين العربية والإنجليزية - من اللوائح التنفيذية الصادرة عن الهيئة، وأفادت المركز بأنه من ضمن إجراءات الهيئة المطبقة عند إعداد أو تعديل لوائحها التنفيذية تقديم نسخة منها إلى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، وأن الهيئة تعمل على إعداد وتحديث عدد من اللوائح التنفيذية، وسوف تزود المركز بها حال صدورها.

- **برقية الديوان الملكي رقم (٤٤٦٠١) وتاريخ ١٤٣٧/٠٩/١٥هـ في شأن قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٨) بتاريخ ١٤٣٧/٠٧/١٨هـ القاضي بالموافقة على (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)، وقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٤-٣٧/٣٣/ق-) بتاريخ ١٤٣٧/٠٧/٢٨هـ القاضي بأن يكون لمبادرات هيئة السوق المالية برنامج مستقل لتحقيق « رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠».**

رفعت الهيئة برنامجها المتعلق بتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» بتاريخ ١٤٣٨/٠٣/٢١هـ الموافق ٢٠١٦/١٢/٢٠م إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بعد الأخذ بالملاحظات التي وردت في اجتماع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتاريخ ١٤٣٨/٣/٦هـ الموافق ٢٠١٦/١٢/٥م على برنامجها.

- **برقية الديوان الملكي رقم (٤٥٢٢٠) وتاريخ ١٤٣٧/٠٩/١٨هـ في شأن قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩١) بتاريخ ١٤٣٧/٠٩/١٥هـ القاضي بالموافقة على الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية في الأجهزة الحكومية.**

قامت الهيئة بالآتي:

١- مراجعة الدليل وتقسيمه إلى ثلاث فئات، هي:

- عناصر مطبقة في الهيئة
- عناصر قابلة للتحسين في الهيئة
- عناصر لا تنطبق على الهيئة

٢- تطبيق الإرشادات الواردة بالدليل التي تتناسب وتنطبق على الهيئة وذلك خلال (مرحلة التصميم) لمبنى الهيئة رقم ٢ في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

- **الأمر السامي رقم (٣٩٧٣٤) وتاريخ ١٤٣٧/٠٨/١٦هـ المتضمن توجيه كافة الجهات الحكومية بتزويد وزارة الاقتصاد والتخطيط بنسخ إلكترونية من الاستراتيجيات والخطط التي قامت بإعدادها خلال السنوات المالية السبع الأخيرة.**

زودت الهيئة وزارة الاقتصاد والتخطيط بنسخ إلكترونية من الخطط الاستراتيجية التي أعدتها للأعوام من ٢٠١٠م-٢٠١٥م، وللأعوام من ٢٠١٥م-٢٠١٩م.

- **الأمر السامي رقم (٥٢٦٠٧) وتاريخ ١٤٣٧/١١/٠١هـ القاضي بالموافقة على انضمام هيئة السوق المالية إلى عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).**

أصدر مجلس الهيئة قراره رقم (١٤-١١١-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/١١/٢١هـ الموافق ٢٠١٦/٨/٢٤م المتضمن الموافقة على البدء بإجراءات انضمام هيئة السوق المالية لعضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

- **الأمر السامي رقم (٥٨٧٨١) وتاريخ ١٤٣٧/١٢/٠٦هـ القاضي بالمحافظة على الوثائق، والعناية بها، والإتلاف لها وفقاً لنظام الوثائق والمحفوظات ولوائحه التنفيذية.**

أصدرت الهيئة وعممت لائحة الوثائق والمحفوظات في هيئة السوق المالية المتضمنة جميع الجوانب الخاصة بكيفية التعامل مع الوثائق بشتى أنواعها وحالتها، مع توضيح طبيعة وإجراءات إتلاف الوثائق ولجنة الإتلاف ومهامها.

- **الأمر السامي رقم (٩٢١) وتاريخ ١٤٣٨/٠١/٠٥هـ القاضي بالتأكيد على الأجهزة الحكومية لتبنّي استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والحسابية والتحوّل من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد الحسابات والبيانات المالية إلى الوسائل الإلكترونية وتقديم بياناتها للمراجعة على أقراص مدمجة بدلاً من المستندات الورقية.**

مضت الهيئة منذ إنشائها على استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية، وتُعدّ الحسابات الختامية والبيانات المالية إلكترونياً، وتقدّم جميع البيانات المالية وكشوف الحسابات للمراجعة على أقراص ممغنطة.

- **الأمر السامي رقم (٥٩٩٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٢/٠٣هـ القاضي بحصر جميع الأراضي البيضاء والمباني والمرافق الحكومية والعامة المستغلة وغير المستغلة وفقاً للصيغة التي انتهت إليها هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بمذكرتها رقم (١٢٠٣) بتاريخ ١٤٣٧/١٢/٢٨هـ.**

استكملت الهيئة جميع البيانات الخاصة بمبنى مقر الهيئة في نظام وزارة الاقتصاد والتخطيط، باستثناء (الكروكي التنظيمي والإحداثيات) الذي يصدر من أمانة منطقة الرياض؛ لعدم توافره لديها، وتتابع الهيئة مع وكالة الأراضي والمساحة التابعة لأمانة مدينة الرياض للحصول على الكروكي التنظيمي والإحداثيات لمبنى مقر الهيئة.

(٢) اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تنص الفقرة (أ) من المادة العاشرة من نظام السوق المالية على الآتي: « يعقد المجلس اجتماعاته بناءً على دعوة من رئيسه، ويُشترط حضور ٣ من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يُرجَّح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع».

وقد اعتمد مجلس هيئة السوق المالية مخرجات مشروع تعزيز فاعلية المجلس وحوكمته وذلك بغرض تحسين أدائه لأعماله الأساسية التنظيمية والإشرافية، والرفع من كفاءته في اتخاذ القرارات وتعزيز الاستفادة من خبرة أعضائه في مهام الهيئة الرئيسة مثل: التعامل مع المخاطر الداخلية والخارجية، ووضع السياسات، وتحديد وتطوير الاستراتيجيات ومتابعة الأداء، والتوسع في المشاركة في الشؤون والمهام الدولية، والتواصل الفاعل مع الأطراف ذات العلاقة.

وامتداداً لسعى مجلس الهيئة إلى تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة في أدائه لمهامه التنظيمية والإشرافية، تم اعتماد اللوائح الخاصة بحوكمة المجلس وهي: لائحة عمل مجلس الهيئة، ولائحة عمل اللجنة التنفيذية، ولائحة عمل لجنة التعاملات الإلكترونية، ولائحة عمل اللجنة الإدارية، ولائحة عمل لجنة المراجعة، ولائحة عمل لجنة تطوير الموارد البشرية، وسياسة تفويض الصلاحيات وجدول الصلاحيات.

وفي إطار الإفصاح الذي تطبقه الهيئة، أتاحت هذه اللوائح على موقعها الإلكتروني الرسمي.

عقد مجلس الهيئة ١٥٥ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٦م مقارنة بـ ١٠٨ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٥م، ويوضح الجدول رقم (١) اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من أعضائه، أما الجدول رقم (٢) فيوضح عدد اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب حضور/ عدم حضور الأعضاء لعام ٢٠١٦م.

الجدول رقم (١): اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء

عدد الحضور	العدد	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
كامل الأعضاء	٧٠	٦٣
٤ أعضاء	٢١	٦٠
٣ أعضاء	١٧	٣٢
الإجمالي	١٠٨	١٥٥

الجدول رقم (٢): اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب حضور/عدم حضور الأعضاء لعام ٢٠١٦م[٢]

أعضاء مجلس الهيئة	عدد اجتماعات مجلس الهيئة		
	حضور	عدم حضور	نسبة الحضور
معالي رئيس مجلس الهيئة السابق[٣]	١١٢	٢١	٨٤,٢٪
سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة السابق[٤]	١٠٤	١٠	٩١,٢٪
سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة	٤١	٠	١٠٠٪
عضو المجلس الدكتور/ عبدالرحمن البراك	١٢٤	٣١	٨٠,٠٪
عضو المجلس الدكتور/ وائل القحطاني	٤١	٠	١٠٠٪
عضو المجلس الدكتور/ طارق النعيم	٣٩	٢	٩٥,١٪
عضو المجلس السابق الدكتور/ عدنان صوفي	٩١	٢٣	٧٩,٨٪
عضو المجلس السابق الدكتور/ نجم الزيد	١٠٠	١٤	٨٧,٧٪

٢) صدر الأمر السامي رقم (أ/٢٣٩) وتاريخ ١٤٣٧/١١/١٨هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة ليكون على النحو التالي:

١- معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجدعان	رئيساً	٤- الدكتور / طارق بن عبدالله النعيم	عضواً
٢- الأستاذ / محمد بن عبدالله القويز	نائباً للرئيس	٥- الدكتور / وائل بن محمد القحطاني	عضواً
٣- الدكتور / عبدالرحمن بن محمد البراك	عضواً		

٣) صدر الأمر السامي رقم (أ/٩) وتاريخ ١٤٣٨/١/٢٠هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٣١م بتعيين معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجدعان وزيراً للمالية.

٤) سعادة الأستاذ / عبدالرحمن بن محمد الراشد.

وأصدر مجلس الهيئة خلال عام ٢٠١٦م ٧١٧ قراراً مقارنةً بـ ٧٧٥ قراراً عام ٢٠١٥م. ويُظهر الرسم البياني رقم (١) عدد قرارات مجلس الهيئة مصنفة بحسب موضوعاتها لعامي ٢٠١٥م و٢٠١٦م.

الرسم البياني رقم (١): عدد قرارات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب موضوعاتها

واتخذ مجلس الهيئة ٥٠٢ قراراً ذا صلة بتنفيذ خطة الهيئة الاستراتيجية، أو ما يمثل ٧٠,٠٪ من إجمالي قراراته عام ٢٠١٦م، حظي منها محور تعزيز حماية المستثمر بنسبة ٦٤,٥٪، تلاه محور تعزيز تطوير السوق المالية بنسبة ١٣,٩٪، ثم محور تحسين البيئة التنظيمية بنسبة ١٢,٥٪، وأخيراً محور تعزيز التميز المؤسسي لدى الهيئة بنسبة ٩,٠٪ (الجدول رقم (٣)).

الجدول رقم (٣): قرارات مجلس الهيئة ذات الصلة بتنفيذ خطة الهيئة الاستراتيجية مصنفةً بحسب محاورها

محاور خطة الهيئة الاستراتيجية	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م	
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي
تعزيز تطوير السوق المالية	١٥٢	٢٧,١٪	٧٠	١٣,٩٪
تعزيز حماية المستثمر	٣٦٢	٦٤,٦٪	٣٢٤	٦٤,٥٪
تحسين البيئة التنظيمية	٢٣	٤,١٪	٦٣	١٢,٦٪
تعزيز التميز المؤسسي لدى الهيئة	٢٣	٤,١٪	٤٥	٩,٠٪
الإجمالي	٥٦٠	١٠٠٪	٥٠٢	١٠٠٪

(٣) القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير

تهدف الهيئة إلى خلق بيئة محفزة وإيجابية وذات إنتاجية عالية، ومحققةً للأهداف التي أُنشئت من أجلها، لذا سعت إلى توظيف ذوي الكفاءات والخبرات لهذه الغاية. وانضم إلى الهيئة خلال عام ٢٠١٦م ٤٣ موظفاً جديداً، في حين استقال ٢٩ موظفاً/موظفةً، ليبلغ عدد موظفي الهيئة ٦٥٢ موظفاً/موظفةً، بزيادة نسبتها ٢,٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١٥م. وبلغت نسبة التوطين ٩٩,١٪، وشكلت الموظفات السعوديات نسبة ١٣,٥٪ من إجمالي القوى العاملة (الجدول رقم (٤)).

الجدول رقم (٤): توزيع القوى العاملة

العام	الجنسية				الإجمالي
	سعودي		غير سعودي		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
عام ٢٠١٥م	٥٤٥	٨٨	٥	-	٦٣٨
عام ٢٠١٦م	٥٥٨	٨٨	٦	-	٦٥٢

ويتميز موظفو الهيئة بالمؤهلات العلمية العالية؛ فقد بلغت نسبة الحاصلين على درجة «البكالوريوس» فأعلى ٧٧,٧٪ (الجدول رقم (٥)).

الجدول رقم (٥): التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة

المؤهل العلمي	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
الثانوية العامة فما دون	٧٧	١٢,١٪	٧٤	١١،٣٪	-٣,٩٪
دبلوم	٦٦	١٠,٣٪	٧٢	١١،٠٪	٩,١٪
بكالوريوس	٢٦٦	٤١,٧٪	٢٦٩	٤١،٣٪	١,١٪
دبلوم عالي / ماجستير	٢٢٤	٣٥,١٪	٢٣٢	٣٥،٦٪	٣,٦٪
دكتوراة	٥	٠,٨٪	٥	٠،٨٪	٠,٠٪
الإجمالي	٦٣٨	١٠٠٪	٦٥٢	١٠٠٪	٢,٢٪

وواصلت الهيئة توفير البرامج التدريبية وفُرص إكمال الدراسة داخل المملكة وخارجها لمنسوبيها، رغبةً منها في رفع مستوى تأهيل منسوبيها في جميع المجالات المتعلقة بعملها؛ فأقامت الهيئة ١٠ برامج تدريب داخلية خلال عام ٢٠١٦م، وصل عدد الملتحقين بها إلى ٤٦٧ مشاركاً، فيما بلغ عدد برامج التدريب الخارجية ٤٥١ برنامجاً، ووصل عدد الملتحقين بها إلى ٤٢٧ مشاركاً بنهاية عام ٢٠١٦م. أما المبتعثون لنيل شهادتي البكالوريوس والماجستير خارج المملكة فقد بلغ عددهم منذ بداية برنامج الابتعاث حتى نهاية عام ٢٠١٦م ١٩٢ موظفاً وموظفةً، تخرج منهم ١٤٢ موظفاً وموظفةً (الجدول رقم (٦)).

الجدول رقم (٦): برامج تطوير الموارد البشرية

البرنامج	عدد المشاركين/المشاركات	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
برامج التدريب الداخلية	٣٧٨	٤٦٧
برامج التدريب الخارجية	٦٩٦	٤٢٧
برنامج التدوير الوظيفي	١٠	٢٠
برامج اللغة الإنجليزية الداخلية	٨	٧
برامج اللغة الإنجليزية الخارجية	٦	٥
برامج التدريب على رأس العمل في المنظمات والهيئات الدولية	٩	٧
برامج الابتعاث لإكمال الدراسة خارج المملكة[٥]	٤٤	٣٣

كذلك وفرت الهيئة عدداً من الفرص التطويرية للمشاركين في برنامج «الواعدين للوظائف القيادية» الذي بدأ عام ٢٠١٥م، شملت إلحاقهم ببرامج قيادية في معاهد رائدة في مجال القيادة والإشراف، إضافةً إلى إتاحة الفرصة لهم للمشاركة مع وفود الهيئة الرسمية في مهمات الهيئة المحلية والدولية. ويهدف البرنامج إلى التعرف على الموظفين والموظفات الذين تتوافر لديهم القدرات القيادية بهدف رعايتهم وتطوير قدراتهم بمختلف الأساليب لأجل تأهيلهم لمناصب قيادية في مستويات الهيئة المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن للهيئة مساهمات اجتماعية بالتدريب على رأس العمل داخل الهيئة للخريجين السعوديين المتفوقين من مختلف الجامعات، وأطلقت الهيئة عام ٢٠١٦م «برنامج هيئة السوق المالية لتأهيل الخريجين المتفوقين» في نسخته الثالثة، وبلغ عدد الملتحقين به ٣١ متدرباً: ١٠ خريجات و٢١ خريجاً من حملة البكالوريوس والماجستير، موزعين على سبعة مسارات تخصّصية هي: المال والاستثمار، والأنظمة والتشريعات، والإدارة، والتفتيش، والالتزام، والعلاقات الدولية والأبحاث، والتقنية والعمليات.

كذلك للهيئة مساهمات فعّالة في برامج التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة؛ وقد التحق بهذا البرنامج ٨٢ طالباً وطالبةً خلال عام ٢٠١٦م: ١١ طالباً وطالبةً التحقوا ببرنامج الدبلوم (ما بعد الثانوية العامة)، و٧١ طالباً وطالبةً لمرحلة البكالوريوس.

٥) كما في نهاية الفترة.

(٤) برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:

١. برنامج التوفير والادخار

تُعدّ الهيئة سباقة في مجال نشر وتشجيع ثقافة التوفير والادخار بين منسوبيها؛ فقد وضعت برنامجاً لتحفيز الموظفين على الادخار باسم «برنامج التوفير والادخار»، وهو برنامج ادخاري طويل الأمد يتميز بالمرونة، تقدم الهيئة من خلاله مساهمة مالية تُضاف إلى قيمة مساهمة الموظف المشترك في البرنامج بما يحقق هدف نشر وتشجيع ثقافة الادخار، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاركين في البرنامج حتى نهاية عام ٢٠١٦م بلغ ٣٦٦ موظفاً وموظفةً بنسبة ٥٦،١٪ من إجمالي موظفي الهيئة.

٢. برنامج التمويل السكني

تماشياً مع التوجهات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير المسكن الملائم لهم، ولتوطيد علاقة الهيئة بموظفيها، ولتعزيز روح الانتماء رعت الهيئة برنامج «التمويل السكني للموظفين» بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية؛ إذ تتحمل الهيئة كامل نسبة المرابحة على التمويل. ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل بأقساط ميسرة، وينتفع من هذه المزايا جميع موظفي الهيئة السعوديين بحسب شروط البرنامج وأحكامه. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج ١١٥ موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام ٢٠١٦م.

(٥) المباني المملوكة والمستأجرة

يعرض الجدول رقم (٧) المباني المملوكة للهيئة والمستأجرة لعام ٢٠١٦م.

الجدول رقم (٧): المباني المملوكة والمستأجرة

المباني	عام ٢٠١٦م
مملوكة	مقر هيئة السوق المالية الرئيسي – الرياض
مستأجرة	الأدوار (١٠ – ١١ – ١٢ -١٩)، برج الفيصلية
	الأدوار (٨ – ١٣)، أبراج التعاونية
	ثمانية أدوار، مبنى مركز الحوار الوطني (في طور التجهيز)

الباب الثاني

الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

الفصل الثاني: اللجان

(١) اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

(٢) اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)

(٣) لجنة المراجعة

(٤) لجنة تطوير الموارد البشرية

(٥) لجنة التعاملات الإلكترونية

(٦) اللجان المتخصصة

(أ) اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

أُنشئت اللجنة الاستشارية للهيئة عام ٢٠١٣م، وتهدف إلى تفعيل التواصل بين الهيئة والمشاركين في السوق المالية وإيجاد آلية منظمة لذلك، لتعزيز أداء الهيئة لمهامها وتحقيق أهدافها. وتشمل أغراض اللجنة ما يلي:

١- تقديم التوصيات والمقترحات للموضوعات التي يطلب مجلس هيئة السوق المالية دراستها.

٢- مناقشة الموضوعات والمقترحات التي يقدمها المشاركون في السوق وتلمس ردود أفعالهم حول أي تغييرات أو سياسات جديدة تود الهيئة تبنيها.

٣- إبداء الرأي والتوصية في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية.

وتمارس اللجنة أعمالها بصفتها جهة استشارية لمجلس الهيئة. وتضم في عضويتها عدداً من الأعضاء غير المتفرغين من المشاركين في السوق، والخبراء، والمختصين والأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة، وهم:

١ سعادة الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري[٦]

٢ سعادة الأستاذ/ خالد بن عبدالله الحصان

٣ سعادة الأستاذ/ زياد بن محمد التونسي

٤ سعادة الأستاذ/ سلمان بن متعب السديري

٥ سعادة الدكتور/ عبدالله بن عبدالرحمن الشويعر

٦ سعادة الأستاذ/ فواز بن حمد الفواز

٧ سعادة الأستاذ/ حسن بن شكيب الجابري

٨ سعادة الأستاذ/ خليل بن ابراهيم السديس

٩ سعادة الأستاذ/ زياد بن محمد الشيحة

١٠ سعادة الأستاذ/ سهيل بن محمد أبانمي[٧]

١١ سعادة الأستاذ/ فهد بن عبدالله القاسم

١٢ سعادة الأستاذ/ فواز بن محمد الفواز

وعقدت اللجنة خلال دورة أعمالها الثالثة عام ٢٠١٦م ٨ اجتماعات، وقدمت مجموعة من الدراسات نُوقشت خلال اجتماعاتها، ورُفعت التوصيات بشأنها إلى مجلس الهيئة، وشملت الموضوعات التالية:

- سوق الصكوك وأدوات الدين الأخرى في المملكة العربية السعودية.
- تحول الشركات المدرجة إلى معايير المحاسبة الدولية (IFRS).
- تفعيل دور الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة الشركات.
- التقاء المصالح في إدارة المحافظ بين مصالح المستثمرين ومديري الاستثمار.
- المعلومات والإفصاحات حول القطاع والسوق، وبخاصة في التقارير السنوية.
- أفضل الممارسات المطبقة على مكاتب المراجعة التي تراجع الشركات المدرجة.
- خلق سوق لتجارة الطاقة.

كذلك ناقشت اللجنة مجموعة من الموضوعات الأخرى وأبدت المرئيات حيالها، ومنها:

- القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، ومشروع النظام الأساسي للمنشأة ذات الغرض الخاص.
- برنامج هيئة السوق المالية لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠».
- القواعد المنظمة للتسجيل والإدراج في السوق الثانية.
- القوائم المالية للشركات المدرجة للربع الرابع.

---

٦) بدلاً من معالي الدكتور / أحمد بن عبدالكريم الخليفي، لصدور الأمر الملكي رقم (أ / ١٥٦) وتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٤٣٧هـ القاضي بتعيينه محافظاً لمؤسسة النقد العربي السعودي بمرتبة وزير.

٧) بدلاً من سعادة الدكتور/ طارق بن عبدالله النعيم، لصدور الأمر السامي رقم (أ/٢٣٩) وتاريخ ١٤٣٧/١١/١٨هـ القاضي بتعيينه عضواً في مجلس هيئة السوق المالية.

(٢) اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)

شُكلت اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) في عام ٢٠١٣م؛ لتتولى فصل المهام والاختصاصات بين الهيئة و(تداول) وفق ما يقضي به نظام السوق المالية، وتفعيل مهام شركة السوق المالية السعودية (تداول) واختصاصاتها الواردة فيه. وقد أُعيد تشكيل اللجنة في عام ٢٠١٦م ليصبح عدد أعضائها ١١ عضوًا (٦ أعضاء يمثلون الهيئة و٥ يمثلون تداول) على النحو التالي:

وتعمل هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) منذ منتصف عام ٢٠١٣م على مشروع مشترك لفصل المهام والاختصاصات، وتشرف عليه لجنة عليا مشتركة. وحُددت المهام والاختصاصات بين الهيئة و(تداول) استناداً إلى ما نصّ عليه نظام السوق المالية، واعتمدت مذكرة تحديد الاختصاصات والمهام بين الهيئة و(تداول) خلال اجتماع اللجنة العليا المشتركة المنعقد في سبتمبر عام ٢٠١٤م، وبدأ على إثرها تطوير مسودات اللوائح ذات العلاقة باللغتين العربية والإنجليزية.

وعقدت اللجنة عام ٢٠١٦م ٩ اجتماعات نظرت خلالها في عددٍ من الموضوعات ووضعت التوصيات اللازمة حيالها، وفيما يلي أبرز ما أنجزته اللجنة:

- مراجعة وتعديل اللوائح والقواعد الخاصة بمسار تمويل الشركات والإصدار ومسار مؤسسات السوق المالية؛ وهي:

اللوائح المتعلقة بمسار «تمويل الشركات والإصدار»:

١. لائحة الإدراج

٢. لائحة الطرح والالتزامات المستمرة

اللوائح المتعلقة بمسار «مؤسسات السوق المالية»:

١. لائحة الوسطاء

٢. قواعد الكفاية المالية للوسطاء

٣. لائحة مستشاري الاستثمار ومديري المحافظ

٤. قواعد الكفاية المالية لمستشاري الاستثمار ومديري المحافظ

٥. لائحة ترخيص الوسطاء

٦. لائحة أعمال الأوراق المالية

٧. لائحة سلوكيات السوق

- إضافة مرحلة جديدة لاستطلاع مرئيات المختصين ومراجعتهم للوائح والقواعد في كِلا المسارين ويشمل ذلك: (أعضاء اللجنة الاستشارية، ومختصين من اللجان الخاصة بالأشخاص المرخص لهم، ومختصين من السوق المالية)، وبناءً على مرئياتهم تُعدَّل اللوائح والقواعد قبل نشرها لاستطلاع مرئيات العموم.

وتعكف اللجنة العليا المشتركة حالياً على دراسة مقترح حول تعديل بعض جزئيات المشروع (المتفق عليها ضمن مذكرة تحديد الاختصاصات والمهام)، حرصاً من اللجنة على توافق مخرجات المشروع مع «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» وبرنامج «التحول الوطني ٢٠٢٠».

وإضافةً إلى فريقي العمل الرئيسيين بالمشروع (فريق مسار تمويل الشركات والإصدار، وفريق مسار مؤسسات السوق المالية)، هناك ثلاث فرق أخرى مشاركة من الهيئة و(تداول) لكلّ منها مهامٌ ومسؤوليات محددة، وهي:

- فريق الإعلام: معنيّ بالخطة الإعلامية للمشروع وآليات التواصل مع الجمهور فيما يخص مراحل المشروع ومخرجاته استناداً إلى جدول زمني يُقر من اللجنة.
- فريق تقنية المعلومات: معنيّ بدراسة وتقييم الأنظمة التقنية الحالية في الهيئة و(تداول)، واقتراح التحديثات المناسبة لهذه الأنظمة، أو إضافة أنظمة جديدة تلبي احتياجات الجهتين وتساهم في تفعيل مخرجات المشروع (العمليات والإجراءات).
- فريق الجودة: معنيّ بدراسة وتقييم إجراءات العمل المشتركة بين الهيئة و(تداول)، واقتراح التحديثات المناسبة للإجراءات الحالية، أو إضافة إجراءات جديدة من شأنها المساهمة في تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والجودة.

(٣) لجنة المراجعة

وفقاً للائحة عمل اللجنة في المادة الثالثة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (٢-٦٩-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٩/٣هـ الموافق ٢٠١٦/٦/٨م، ودون الإخلال بصلاحيات وأعمال مجلس الهيئة المنصوص عليها في نظام الهيئة ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة الداخلية، تكون اللجنة مسؤولة عن التالي:

١. متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة؛ من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ أعمالها ومهامها.

٢. دراسة أي قيود على أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها.

٣. دراسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة وإعداد تقرير يتضمن المقترحات والتوصيات في شأنه.

٤. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.

٥. تقديم المشورة إلى المجلس حيال فاعلية مدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية والتوصية بخصوص تقييم أدائه.

٦. التأكد من ملاءمة وكفاية ترتيبات الهيئة فيما يخص قيام موظفيها بالإبلاغ عما يقلقهم حيال أي ممارسات مخالفة أو غير نظامية داخل الهيئة.

٧. التوصية للمجلس بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإنهاء خدماته، على ألا يتجاوز مجموع مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجب انقضاء فترة سنتين قبل معاودته أعمال المراجعة.

٨. دراسة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة الخارجية.

٩. متابعة أعمال المراجع الخارجي، ودراسة الصعوبات التي يواجهها وملحوظاته، ومتابعة ما تم في شأنها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في ذلك، على أن يُعقد اجتماع مع المراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة.

١٠. مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول أداء الميزانية وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة.

١١. دراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية والتوصية للمجلس لاعتمادها.

١٢. إصدار تقرير لجنة المراجعة وإرفاقه مع القوائم المالية للهيئة.

١٣. دراسة خطة المراجعة الداخلية السنوية للهيئة والتأكد من فاعليتها.

١٤. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها إن تطلب الأمر.

وتلتزم اللجنة في ممارسة مهامها المذكورة بصلاحيتها المحددة لها بموجب جدول الصلاحيات.

وتتكون لجنة المراجعة من:

١	عضو مجلس الهيئة الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك	رئيساً
٢	الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس	نائباً للرئيس (عضو مستقل)
٣	الدكتور خالد بن محمد الطويل	عضو مستقل

وبناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (١٠-٥٢-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٧/٢٠هـ الموافق ٢٠١٦/٤/٢٧م، أُعيد تشكيل عضوية اللجنة لتتكون من:

١	عضو مجلس الهيئة الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك	رئيساً
٢	الدكتور خالد بن محمد الطويل	نائباً للرئيس (عضو مستقل)
٣	الدكتور عبدالملك بن عبدالله الحقيل	عضو مستقل

وعقدت اللجنة ٩ اجتماعات خلال عام ٢٠١٦م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وأصدرت في شأنها التوصيات المناسبة.

(٤) لجنة تطوير الموارد البشرية

تُعنى لجنة تطوير الموارد البشرية بالإشراف على برامج تطوير الموارد البشرية وتمارس صلاحياتها بحسب ما يقره جدول الصلاحيات. وبناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (٢-٢٨-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٥/٢٦هـ الموافق ٢٠١٦/٣/٦م، أُعيد تشكيل عضوية اللجنة لتتكون من:

١	عضو مجلس الهيئة الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك	رئيساً
٢	وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية	عضواً
٣	مدير إدارة الموارد البشرية	عضواً
٤	الأستاذ رائد بن إبراهيم الحميد	عضواً
٥	الأستاذ بدر بن محمد بالغنيم	عضواً

وبناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (٤-١٢٤-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٨/١/٩هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/١٠م، أُعيد تشكيل عضوية اللجنة لتتكون من:

ووفقاً للائحة عمل اللجنة في مادتها الخامسة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (٢-٦٩-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٩/٣هـ الموافق ٢٠١٦/٦/٨م، تشمل مهام اللجنة الآتي:

- رسم السياسة العامة لتطوير الموارد البشرية بما في ذلك بناء علاقات التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية.
- المصادقة على خطة وميزانية تطوير الموارد البشرية، ورفعها إلى صاحب الصلاحية للموافقة عليها.
- وضع الضوابط المنظمة لبرامج تطوير الموارد البشرية بالهيئة، ومنها الضوابط المتعلقة ببرامج التعليم والتخصصات المستهدفة ومعايير المفاضلة بين المرشحين والجامعات الموصى بها، والضوابط المنظمة لبرامج الانتظام الجزئي بالمؤسسات التعليمية، وبرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية، والبرامج التخصصية، وبرامج التدريب الداخلي، والشهادات المهنية والاختبارات العلمية وبرامج اللغة الإنجليزية، وبرامج الواعدين للوظائف القيادية.
- دراسة ترشيحات برامج التعليم من حيث مدى الحاجة إلى توافر الشروط في المتقدم، ومناسبة الدرجة العلمية المراد الالتحاق بها، ورفعها إلى صاحب الصلاحية للموافقة عليها.
- دراسة الطلبات المتعلقة ببرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية، والمصادقة عليها لاعتمادها من صاحب الصلاحية.
- دراسة الحالات الخاصة للموظفين الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب التي تُرفع من إدارة الموارد البشرية بما فيها طلبات تمديد أو إنهاء الدراسة أو التدريب أو الإيقاف المؤقت، والرحلات العلمية، والتقرير بشأنها.
- الاطلاع على تقارير برامج التعليم والتدريب والتوصية في شأنها.
- المصادقة على البرامج الموجهة لحديثي التخرج والعمل على اعتمادها من صاحب الصلاحية.

عقدت اللجنة ٢٢ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٦م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها المتعلقة بأعمال إدارة الموارد البشرية، وأصدرت في شأنها التوصيات المناسبة.

(٥) لجنة التعاملات الإلكترونية

تنفيذاً للأمر السامي رقم (٨١٨٩/ م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٩هـ في شأن تشكيل لجنة في كل جهة حكومية بمسمّى «لجنة التعاملات الإلكترونية» ترتبط بالمسؤول الأول في تلك الجهة أو من ينيبه وتكون معنية بكل ما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية وتحديد متطلبات التنفيذ اللازمة بالتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية «يسّر» في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى، وبناءً على قرار مجلس الهيئة رقم ٢-٦٩-٢٠١٦ وتاريخ ١٤٣٧/٩/٣هـ الموافق ٢٠١٦/٦/٨م، ونظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، اُعتمدت لائحة عمل لجنة التعاملات الإلكترونية التي تشمل تكوين اللجنة ومهامها؛ إذ أُسندت إليها مسؤولية وضع واعتماد خطة التعاملات الإلكترونية بالهيئة في ضوء الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والإشراف على تنفيذها، والتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية «يسّر» في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى في هذا الخصوص، بالإضافة إلى مراجعة واعتماد المشاريع الإلكترونية ومراجعة التهديدات والمخاطر المحتملة على الخدمات والأنظمة الإلكترونية في الهيئة. وتتكون اللجنة من:

وعقدت اللجنة ٦ اجتماعات خلال عام ٢٠١٦م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وقد شملت الموضوعات التالية:

- مشروع توحيد مركز المعلومات.
- المشاريع الموافق عليها من لجنة التعاملات الإلكترونية وخارطة الطريق المستقبلية.
- تحليل المشاريع التقنية لعام ٢٠١٦م.
- مؤشر الأداء الخاص بالهدف الاستراتيجي «تسهيل التحول الإلكتروني لأعمال الهيئة وخدماتها».
- تقييم تقنية الأعمال بالهيئة.
- أمن المعلومات في الهيئة وأفضل الممارسات بشأنه في أسواق الأوراق المالية.
- عرض مستجدات الأعمال حول خطة التحول الخاصة بالإدارة العامة لتقنية المعلومات.
- مخرجات مشروع تحول الإدارة العامة لتقنية المعلومات.
- مقابلة الفريق الوطني لقياس التحول السابع.

واتخذت في شأنها عددًا من التوصيات، وهي:

- الموافقة على استبدال وتوحيد البنية التحتية لمركز البيانات في الهيئة.
- الموافقة على تحليل عدد من المشاريع التقنية المقترح تنفيذها في عام ٢٠١٦م وذلك بالتأكد من جاهزيتها وحصر متطلبات التنفيذ لها.
- الموافقة على التوصيات الواردة ضمن دراسة مشروع «تقييم الوضع الحالي للإدارة العامة لتقنية المعلومات».
- اعتماد الخطة الشاملة لأتمتة الخدمات والأعمال في الهيئة.
- تفعيل الربط مع الجهات الحكومية من خلال مبادرة التحول إلى التعاملات الإلكترونية وأتمتة أعمال الهيئة.
- الموافقة على تنفيذ المشاريع التقنية التالية في عام ٢٠١٦م:
  - ✧ نظام إلكتروني لتحسين أعمال مجلس الهيئة.
  - ✧ نظام إلكتروني لإدارة الأداء.
  - ✧ نظام إلكتروني لإدارة المشاريع.
- الموافقة على إدراج عدد من المشاريع ضمن موازنة المشاريع لعام ٢٠١٧م.
- اعتماد مخرجات مشروع التحول للإدارة العامة لتقنية المعلومات.

وصدرت في ضوئها القرارات المناسبة.

■ برنامج «يسّر»

في ظل التعاون المستمر والبنّاء بين هيئة السوق المالية وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسّر»، زار الفريق الوطني لقياس التحوّل التابع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الهيئة في ديسمبر عام ٢٠١٦م، والتقى خلال الزيارة أعضاء لجنة التعاملات الإلكترونية في الهيئة، ويشار إلى أن الفريق الوطني يتولى مهام قياس مستوى التحول السابع ومدى جاهزية الجهات الحكومية لتطبيق مفهوم التحول للتعاملات الإلكترونية. ومن مهام وفد الفريق الوطني مراجعة وتدقيق معلومات ونتائج استبانة قياس التحول السابع وتقديم الاقتراحات حوله، من أجل إعداد تقرير مفصل عن نتيجة القياس السابع.

وتجدُر الإشارة إلى أن الهيئة شاركت في القياس السادس لبرنامج «يسّر»، وكانت نسبة الإنجاز العام التي حققتها الهيئة في «مرحلة إتاحة الخدمات الإلكترونية» خلال الفترة ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٥٤,٢٥٪)، وبذلك تكون الهيئة قد أنجزت ما مقداره (٤٦,٧٪) من مسيرة التحول الإجمالية (المؤشر التراكمي).

■ **نظام «مرصد الخدمات الحكومية»**

بناءً على ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠ وتاريخ ١٤٢٧/٠٢/٢٧ هـ، وما نُص عليه في الضابط رقم (٩) بأن «تقوم كل الجهات الحكومية بحصر وتحديد الخدمات التي تقدمها، ومتطلبات الحصول على هذه الخدمات، ووضع النماذج المعتمدة لهذا الغرض في صيغة إلكترونية، وذلك وفقاً لمنهجية استرشادية يعدّها البرنامج لهذا الغرض»، أُطلق برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسِّر) نظام «مرصد الخدمات الحكومية»، الذي يتيح للجهات الحكومية تحديد وحصر خدماتها ووضع خارطة طريق لتحويلها من خدمات تقليدية إلى إلكترونية مع رفع مستوى نضجها الإلكتروني ومن ثم نشر معلومات الخدمات الحكومية التي تقدمها على البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي). وتمر إجراءات حصر ونشر الخدمات الحكومية بعدة مراحل معتمدة من برنامج التعاملات الإلكترونية «يسّر». وقد نشرت الهيئة عددًا من خدماتها عبر نظام «مرصد الخدمات الحكومية».

■ **الأنظمة الإلكترونية**

اُعتمدت خطة الهيئة للتحول للتعاملات الإلكترونية في عام ٢٠١٦م. وتسعى الهيئة من خلالها لتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين وزيادة الكفاءة في تنفيذ الإجراءات المتبعة، وأُطلق بناءً عليه ١١ نظامًا إلكترونيًا. وهي:

- نظام نافذ.
- مشروع وكالات التصنيف الائتماني.
- نظام شكاوى المستثمرين.
- بوابة تأهيل المستثمرين الأجانب.
- نظام الجمعيات العمومية.
- نظام «إفصاح والتزامات صناديق الاستثمار اليومي والأسبوعي».
- بناء قاعدة بيانات موحدة ومشتركة لتسجيل سوابق المخالفات المشتبه فيها.
- نظام متابعة رفع الحظر عن أسهم المساهمين المؤسسين.
- نظام متابعة استثمار الشركات المساهمة في أسهم الشركات المدرجة.
- تطوير الموقع الرسمي للهيئة على شبكة الإنترنت (المرحلة الأولى).
- نظام تفويض الصلاحيات.

(٦) اللجان المتخصصة

(١) اللجنة التنفيذية

دون الإخلال بصلاحيات وأعمال مجلس الهيئة المنصوص عليها في نظام الهيئة ولوائحها التنفيذية والداخلية، ووفقاً للائحة عمل اللجنة التنفيذية في المادة الثالثة المعتمدة بقرار مجلس الهيئة رقم (٢-٦٩-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٩/٣هـ الموافق ٢٠١٦/٦/٨م، هذه اللجنة مسؤولة عن دراسة واتخاذ القرار والتوصية في كل ما من شأنه زيادة كفاءة وفاعلية أعمال الهيئة الداخلية ذات العلاقة بالتالي: الشؤون المالية، والمشتريات والعقود، والموارد البشرية (باستثناء الموضوعات التي تختص بها لجنة تطوير الموارد البشرية)، والتميز المؤسسي، والمراسم، والمرافق والخدمات، والوثائق والمحفوظات. وتلتزم اللجنة في ممارسة مهامها بصلاحياتها المحددة بموجب جدول الصلاحيات. وتتكون عضوية اللجنة من:

١	رئيس المجلس	رئيساً للجنة
٢	نائب رئيس المجلس	نائباً للرئيس
٣	وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	عضواً
٤	عضوين من موظفي الهيئة على أن يكون أحدهما من الإدارة العليا، يعينهما المجلس	أعضاء

وبناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (٥-٩٠-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/١٠/٨هـ الموافق ٢٠١٦/٧/١٣م، أُعيد تشكيل عضوية اللجنة لتتكون من:

١	رئيس المجلس	رئيساً
٢	نائب رئيس مجلس الهيئة	نائباً للرئيس
٣	وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	عضواً
٤	الأستاذ محمد بن راشد أبا الخيل	عضواً
٥	الأستاذة فرح بنت حسان الرويلي	عضواً

وعقدت اللجنة ٨ اجتماعات خلال عام ٢٠١٦م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، واتخذت في شأنها التوصيات والمقترحات المناسبة.

(٢) اللجنة الإدارية

اعتمد قرار مجلس الهيئة رقم (٢-٦٩-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٩/٣هـ الموافق ٢٠١٦/٦/٨م لائحة عمل اللجنة الإدارية. ودون الإخلال بصلاحيات ومهام المجلس المنصوص عليها في نظام الهيئة ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة الداخلية، تقدم اللجنة إلى رئيس مجلس الهيئة المشورة الإدارية والتنظيمية التي تساعده على اتخاذ القرارات المناسبة وتُعينه على حُسن إدارة الهيئة وتحقيق أهدافها. وتتولى اللجنة التنسيق بين وكالات الهيئة وإداراتها المختلفة في ضوء خططها السنوية ومؤشرات الأداء المعتمدة والتشاور في مستجدات العمل وتطوراته. ولأعضاء اللجنة اقتراح ما من شأنه رفع مستوى الإنتاجية وتطوير بيئة العمل الداخلية والاستخدام الأمثل لموارد الهيئة البشرية والمالية. وللّجنة كذلك مناقشة كل ما يتطلب تحقيقها للهدف الذي أنشئت من أجله. وتتكون اللجنة من:

١	رئيس المجلس	رئيساً للجنة
٢	نائب رئيس المجلس	عضواً
٣	وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية	عضواً
٤	وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية	عضواً
٥	وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ	عضواً
٦	وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	عضواً
٧	وكيل الهيئة لمؤسسات السوق	عضواً
٨	مدير عام التواصل والتوعية	عضواً
٩	مدير عام المخاطر	عضواً
١٠	مدير عام المراجعة الداخلية	عضواً
١١	مدير عام تقنية المعلومات	عضواً
١٢	أمين عام مجلس الهيئة	عضواً
١٣	مدير مكتب رئيس مجلس الهيئة	عضواً

وعقدت اللجنة ١٧ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٦م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، واتخذت في شأنها التوصيات والمقترحات المناسبة.

الباب الثاني

الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

الفصل الثالث: التواصل والعلاقات الدولية

(١) مركز الاتصال

(٢) المنظمات والعلاقات الدولية

(١) مركز الاتصال

تلقى وتعامل مركز الاتصال بالهيئة مع ٤٢١٤ اتصالاً خلال عام ٢٠١٦م، شملت ٤٠٠٤ اتصالاً هاتفياً و١٥١ بريداً إلكترونياً و٥٩ استفساراً من خلال قنوات التواصل الاجتماعية (الرسم البياني رقم (٢)). وقد جاءت الاتصالات المتعلقة بالمحافظ الاستثمارية في المرتبة الأولى من حيث العدد بـ ١٦٦٧ اتصالاً، تلتها الاتصالات المتعلقة بالتوظيف بـ ٧١٤ اتصالاً، أما الاتصالات المتعلقة ببلاغات المستثمرين عن مخالفات السوق فبلغت٣١ اتصالاً.

الرسم البياني رقم (٢): الاتصالات الواردة لمركز الاتصال مصنفةً بحسب وسيلة الاتصال

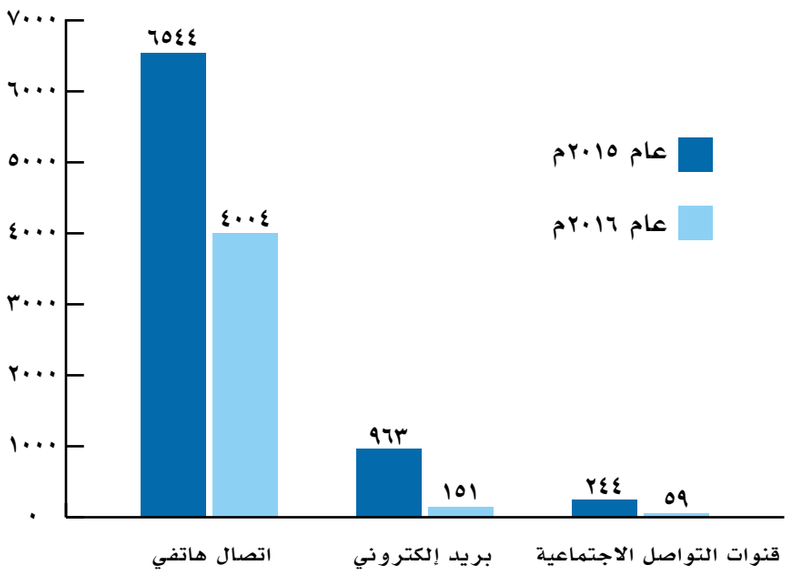

(٢) المنظمات والعلاقات الدولية

واصلت الهيئة توثيق وتعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات والمؤسسات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعيًا إلى اكتساب وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية وفتح سبل التعاون المشترك، تعاونت الهيئة مع عددٍ من الجهات التنظيمية المعنية في عدد من المجالات، كذلك شاركت في عام ٢٠١٦م في عدد من المؤتمرات والبرامج والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها كالتالي:

أولاً: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «آيوسكو»

تعد المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «آيوسكو» الجهة المرجعية المسؤولة عن وضع المعايير الدولية لقطاع الأوراق المالية. وتعمل المنظمة مع أعضائها للوصول إلى أعلى المستويات التنظيمية التي من شأنها الحفاظ على كفاءة التعاملات في الأوراق المالية وسلامتها، وتبادل المعلومات والخبرات لدعم وتطوير الأسواق المالية، وتوحيد الجهود لتحقيق درجة فعّالة من الرقابة على تعاملاتها. وانضمت الهيئة لعضوية المنظمة خلال المؤتمر السنوي الخامس والثلاثين للمنظمة في مدينة مونتريال عام ٢٠١٠م، كما انضمت إلى لجان السياسات التابعة لمجلس إدارة المنظمة التالية: لجنة المستثمرين الأفراد، ولجنة إدارة الاستثمار، ولجنة المحاسبة للمصدر والمراجعة والإفصاح، ولجنة تنظيم الأسواق الثانوية، ولجنة وسطاء السوق، ولجنة أسواق المشتقات والسلع، ولجنة المخاطر الناشئة (كمراقب). أُعيد انتخاب الهيئة عضواً في مجلس إدارة المنظمة للفترة ٢٠١٦م – ٢٠١٨م.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة تضم عدة لجان رئيسية من أبرزها:

١. اللجنة الرئاسية.
٢. لجان السياسات.
٣. لجنة الأسواق الناشئة.
٤. اللجان الإقليمية: ومن ضمنها لجنة إقليم أفريقيا والشرق الأوسط.

وشاركت الهيئة في اجتماعات المنظمة ولجانها في عام ٢٠١٦م، ويمكن إيجاز أبرز القضايا المطروحة خلال الاجتماعات في التالي:

- تنظيم الأسواق المالية والتحديات المشتركة بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- تطورات أداء الأسواق المالية في العالم والمخاطر الناشئة فيها بمختلف أنواعها.
- تقرير عن حوكمة الشركات للدول الناشئة.
- آخر مستجدات المركز الإقليمي للتدريب الذي سيُؤسس في ماليزيا برعاية المنظمة.
- رفع مستوى أداء منسوبي الهيئات المنظمة للأسواق المالية من خلال تطوير البوابة الإلكترونية للبحث والتدريب التابعة للمنظمة.
- أهمية التعاون الدولي في تبادل المعلومات بين الجهات المنظمة للأسواق المالية لما له من أثر بالغ في تيسير تنفيذ القوانين والأنظمة وتعزيز حماية المستثمرين في الأسواق المالية.

- مشاريع المنظمة الحالية لتنظيم الأسواق المالية بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي، التي تلقى اهتماماً خاصاً من مجموعة العشرين، ومنها تنظيم إدارة الأصول وسلوكيات السوق المالية.
- دور المنظمة في مجلس مراقبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ثانيًا: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شاركت الهيئة في مشروع تكامل الأسواق المالية لدول المجلس مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. كذلك شاركت في اجتماعات اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، ولجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، ونُوقش خلال الاجتماعات عدد من القضايا، من أبرزها:

- مذكرة الأمانة العامة بشأن رؤية خادم الحرمين الشريفين لتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال تكامل الأسواق المالية لدول المجلس.
- القرارات الاقتصادية للمجلس الأعلى في دورته الـ(٣٦) لدول المجلس.
- عقد ورشة عمل سنوية حول الرقابة على التداول لتبادل الخبرات في دول الأعضاء .
- تطوير موقع إلكتروني للجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس يتم من خلاله استعراض البرامج التدريبية ومحتوياتها، وأي أوراق عمل يتم إعدادها ونشرها من الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.
- الموضوعات المتعلقة بمجال تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، ومن بينها مشروع دراسة استراتيجية وآليات تحقيق تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، وتوصيات لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس بشأن الأسواق المالية.
- آخر التطورات والمستجدات في الأسواق المالية للدول الأعضاء.

ثالثاً: اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

تأسس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في عام ٢٠٠٧م، وكانت الهيئة من الكيانات المؤسسة للاتحاد. ويبلغ عدد الأعضاء العاملين فيه ١٥ عضواً، بالإضافة إلى ٣ أعضاء منتسبين وعضو مراقب. ويهدف الاتحاد إلى الارتقاء بمستوى أداء الأسواق المالية العربية، والعمل على توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فعّالة للرقابة على المعاملات في الأسواق المالية العربية، وتبادل المعلومات والمساعدات الفنية والخبرات، والتعاون والتنسيق لوضع معايير للحفاظ على كفاءة وسلامة معاملات الأسواق المالية، والتنسيق فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة لتحقيق أكبر قدر من الانسجام والتوافق بينها. وشاركت الهيئة في اجتماعات الاتحاد عام ٢٠١٦م، ونُوقش خلالها عدد من الموضوعات، وهي كالتالي:

- الخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام الخمس القادمة ابتداء من ٢٠١٦م.
- آخر المستجدات والأحداث والمشاريع المستقبلية.
- التقرير السنوي للاتحاد لعام ٢٠١٥م وخطة عمله لعام ٢٠١٦م.
- إقامة حلقة نقاش حول صناديق الاستثمار وأدوات الدخل الثابت نظمها الاتحاد بالتعاون مع بلومبيرغ.

وللهيئة عدة مساهمات أخرى في مجال العلاقات الدولية والتعاون المشترك، يمكن إيجازها في التالي:

- انضمام الهيئة لمنظمة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (آيوفي).
- تنظيم الزيارات البينية مع الجهات النظيرة والمنظمات الدولية ذات العلاقة، والرد على الاستبانات والاستفسارات المتعلقة بالسوق المالية.
- تنسيق المبادرات المشتركة بين الهيئة والجهات ذات العلاقة.
- المساهمة في مشروع تعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، كتقرير ممارسة الأعمال السنوي الصادر عن مجموعة البنك الدولي وتقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- المساهمة بشكل سنوي في تنظيم زيارات الوفود الدولية للمملكة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، كزيارات وكالات التصنيف الائتماني العالمية لتقييم القطاع المالي في المملكة.
- تفعيل وتطوير علاقات الهيئة الثنائية مع الجهات النظيرة في كل ما يخص تبادل المعلومات والخبرات.
- تعزيز مشاركة الهيئة في المؤتمرات والبرامج والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها، والمشاركة في تنظيم المؤتمرات المحلية بمشاركة دولية.
- المشاركة في تقييم برنامج القطاع المالي بالمملكة لعام ٢٠١٦م.

الباب الثالث

تنظيم السوق المالية

(١) اللوائح التنفيذية الجديدة

(٢) اللوائح التنفيذية المعدّلة

(٣) اللوائح التنفيذية قيد التطوير

تتولى هيئة السوق المالية مسؤولية سن واعتماد اللوائح التنفيذية المنظِمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية، وتضطلع أيضاً بتطبيق أحكام هذا النظام، تنفيذاً للمهام المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة منه.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية. ولتعزيز التوازن بين أدوارها التنظيمية والتطويرية، خصصت الهيئة في هيكلها التنظيمي الجديد إدارة مستقلة معنية بتطوير السياسات التنظيمية تقع تحت مظلة وكالة الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية.

(ا) اللوائح التنفيذية الجديدة

أصدرت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م اللوائح والتعليمات الجديدة التالية:

ا. تعليمات الحسابات الاستثمارية

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٤-٣٩-٢٠١٦) وتاريخ ٢٥/ ١٤٣٧/٦هـ الموافق ٢٠١٦/٤/٣م، وتهدف إلى تنظيم فتح الحسابات الاستثمارية وتشغيلها من قبل الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاطات التعامل أو الإدارة أو الحفظ، وإلى تحديد القواعد الإشرافية والرقابية ذات الصلة بالحسابات الاستثمارية. وانطلاقاً من حرص الهيئة على وضوح واتساق متطلباتها وأحكامها، تضمن قرار المجلس المشار إليه أعلاه إلغاء قراره رقم (١-٩٥-٢٠٠٥) وتاريخ ٢٠٠٥/٨/٣٠م في شأن الضوابط المنظمة للوكالات الشرعية الخاصة والعامة، وإعفاء الأشخاص المرخص لهم من بعض المتطلبات.

٢. تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٢ -٩٤-٢٠١٦) وتاريخ ١٥/ ١٤٣٧/١٠هـ الموافق ٢٠١٦/٧/٢٠م، وتهدف إلى تنظيم بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية.

٣. الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاص بشركات المساهمة المدرجة

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٨-١٢٧-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٨/١/١٦هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/١٧م، وتأتي هذه الضوابط والإجراءات استناداً إلى الصلاحية التي منحها نظام الشركات الجديد كلاً من وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية في تنظيم عدد من الموضوعات ذات الطبيعة المتغيرة، وتوخياً للمرونة والقدرة على مواكبة المستجدات بأحكام تتمتع بالكفاءة، ويتحقق من خلالها تطوير عمل الشركات المساهمة ومراعاة مصالح المساهمين في تلك الشركات، كذلك تنظيم عدد من الجوانب المهمة المتعلقة بعمل الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية، ومن أبرزها مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وعقد الجمعيات العامة والخاصة للمساهمين ومشاركة المساهمين فيها بواسطة وسائل التقنية الحديثة، وشراء الشركة لأسهمها، وإصدار الأسهم الممتازة، إضافة إلى ضوابط وإجراءات رهن الأسهم، وضوابط توزيع الأرباح على المساهمين. وأُعدت هذه الضوابط والإجراءات بجهد مشترك بين هيئة السوق المالية ووزارة التجارة والاستثمار، وفي ضوء مبادرات الهيئة المختلفة لتطوير السوق المالية في المملكة.

٤. الدليل الاسترشادي للضوابط و الإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات

صدر بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٨- ١٢٧ -٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٨/١/١٦هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/١٧م، ويعد الدليل الاسترشادي مساعداً للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية ومجالس إداراتها ومساهميها وأي أشخاص أو أطراف أخرى ذات علاقة في كيفية تطبيق بعض مواد الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة عن مجلس الهيئة. ومن شأنه أن يرشد الشركات ومجالس إدارتها ومساهميها وأي أشخاص أو أطراف أخرى ذات علاقة حول الالتزام بمتطلبات الضوابط والإجراءات التنظيمية. لذا، فإن الهدف الأساسي من الدليل هو زيادة توضيح بعض متطلبات الضوابط المشار إليها وتقديم أمثلة عملية ذات علاقة بهذه الضوابط.

٥. التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٦- ١٣٠ -٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٨/١/٢٣هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٢٤م، وتأتي انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية المعتمدة للهيئة للأعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٩)، وتماشياً مع «رؤية المملكة العربية السعوديّة ٢٠٣٠»، واستمراراً لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية وطرح أدوات مالية جديدة، وسعياً منها إلى جعل بيئة السوق المالية أكثر استقراراً. وتهدف التعليمات إلى تنظيم طرح صناديق الاستثمار العقارية المتداولة، التي يتمثل هدفها الاستثماري الرئيسي في الاستثمار في عقارات مطورة تطويراً إنشائياً وتحقق دخلاً دورياً وتوزع نسبة محددة من صافي أرباح الصندوق نقداً على مالكي الوحدات في هذا الصندوق.

٦. قواعد التسجيل والإدراج في السوق الموازية

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٣- ١٥١ -٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٨/٣/٢٢هـ الموافق ٢٠١٦/١٢/٢١م، وتهدف هذه القواعد إلى تنظيم طرح الأسهم وتسجيلها وقبول إدراجها في السوق الموازية في المملكة؛ إذ تتضمن اشتراطات التسجيل والإدراج في السوق الموازية وفئات المستثمرين المسموح لهم بالمشاركة في السوق الموازية، وكذلك الالتزامات المستمرة على الشركات المدرجة في السوق الموازية، علماً أن نسبة التذبذب اليومي المسموح بها في السوق الموازية ستكون ٢٠٪. كذلك تضمن قرار مجلس الهيئة المذكور الموافقة على تعديل لائحة طرح الأوراق المالية لتتضمن أحكاماً تتعلق بطرح الأسهم لغرض إدراجها في السوق الموازية.

(٢) اللوائح التنفيذية المعدّلة

تسعى الهيئة منذ تأسيسها إلى بلوغ أعلى درجات الكفاءة والتميز في تنظيم وتطوير السوق المالية، وإجراء التحديثات اللازمة للمنظومة التشريعية للسوق المالية في المملكة العربية السعودية، وخلال عام ٢٠١٦م عدّلت الهيئة عدداً من لوائحها التنفيذية وهي:

١. لائحة صناديق الاستثمار

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١ – ٢١٩ -٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٣هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢٤م، وعُدّلت بقراره رقم (١ -٦١- ٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٨/١٦هـ الموافق ٢٠١٦/٥/٢٣م. وتهدف هذه اللائحة إلى تنظيم تأسيس صناديق الاستثمار وتسجيلها وطرح وحداتها وإدارتها وعملياتها والإشراف على جميع النشاطات المرتبطة بها في المملكة. وجاءت اللائحة بعدد من الأحكام التي ستساهم في تحقيق تطوير الإطار التنظيمي الذي يحكم الصناديق الاستثمارية وكذلك ينظم علاقة تلك الصناديق ومديريها بالمستثمرين في هذه الصناديق، مما يخلق بيئة مناسبة لتنوع خيارات الاستثمار وازدهار الاستثمار المؤسسي، ومن أبرز تلك الأحكام رفع مستوى الإفصاح للمستثمرين (مالكي الوحدات) كالتقارير التي يجب على مدير الصندوق تزويد المستثمرين (مالكي الوحدات) بها بشكل دوري، وتضمنت اللائحة أيضاً تفاصيل أكثر في شأن مشاركة المستثمرين (مالكي الوحدات) في التصويت على أنواع معينة من الإجراءات والقرارات التي يتخذها مدير الصندوق، بالإضافة إلى عدد من الأحكام التي تضمن أن أصول المستثمرين وأموالهم يجري التعامل معها بما يخدم مصالح مالكي الوحدات، كذلك نصت اللائحة على أنه يجب على مدير الصندوق العام الإفصاح عن السياسات المتعلقة بالتصويت في الجمعيات العمومية للشركات المدرجة التي يستثمر فيها. ومن جانب آخر، وضعت اللائحة أحكاماً واضحة تحكم مديري الصناديق منها استقلالية أمناء الحفظ عن مديري الصناديق، وتحديد مُدد وإجراءات الموافقة على تأسيس الصناديق العامة، بالإضافة إلى وضع الأطر التي تحكم الصناديق العقارية المطروحة وحداتها طرحاً خاصاً.

٢. قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها المعدلة

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٤-٢٢-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٠٨/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤م، وعُدّلت بقراره رقم (١-٦١ -٢٠١٦) وتاريخ ١٦/ ٨/ ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦/٥/٢٣م، وتحتوى على تعريفات لما يقارب مئتي مصطلح مستخدم في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها المعدلة. وتهدف القائمة إلى التعريف بالمصطلحات وتوضيحها وتسهيل فهمها في سياق اللوائح التنفيذية. وتجدر الإشارة إلى أن قائمة المصطلحات قد عُدّلت بما يتوافق مع التعديلات التي أُجريت على لوائح الهيئة التنفيذية.

٣. القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١-٤٢-٢٠١٥) وتاريخ ١٤٣٦/٧/١٥هـ الموافق ٢٠١٥/٥/٤م، وعُدّلت بقراره رقم (٣-١٠٤-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/١١/٥هـ الموافق ٢٠١٦/٨/٨م، وقد حُدثت القواعد سعياً من الهيئة إلى تطوير السوق المالية في المملكة، وانطلاقاً من أهدافها الاستراتيجية لتطوير السوق المالية وتوسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي، وتماشياً مع «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠».

وتهدف الهيئة عبر هذه القواعد إلى نقل المعارف والخبرات للمؤسسات المالية المحلية والمستثمرين، والرقي بأداء الشركات المدرجة، مع تعزيز مكانة السوق المالية السعودية، ورفع مستوى الأبحاث والدراسات والتقييمات عن السوق المالية، ولتوفير معلومات أكثر دقة وتقييمات أكثر عدالة للأوراق المالية، ووضعت الإجراءات والمتطلبات والشروط اللازمة لتسجيل المستثمرين الأجانب المؤهلين لدى الهيئة للاستثمار في الأوراق المالية المدرجة، وتحديد التزاماتهم والتزامات الأشخاص المرخص لهم في هذا الشأن. وقد عُدّلت القواعد بهدف تخفيف القيود المنصوص عليها بما يخفف عقبات التسجيل أمام المستثمرين الأجانب المحتملين، مثل خفض الحد الأدنى المطلوب لقيمة الأصول التي تديرها المؤسسة المالية طالبة التسجيل ليكون ٣,٧٥ مليار ريال بدلاً من ١٨,٧٥ مليار ريال، بالإضافة إلى توسيع نطاق فئات المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة لتشمل الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة للجهات الحكومية وأوقاف الجامعات وغيرها من المؤسسات المالية التي ترى الهيئة أهليتها، وإلغاء مبدأ العميل الموافق عليه للمستثمر الأجنبي المؤهل.

٤. الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠ ٪ فأكثر من رأس مالها

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٤-٤٨-٢٠١٣) و تاريخ ١٤٣٥/١/١٥هـ الموافق ٢٠١٣/١١/١٨م، وتهدف هذه الإجراءات والتعليمات إلى تنظيم الآلية الخاصة بالتعامل مع الشركة المدرجة أسهمها في السوق المالية في حال بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها.

وسعياً من الهيئة إلى تطوير السوق المالية في المملكة، وتعزيز حماية المستثمرين، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، صدر قرار مجلس الهيئة رقم (١-١٣٠-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٨/١/٢٣هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٢٤م، المتضمن تعديل الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها في ضوء نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، وتعديل اسمها ليصبح «الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة ٢٠٪ فأكثر من رأس مالها»، على أن يُعمل بالإجراءات والتعليمات المعدلة ابتداءً من تاريخ ١٤٣٨/٠٧/٢٥هـ الموافق ٢٠١٧/٠٤/٢٢م.

٥. لائحة سلوكيات السوق

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤م، وعُدّلت بقراره رقم (٣-٣-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٣/٢٧هـ الموافق ٢٠١٦/١/٧م، وقد عُدّلت المادة ١٢ من اللائحة انطلاقاً من مسؤوليات الهيئة عن حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة وغير السليمة، والعمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية. وتتعلق المادة بأولوية العملاء والتداولات الاستباقية، إذ كانت بشكلها السابق تغطي أولوية العملاء فقط عن طريق نص عام يتعلق بأولوية التنفيذ لهم. وبعد التعديل أصبحت تحتوي على ٨ فقرات تتضمن تفصيلاً في الموضوعات الآتية:

- أولوية تنفيذ أوامر العملاء.
- التداول المبني على علم مسبق بأوامر أخرى.
- إفشاء المعلومات المتعلقة بأوامر العملاء.
- حالات التداول في الورقة المالية بناء على معلومات عن أمر عميل، بهدف الاستفادة من الأثر الجوهري المحتمل لهذه الأوامر.

٦. قواعد التسجيل والإدراج

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٣-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤م، وعُدّلت بقراره رقم (١-٦٤-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٨/١٩هـ الموافق ٢٠١٦/٥/٢٦م، وتهدف إلى تنظيم الطرح العام للأوراق المالية وتسجيلها وقبول إدراجها في المملكة. وبناءً على قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للشركات المدرجة ابتداءً من تاريخ ٢٠١٧/١/١م، ونظراً إلى الصعوبات والتحديات التي قد تواجهها الشركات المدرجة في التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، عَدّلت الهيئة الفقرة (د) من المادة الثانية والأربعين من قواعد التسجيل والإدراج بحيث أصبحت «يجب على المصدر أن يزود الهيئة ويعلن للمساهمين عن قوائمه المالية الأولية فور اعتمادها وخلال فترة لا تتجاوز (٣٠) يوماً من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم»، وعُدّلت الفقرة (هـ) من المادة الثانية والأربعين من قواعد التسجيل والإدراج بحيث أصبحت «يجب على المصدر أن يزود الهيئة ويعلن للمساهمين عن قوائمه المالية السنوية فور اعتمادها وخلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم».

٧. قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١-٣٩-٢٠٠٨) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣هـ الموافق ٢٠٠٨/١٢/١م، وعُدلت الفقرة (١) من المادة العشرين بقرار مجلس الهيئة رقم (٥ -٥٣ – ٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/٧/٢٥هـ الموافق ٢٠١٦/٥/٢م، وتهدف إلى التأكد من التزام الأشخاص المرخص لهم والأشخاص المسجلين للإجراءات والضوابط الصادرة عن الهيئة بما يضمن الآتي:

(أ) تطبيق نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣١) وتاريخ ١٤٣٣/٥/١١هـ ولائحته التنفيذية، والتوصيات الأربعين الخاصة بمكافحة غسل الأموال، والتوصيات التسع الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (نيويورك ١٩٩٩)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا ١٩٨٨م)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية (باليرمو ٢٠٠٠م)، وقراري مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ ورقم ١٣٧٣ والقرارات اللاحقة لهما المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.

(ب) تعزيز نزاهة السوق المالية ومصداقيتها.

(ج) حماية الأشخاص المرخص لهم وعملائهم من العمليات غير القانونية التي قد تنطوي على غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي نشاط إجرامي آخر. وفي

إطار سعي الهيئة المستمر إلى تطوير السوق المالية في المملكة وتعزيز حماية المستثمرين، أصدر المجلس قراره باعتماد تعديل الفقرة رقم (١) من المادة العشرين من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٨. لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١-٤-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/٢/١٩هـ الموافق ٢٠١١/١/٢٣م، وعُدّلت بقراره رقم (١-٩٢-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٧/١٠/٩هـ الموافق ٢٠١٦/٧/١٤م، وتهدف إلى تنظيم إجراءات الترافع والتقاضي أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف بما يكفل حقوق المتعاملين في السوق كافة. وانطلاقاً من حرص هيئة السوق المالية على تحديث المنظومة التشريعية للسوق المالية في المملكة العربية السعودية، وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية في معاملات الأوراق المالية، ولتسريع إجراءات التقاضي عُدّلت المادة العاشرة، والمادة الثالثة عشرة، والمادة الثانية والثلاثون، والمادة الرابعة والثلاثون، والمادة الخامسة والثلاثون من اللائحة. ويتضمن التعديل الموضوعات الآتية:

- نصاب الجلسات ومحاضرها.
- إصدار القرار ومحتوياته والتبليغ به.
- إمكانية إنشاء عدة لجان للنظر في القضايا المرفوعة أمام لجنة الفصل.

٩. لائحة طرح الأوراق المالية

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٢-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤م، وعُدّلت بقراره رقم (٣-١٥١-٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٨/٣/٢٢هـ الموافق ٢٠١٦/١٢/٢١م، وتهدف اللائحة لإيضاح الأحكام المتعلقة بطرح الأوراق المالية في المملكة بما في ذلك حالات ومتطلبات الطرح العام والطرح لغرض الإدراج في السوق الموازية والطرح الخاص. وجاء هذا التعديل للائحة لتتماشى مع ما أصدرته الهيئة بموجب قرارها رقم (٣- ١٥١ -٢٠١٦) وتاريخ ١٤٣٨/٣/٢٢هـ الموافق ٢٠١٦/١٢/٢١م في شأن اعتماد قواعد التسجيل والإدراج في السوق الموازية.

(٣) اللوائح التنفيذية قيد التطوير

تعمل الهيئة على تطوير مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

١. لائحة حوكمة الشركات

انطلاقاً من مبدأي المشاركة والشفافية، دعا كلاً من وزارة التجارة والاستثمار، وهيئة السوق المالية المهتمين والمختصين إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مسودة مشروع لائحة حوكمة الشركات، وأنهى فريق العمل المشكل لهذا الغرض مسودة مشروع اللائحة، ويُعدّ المشروع في مراحله النهائية. ومن أهداف مشروع اللائحة ما يلي:

١) تفعيل دور المساهمين في الشركة وتيسير ممارسة حقوقهم.

٢) بيان اختصاصات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولياتهما.

٣) تفعيل دور مجلس الإدارة واللجان وتطوير كفاءتها لتعزيز آليات اتخاذ القرار في الشركات المساهمة.

٢. لائحة الاندماج والاستحواذ

صدرت عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب قراره رقم (١-٥٠-٢٠٠٧) وتاريخ ١٤٢٨/٩/٢١هـ الموافق ٢٠٠٧/١٠/٣م، وعُدّلت بقراره رقم (٢-٤-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٢/٢٨هـ الموافق ٢٠١٢/١/٢٢م. وتسري أحكام هذه اللائحة على أي شراء أو عرض مقيد للأسهم يتعلق بأي شركة مدرجة أسهمها في السوق المالية. وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل يعمل على إعداد المسودة الأولية لمشروع اللائحة المطورة التي ستُنشر في موقع الهيئة لاستطلاع مرئيات المهتمين والمختصين حيالها، ومن ثم تُستكمل إجراءات إعدادها وإصدارها بشكلها النهائي.

٣. القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة

تهدف القواعد إلى تنظيم تأسيس المنشآت ذات الأغراض الخاصة والترخيص لها وإصدارها للأوراق المالية، وتحديد القواعد الإشرافية والرقابية ذات الصلة بها. ونشرت الهيئة في موقعها الإلكتروني مسودة القواعد لاستطلاع مرئيات المهتمين والمختصين حيالها؛ ليتسنى لفريق العمل دراستها تمهيداً لإدخال التعديلات اللازمة على المسودة النهائية.

٤. الأدلة الاسترشادية وقائمة الأسئلة المتكررة/الشائعة للوائح التنفيذية

يجري العمل على إعداد الأدلة الاسترشادية وقائمة الأسئلة الشائعة الخاصة باللوائح التنفيذية؛ وذلك للرفع من مستوى وضوح اللوائح التنفيذية للمشاركين في السوق، وتسهيل تطبيق الأحكام الواردة فيها، ويُعدّ المشروع في مراحله النهائية.

الباب الرابع

الطرح وإجراءات الشركات والمنتجات الاستثمارية

الفصل الأول: طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات

(١) الطرح العام والخاص للأسهم

(٢) الطرح العام والخاص للصكوك وأدوات الدين

(٣) إجراءات الشركات

حرصت الهيئة منذ إنشائها على توفير بيئة جاذبة ومشجعة للاستثمار في الأوراق المالية عبر تنظيم إصدار الأوراق المالية والموافقة على طرحها وتعزيز الإجراءات المنظمة لإصدارها ومراقبتها والتعامل بها ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بها وبالجهات المصدرة لها.

(أ) الطرح العام والخاص للأسهم

بلغت طلبات الطرح العام التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تسلمتها خلال عام ٢٠١٦م ١٦٤ طلباً/ إشعاراً، مثلت إشعارات الطرح الخاص نسبة ٩٦,٣٪ منها. وتُعزى الزيادة إلى ارتفاع عدد إشعارات الطرح الخاص للأسهم بنسبة ٢١,٥٪ عما كانت عليه العام السابق (الجدول رقم (٨)).

الجدول رقم (٨): طلبات الطرح العام للأسهم التي وافقت عليها الهيئة، وإشعارات الطرح الخاص التي تسلمتها

النوع	العدد	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
طرح عام لأسهم	٥	٣
طرح خاص لأسهم	١٣٠	١٥٨
طرح أسهم حقوق أولوية	٤	٣
الإجمالي	**١٣٩**	**١٦٤**

وانخفض إجمالي قيم طرح الأسهم خلال عام ٢٠١٦م بنسبة ١٩,٨٪ مقارنةً بالعام السابق ليبلغ ٧,٢ مليار ريال. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع قيم الطرح العام للأسهم، وطرح أسهم حقوق الأولوية بنسب قدرها ٣٢,٨٪، و ٦٢,٤٪ على التوالي عما كانت عليه عام ٢٠١٥م (الجدول رقم (٩)).

الجدول رقم (٩): طرح الأسهم مصنفةً بحسب النوع

النوع	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م		نسبة تغير
	القيمة (مليون ريال)	العدد	القيمة (مليون ريال)	العدد	
طرح عام لأسهم	٤١٥٢,٠	٤	٢٧٩٣,٣	٣	-٣٢,٨٪
طرح خاص لأسهم	٢٥١٧,٧	٣٣	٣٥٤٤,٥	٥٨	٤١,٠٪
طرح أسهم حقوق أولوية	٢٣٢٥,٠	١٢	٨٧٥	٣	-٦٢,٤٪
الإجمالي	٨٩٩٤,٧	٤٩	٧٢١٢,٨	٦٤	-١٩,٨٪

• الاكتتاب في الطرح العام للأسهم

طُرح خلال عام ٢٠١٦م جزء من أسهم ٣ شركات للاكتتاب العام، وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة ٢,٨ مليار ريال، شارك فيها ما يقارب ١,٦ مليون مكتتب (الجدول رقم (١٠)).

الجدول رقم (١٠): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام ٢٠١٦م

اسم الشركة	قيمة الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (مكتتب)
			الأفراد[٨]	المؤسسات[٩]	
شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية	١٧٦٧,٢	٣٠,٠٪	٢,٧	٥,٩	٤٠٥٩٦٣
شركة اليمامة للصناعات الحديدية	٥٤٨,٨	٣٠,٠٪	٤,٨	٦,٨	٨٠٦٩٧٩
شركة لازوردي للمجوهرات	٤٧٧,٣	٣٠,٠٪	٢,٩	٨,٦	٣٨٥٣٩٥
الإجمالي	٢٧٩٣,٣				١٥٩٨٣٣٧

وبلغ إجمالي مبالغ اكتتاب الأفراد (قبل رد الفائض) من الطرح العام للأسهم عبر قنوات الاكتتاب المختلفة ٢,٧ مليار ريال خلال عام ٢٠١٦م، جُمع ٦٤,٧٪ منها من خلال الإنترنت والصراف الآلي. وبلغ إجمالي المكتتبين الأفراد ما يقارب من ١,٦ مليون مكتتب، منهم ٩٢٦ ألف مكتتب اكتتبوا عبر الصراف الآلي (الرسم البياني رقم (٣)).

٨) احتُسب عدد مرات التغطية بقسمةعدد الأسهم التي اكتتب فيها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
٩) احتُسب عدد مرات التغطية بقسمةعدد الأسهم التي اكتتبت فيها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لها.

الرسم البياني رقم (٣): اكتتابات الأفراد مصنفةً بحسب قنوات الاكتتاب لعام ٢٠١٦م

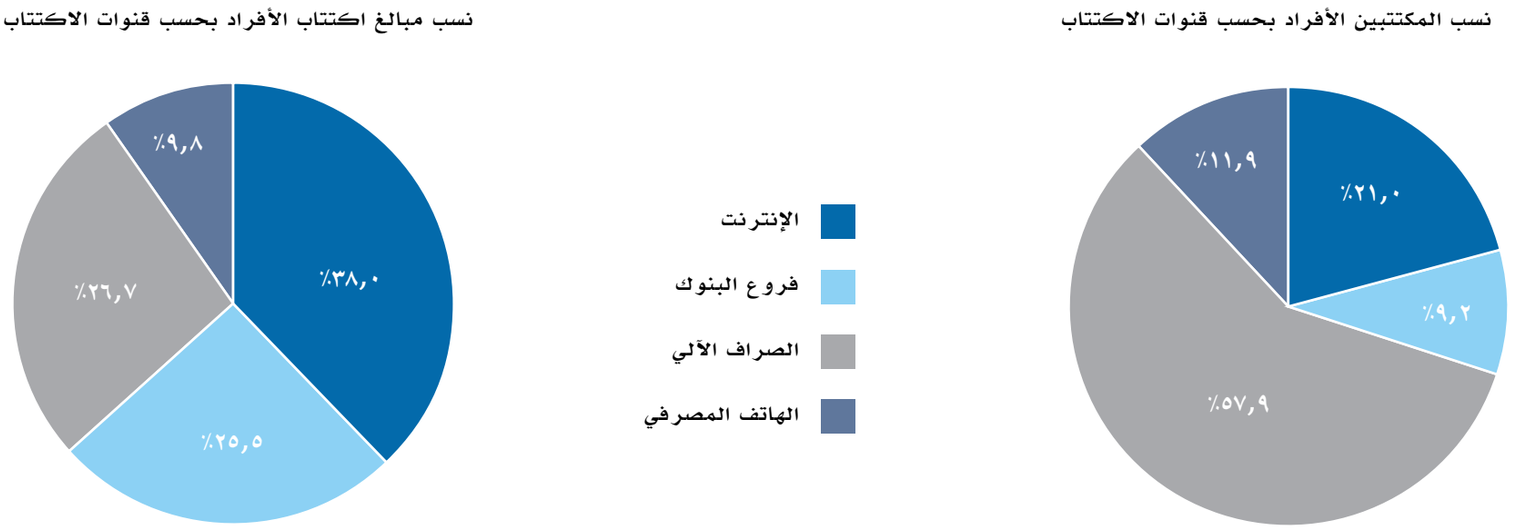

(٢) الطرح العام والخاص للصكوك وأدوات الدين

تراجعت طلبات الطرح العام للصكوك وأدوات الدين التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تسلمتها خلال عام ٢٠١٦م بنسبة ٢٧,٥٪، وكانت جميعها إشعارات طرح خاص لصكوك وأدوات دين (الجدول رقم (١١)).

الجدول رقم (١١): عدد طلبات طرح الصكوك وأدوات الدين التي وافقت عليها الهيئة، وإشعارات الطرح الخاص التي تسلمتها

النوع	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
طرح عام لصكوك وأدوات دين	١	٠
طرح خاص لصكوك وأدوات دين	٦٨	٥٠
الإجمالي	**٦٩**	**٥٠**

وارتفعت قيمة مبالغ الطرح الخاص للصكوك وأدوات الدين في عام ٢٠١٦م بنسبة ٠,٢٪، في حين انخفض إجمالي مبالغ طرح الصكوك وأدوات الدين خلال عام ٢٠١٦م بنسبة ١٥,٥٪ مقارنةً بالعام السابق إلى ٢١,٤ مليار ريال. ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدم تنفيذ أي عملية طرح عام للصكوك وأدوات الدين في عام ٢٠١٦م (الجدول رقم (١٢)).

الجدول رقم (١٢): طرح الصكوك وأدوات الدين مصنفةً بحسب نوع الطرح

النوع	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م		نسبة التغير في قيمة الطرح
	قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	
طرح عام لصكوك وأدوات دين	٣٩٠٠,٠	١	٠,٠	٠	-١٠٠,٠٪
طرح خاص لصكوك وأدوات دين	٢١٣٠٤,٤	٣٢	٢١٣٥٤,٨	٣١	٠,٢٪
الإجمالي	**٢٥٢٠٤,٤**	**٣٣**	**٢١٣٥٤,٨**	**٣١**	**-١٥,٥٪**

(٣) إجراءات الشركات

وافقت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م على ١٦ إجراءً للشركات المدرجة، منها ٥ طلبات تخفيض رأس مال، وعملية استحواذ واحدة، وعشر طلبات إصدار أسهم منحة (الجدول رقم (١٣)).

الجدول رقم (١٣): عدد إجراءات الشركات

النوع	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
استحواذ	٠	١
تخفيض رأس مال	١	٥
إصدار أسهم منحة	٢٠	١٠
الإجمالي	**٢١**	**١٦**

وزادت ١١ شركة مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) رؤوس أموالها، ليرتفع عدد أسهمها المصدرة من ٣,٠ مليار سهم إلى ٤,٠ مليار سهم، في حين خفضت شركتين رؤوس أموالها خلال عام ٢٠١٦م، ليصبح عدد أسهمهما ٤٦,٥ مليون سهم مقارنةً بـ ٨٠ مليون سهم قبل التخفيض (الجدول رقم (١٤)).

الجدول رقم (١٤): الشركات المدرجة التي عدّلت رؤوس أموالها خلال عام ٢٠١٦م

طريقة تعديل رأس المال	عدد الشركات	إجمالي عدد الأسهم (مليون سهم)		نسبة التغير
		قبل تعديل رأس المال	بعد تعديل رأس المال	
أسهم منحة	١٠	٢٧١٩,٥	٣٧١٠,٣	٣٦,٤٪
تخفيض رأس مال	٢	٨٠	٤٦,٥	٤١,٩٪
استحواذ	١	٢٠٠,٠	٢٠٩,٦	٤,٨٪
الإجمالي	**١٣**	**٢٩٩٩,٥**	**٣٩٦٣,٣**	**٣٢,١٣٪**

الباب الرابع

الطرح وإجراءات الشركات والمنتجات الاستثمارية

الفصل الثاني: الأصول المدارة

(١) إصدار المنتجات الاستثمارية

(٢) صناديق الاستثمار

(٣) المحافظ الخاصة المُدارة

(١) إصدار المنتجات الاستثمارية

وافقت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م على طرح وحدات ١٥ صندوقاً استثمارياً طرحاً عاماً، منها ٨ صناديق تستثمر في الأسهم، و٣ صناديق تستثمر في أسواق النقد، وصندوقان متعددا الأصول، وآخر عقاري، إضافةً إلى صندوق عقاري متداول. كذلك أكملت الهيئة تسوية ٦٦٤ طلباً لتعديل معلومات جوهرية لصناديق استثمارية، وتسلمت ٥٥ إخطاراً لاكتمال طرح صناديق استثمارية طرحاً خاصاً.

(٢) صناديق الاستثمار

حققت صناديق الاستثمار خلال عام ٢٠١٦م نمواً في قيم الأصول بنسبة ١٩,٨٪ عن مستواها في العام السابق، ليبلغ إجمالي قيم أصول صناديق الاستثمار ٢١٥,٩ مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة قيم أصول الصناديق الخاصة بنسبة ٦٦,٢ ٪ (الجدول رقم (١٥)، و الرسم البياني رقم (٤)).

الجدول رقم (١٥): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار

العنصر	عام ٢٠١٥م			عام ٢٠١٦م			نسبة التغير
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	٢٦٧	٢٧٤	٥٤١	٢٧١	٢١٩	٤٩٠	٩,٤٪-
عدد المشتركين	٢٣٦٧٢٨	٣٤٧٦	٢٤٠٢٠٤	٢٢٢٦٦٢	٣٥٢١	٢٢٦١٨٣	٥,٨٪-
قيم الأصول (مليون ريال)	١٠٢٨٦٢,٨	٧٧٣٩٤,٥	١٨٠٢٥٧,٣	٨٧٢٤٤,٢	١٢٨٦٦٥,٦	٢١٥٩٠٩,٨	١٩,٨٪
متوسط قيم الأصول لكل صندوق (مليون ريال)	٣٨٥,٣	٢٨٢,٥	٣٣٣,٢	٣٢١,٩	٥٨٧,٥	٤٤٠,٦	٣٢,٣٪

الرسم البياني رقم (٤): نسب توزيع أصول الصناديق بين الصناديق العامة والخاصة لعامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م

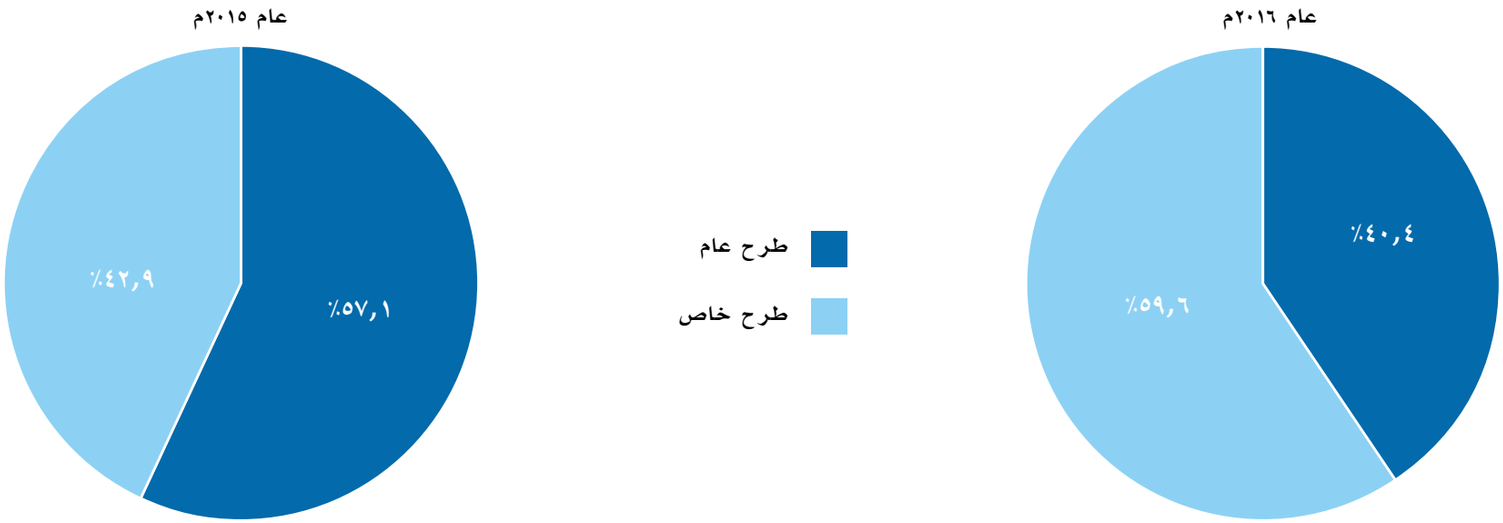

أ- الصناديق العامة

شكلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تُطرح وحداتها طرحاً عاماً) ما نسبته ٤٠,٤٪ من إجمالي قيم أصول الصناديق (العامة والخاصة) بنهاية عام ٢٠١٦م، مع تراجع قيم أصولها نهاية عام ٢٠١٦م بنسبة ١٥,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ ٨٧,٢ مليار ريال. وجاء هذا الانخفاض متزامناً مع انخفاض عدد المشتركين فيها بنسبة ٥,٩٪ إلى ٢٢٢,٧ ألف مشترك بالرغم من ارتفاع عدد الصناديق بنسبة ١,٥٪ (الجدول رقم (١٦)). ويرجع انخفاض قيم أصول الصناديق العامة إلى انخفاض قيم أصول كل من صناديق الأسهم وأسواق النقد (اللتين تمثلان مجتمعتين ما نسبته ٩١,٦٪ من إجمالي قيم أصول الصناديق العامة) بنحو ١٠,٦ و ٤,٢ مليار ريال على التوالي عن العام السابق (الرسم البياني رقم (٥)). ويعود غالب التراجع في عدد المشتركين في الصناديق العامة إلى انخفاض عددهم في صناديق الأسهم من ١٨٢,٠ ألف مشترك بنهاية عام ٢٠١٥م إلى ١٧٢,٣ ألف مشترك بنهاية عام ٢٠١٦م.

الجدول رقم (١٦): مؤشرات الصناديق العامة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير
أسهم	١٦٩	١٦٨	-٠,٦٪	١٨١٩٩٧	١٧٢٣١٥	-٥,٣٪	٣٣٠١١,٦	٢٢٤٤٤,٠	-٣٢,٠٪
أدوات دين	٩	٨	-١١,١٪	٢٠٧	١٨٥	-١٠,٦٪	٨٣١,٣	٨٤٨,٧	٢,١٪
أسواق نقد	٤٤	٤٤	٠,٠٪	٤٣٤٣٠	٣٩٧٤٧	-٨,٥٪	٦١٧١٣,٣	٥٧٤٩٧,٦	-٦,٨٪
عقاري	١٠	١٢	٢٠,٠٪	٥٤٥٥	٥١٤٠	-٥,٨٪	٤٤٣٠,٥	٣٦١٠,٣	-١٨,٥٪
قابض	٣٠	٣٢	٦,٧٪	٤٩٩٦	٤٦٥٦	-٦,٨٪	٢٧٢٧,٠	٢٥٨٤,٩	-٥,٢٪
متوازن	٢	٢	٠,٠٪	٣٧٧	٣٥١	-٦,٩٪	٩١,٩	٨٢,٥	-١٠,٢٪
رأس مال محمي	٠	٠	-	٠	٠	-	٠	٠	-
أخرى	٣	٥	٦٦,٧٪	٢٦٦	٢٦٨	٠,٨٪	٥٧,٤	١٧٦,٢	٢٠٦,٩٪
الإجمالي	٢٦٧	٢٧١	١,٥٪	٢٣٦٧٢٨	٢٢٢٦٦٢	-٥,٩٪	١٠٢٨٦٣,٠	٨٧٢٤٤,٢	-١٥,٢٪

الرسم البياني رقم (٥): نسب قيم أصول الصناديق العامة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار لعام ٢٠١٦م

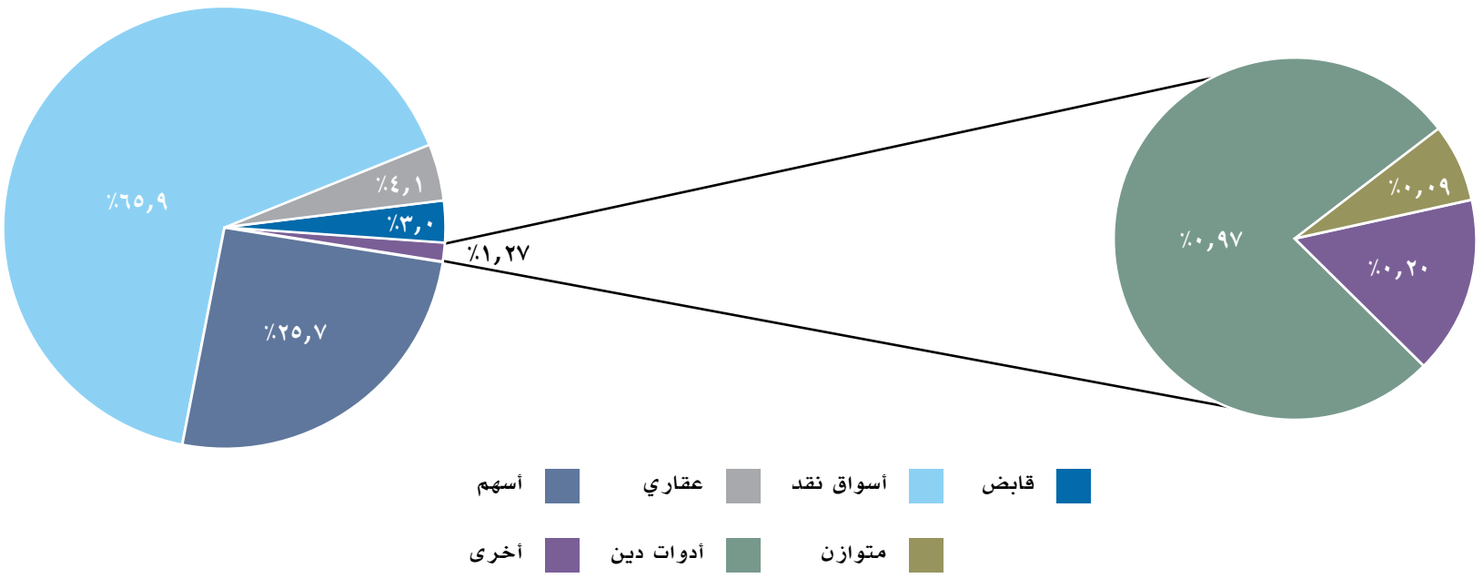

• الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

تراجعت قيم أصول الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم بنهاية عام ٢٠١٦م بقيمة ١٠,٦ مليار ريال، وبنسبة ٣٢,٠٪ عن العام السابق (الجدول رقم (١٧)).

الجدول رقم (١٧): مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

النطاق الجغرافي	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير
أسهم محلية	٨٩	٩٦	٧,٩٪	١٦٤٠٨٧	١٥٧٥٥٢	٤,٠٪-	٢٠٠٢٤,٥	١٦٧٠٣,٨	١٦,٦٪-
أسهم خليجية	٢٨	٢٧	٣,٦٪-	١٢٢٦٤	١١١٩٩	٨,٧٪-	٣٠١٤,٣	٢٤٧٦,١	١٧,٩٪-
أسهم عربية	٦	٦	٠,٠٪	٤٠٣	٣٦٠	١٠,٧٪-	٣٠٦,٩	١٨٩,٨	٣٨,٢٪-
أسهم آسيوية	١٠	٩	١٠,٠٪-	١١٧٢	١٠١٥	١٣,٤٪-	٨٥٦,٠	٦٩٠,٠	١٩,٤٪-
أسهم أمريكية	٤	٤	٠,٠٪	٢٣٥	٢٠٩	١١,١٪-	٢٠٠٣,٦	٦٦٨,٣	٦٦,٦٪-
أسهم أوروبية	٦	٥	١٦,٧٪-	٢٦٦	٢٣٣	١٢,٤٪-	٢٧٤٧,٩	٤٧٥,٠	٨٢,٧٪-
أسهم دولية أخرى	٢٦	٢١	١٩,٢٪-	٣٥٧٠	١٧٤٧	٥١,١٪-	٤٠٥٨,٥	١٢٤١,٠	٦٩,٤٪-
الإجمالي	١٦٩	١٦٨	٠,٦٪-	١٨١٩٩٧	١٧٢٣١٥	٥,٣٪-	٣٣٠١١,٧	٢٢٤٤٤,٠	٣٢,٠٪-

ب- الصناديق الخاصة

زادت قيم أصول الصناديق الخاصة (التي طُرحت وحداتها طرحاً خاصاً) بنهاية عام ٢٠١٦م بنسبة ٦٦,٢٪ إلى ١٢٨,٧ مليار ريال. ورافق هذه الزيادة ارتفاع في عدد المشتركين بنسبة ١,٣٪ عن العام السابق بالرغم من انخفاض عدد الصناديق بنسبة ٢٠,١٪ إلى ٢١٩ صندوقاً. ويرجع ٧٥,٧٪ من الزيادة في قيم أصول الصناديق الخاصة إلى الزيادة الكبيرة في أصول صناديق الأسهم بقيمة ٣٨,٨ مليار ريال (الجدول رقم (١٨)).

الجدول رقم (١٨): مؤشرات الصناديق الخاصة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير
أسهم	١٠٩	٨٥	٢٢,٠٪-	١٠٧٧	١٢٢٦	١٣,٨٪	٢٣٤٩٩,٢	٦٢٣٠٠,٥	١٦٥,١٪
أدوات دين	٩	٧	٢٢,٢٪-	١٦	١٥	٦,٣٪-	٣٠٨٥,٠	٢٨٠١,٣	٩,٢٪-
أسواق نقد	٩	٩	٠,٠٪	٤٠	٣٢	٢٠,٠٪-	١٧٢٥,٣	١٤١٢,٧	١٨,١٪-
عقاري	١١٢	١٠٦	٥,٤٪-	٢٠٢٧	٢٢٠٩	٩,٠٪	٤٥٤٦٦,٨	٥٤٩٦٠,١	٢٠,٩٪
سلع	١	١	٠,٠٪	٢	٣	٥٠,٠٪	٢٥٢,٢	٣٢٥,٥	٢٩,١٪
متعدد الأصول	١٣	٦	٥٣,٨٪-	١٢١	٢٦	٧٨,٥٪-	١١٤٥,٨	٦٢٠٧,٣	٤٤١,٧٪
تحوط ومشتقات مالية	٢١	٥	٧٦,٢٪-	١٩٣	١٠	٩٤,٨٪-	٢٢٢٠,٢	٦٥٨,٢	٧٠,٤٪-
الإجمالي	**٢٧٤**	**٢١٩**	**٢٠,١٪-**	**٣٤٧٦**	**٣٥٢١**	**١,٣٪**	**٧٧٣٩٤,٥**	**١٢٨٦٦٥,٦**	**٦٦,٢٪**

ت- صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة

ارتفعت قيم أصول صناديق المؤشرات المتداولة بنهاية عام ٢٠١٦م إلى ٣٦,٥ مليون ريال بنسبة ٣,٤٪، وصاحب ذلك ارتفاع في عدد المشتركين بنسبة ١٧,٣٪ مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (١٩)). وقد أُدرج في عام ٢٠١٦م أول صندوق عقاري متداول باسم «الرياض ريتز»، وناهزت قيمة أصوله بنهاية العام ٥٥٥,٠ مليون ريال، وبلغ عدد المشتركين فيه ١٤٥٧ مشتركاً.

الجدول رقم (١٩): صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير
فالكم المتداول للأسهم السعودية	٢٢,٤	٢٠,٩	-٦,٧٪	١٣٢	١٧٠	٢٨,٨٪
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	٦,١	٧,٨	٢٧,٩٪	٥٩	٦٦	١١,٩٪
صندوق إتش إس بي سي السعودي ٢٠ المتداول	٦,٨	٧,٨	١٤,٧٪	٥٨	٥٦	-٣,٤٪
الإجمالي	**٣٥,٣**	**٣٦,٥**	**٣,٤٪**	**٢٤٩**	**٢٩٢**	**١٧,٣٪**

(٣) المحافظ الخاصة المُدارة

انخفض عدد المحافظ الخاصة المُدارة من ٩٩٣ محفظة بنهاية عام ٢٠١٥م إلى ٩٨٨ محفظة بنهاية عام ٢٠١٦م. ومع ذلك، ارتفعت قيم أصولها على نحو طفيف بنسبة ٠,٢٪ لتبلغ ١٤٨,٤ مليار ريال. واستحوذت الأسهم المحلية على النصيب الأكبر من استثماراتها بنسبة ٣٩,٤٪ وبقيم أصول بلغت ٥٨,٥ مليار ريال (الجدول رقم (٢٠)، والرسم البياني رقم (٦)).

الجدول رقم (٢٠): قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة (مليون ريال)

النوع	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير
أسهم محلية	٥٧٠٦٦	٥٨٤٩٤	٢,٥٪
أسهم عالمية	١٨٨٠	٢١٥٥	١٤,٦٪
أدوات دين	١١٤٤٢	٥٤٠١	-٥٢,٨٪
صناديق الاستثمار	٤٤٨٤٠	٤٤٥٣٦	-٠,٧٪
أخرى	٣٢٩٣٨	٣٧٨٤١	١٤,٩٪
الإجمالي	١٤٨١٦٦	١٤٨٤٢٧	٠,٢٪

الرسم البياني رقم (٦): نسب أصول المحافظ الخاصة المُدارة مصنفةً بحسب نوع الاستثمار لعام ٢٠١٦م

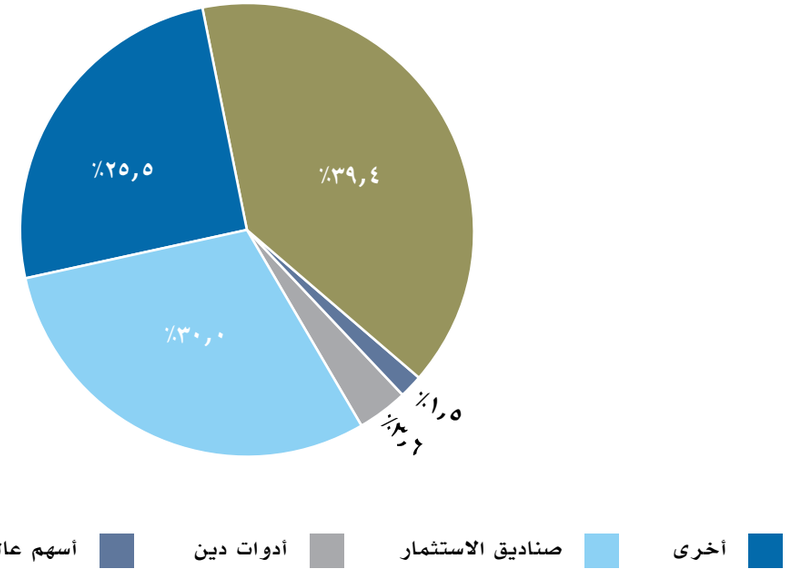

الباب الخامس

الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

الفصل الأول: الإفصاح

(١) مراجعة القوائم المالية للشركات المُدرجة

(٢) إعلانات الشركات المُدرجة

(٣) إشعارات الملكية وطلبات التصرف

(٤) تطوير الإفصاح

بناءً على المادة الخامسة من نظام السوق المالية، تتولى الهيئة تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المُصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور، كذلك أعطت المادة السادسة من نظام السوق المالية الهيئة الصلاحية لإصدار القرارات والتعليمات والإجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح. وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة نوعين من الإفصاح هما:

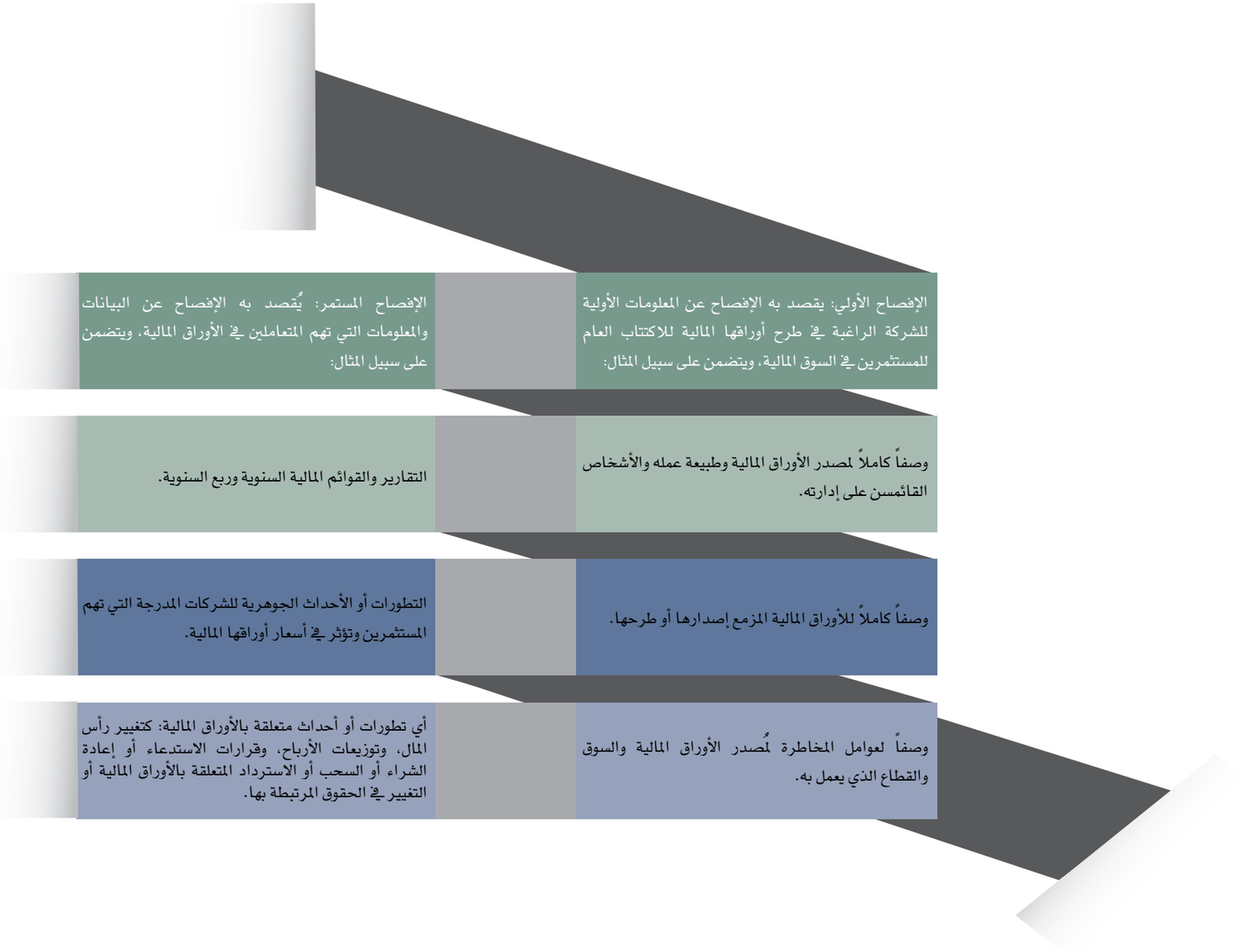

(أ) مراجعة القوائم المالية للشركات المُدرجة

تُراجع الهيئة القوائم المالية السنوية وربع السنوية المختصرة والمفصلة للشركات المدرجة في السوق المالية المنشورة في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)؛ للتأكد من توافر جميع متطلبات الإفصاح وفق نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وقد راجعت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م ٨٦٢ قائمة مالية مختصرة و٨٤٠ قائمة مالية مفصلة (الجدول رقم (٢١)).

الجدول رقم (٢١): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)

العنصر	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	
القوائم المالية المختصرة	٨٤١	٨٦٢	٢,٥٪
القوائم المالية المفصلة	٨٣٣	٨٤٠	٠,٨٪

وبيّنت المراجعات خلال عام ٢٠١٦م إلى وجود ملاحظات في تقرير المحاسب القانوني على القوائم المالية السنوية لـ ٥٦ من أصل ١٧٢ شركة مدرجة روجعت قوائمها المالية، كما بلغ عدد الشركات المدرجة التي ورد على قوائمها المالية ربع السنوية ملاحظات ٦٢ من أصل ١٧٤ شركة مدرجة روجعت قوائمها المالية (الرسم البياني رقم (٧)).

الرسم البياني رقم (٧): نسب الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية وربع السنوية مصنفةً بحسب نوع الملاحظات الواردة في تقرير المحاسب القانوني[١٠]

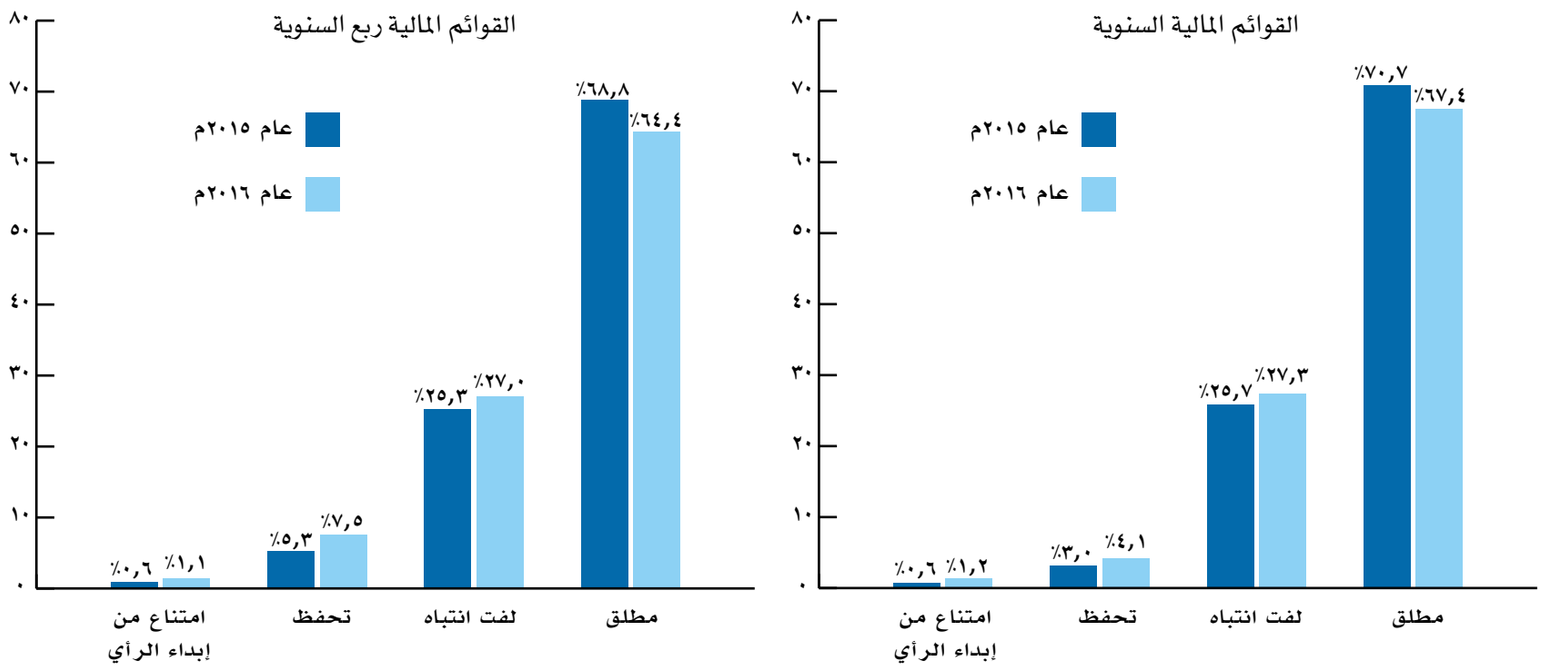

١٠) يقصد بـ «ملاحظات في تقرير المحاسب القانوني» إجمالي عدد التقارير التي ورد فيها امتناع عن إبداء الرأي أو تحفظ أولفت الانتباه.

(٢) إعلانات الشركات المدرجة

تفحص الهيئة مدى التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المتعاملين في الأوراق المالية بحسب متطلبات وتعليمات إعلانات الشركات المقرة من الهيئة. وتراجع الهيئة بناءً عليه محتوى الإعلانات عن التطورات الجوهرية من ناحية المحتوى والتوقيت.

وارتفع إجمالي عدد الإعلانات المنشورة خلال عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,٢٪ مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى ٤٢٨٣ إعلاناً. كذلك ارتفع عدد الإعلانات المتعلقة بالتطورات أو الأحداث الجوهرية الأخرى بنسبة ١,١٪ مقارنةً بالعام السابق. وفي المقابل، انخفض عدد الإعلانات المتعلقة بالتغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة شركة وإدارتها العليا بنسبة ٤,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، ويلاحظ من الجدول أن أكبر نسب التغير في الإعلانات المنشورة هو المتعلق بتوصية مجلس الإدارة بتخفيض رأس مالها (الجدول رقم (٢٢)).

الجدول رقم (٢٢): عدد الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) مصنفةً بحسب نوع التطورات الجوهرية في الإعلانات

نوع الإعلان	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	
نتائج مالية	٨٣٤	٨٦٢	٣,٤٪
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	٦	١	-٨٣,٣٪
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	١٨	٩	-٥٠,٠٪
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	٢	١٢	٥٠٠,٠٪
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	٨٠١	٨٩٣	١١,٥٪
توزيع أرباح	١٥٨	١٤٠	-١١,٤٪
إعلان إيضاحي	٥٢١	٦٠١	١٥,٤٪
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها العليا	٢٣٦	٢٢٦	-٤,٢٪
موافقة على منتج جديد	٩٩	٨٩	-١٠,١٪
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	١٤٣٤	١٤٥٠	١,١٪
الإجمالي	٤١٠٩	٤٢٨٣	٤,٢٪

(٣) إشعارات الملكية وطلبات التصرف

يُعدّ الإشعار المتعلق بملكية حصص كبيرة (٥٪ أو أكثر) من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل أو ملكية عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين لأسهم أو أدوات دين قابلة للتحويل في الشركة نفسها من الأمور التي يجب تبليغ الهيئة بها وفقاً للفقرات (أ/١) و(أ/٢) و(أ/٣) و(أ/٤) من المادة الخامسة والأربعين من «قواعد التسجيل والإدراج».

وبنهاية عام ٢٠١٦م، ارتفع إجمالي عدد إشعارات التملك لكبار المساهمين وأعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين بنسبة ٤٥,٨٪، فيما انخفض عدد إشعارات التغير في الملكية بنسبة ١٧٪ مقارنةً بالعام السابق؛ إذ وصل عدد إشعارات التملك وإشعارات التغير في الملكية لكبار المساهمين بنهاية عام ٢٠١٦م إلى ٢٧ و ١٤٢ إشعاراً على التوالي، وبلغ عدد إشعارات التملك وإشعارات التغير في الملكية لأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين ٨٠٧ و ٢٠٤ إشعاراً على التوالي (الجدول رقم (٢٣)).

الجدول رقم (٢٣): عدد إشعارات التملك وإشعارات التغير في الملكية لكبار المساهمين وأعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين

مصدر التبليغ	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م	
	التملك	التغير في الملكية	التملك	التغير في الملكية
كبار المساهمين	٣٢	١٨٢	٢٧	١٤٢
أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين	٥٤٠	٢٣٥	٨٠٧	٢٠٤
الإجمالي	٥٧٢	٤١٧	٨٣٤	٣٤٦

وتنص الفقرة (و) من المادة الخامسة والأربعين من قواعد التسجيل والإدراج على أنه «لا يجوز للشخص الذي يصبح مالكاً أو له مصلحة في ما نسبته ١٠٪ أو أكثر من أي فئة من فئات الأسهم، أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر التصرف في أي منها إلا بعد موافقة الهيئة على ذلك. ويجوز للهيئة أن تفرض قيوداً معينة على ذلك التصرف وتحديد طريقته». وقد تسلمت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م ٤٧ طلباً للتصرف، بانخفاض نسبته ٥٢,٠٪ مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (٢٤)).

الجدول رقم (٢٤): طلبات التصرف لمن يمتلك أو له مصلحة في ما نسبته (١٠٪) أو أكثر من أي فئة من فئات الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل

نوع التصرف	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	
بيع	٥٨	٢٤	-٥٨,٦٪
تحويل	١٧	١١	-٣٥,٣٪
رهن	٢٣	١٢	-٤٧,٨٪
الإجمالي	٩٨	٤٧	-٥٢,٠٪

(٤) تطوير الإفصاح

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير إجراءات ومبادئ الإفصاح المستمر للشركات المدرجة، عقدت الهيئة أربع حلقات عمل في مدينة الرياض عن التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالتعاون مع استشاريين من ذوي الخبرة والاختصاص في معايير المحاسبة وبحضور ممثلين من الشركات المدرجة موزعةً بحسب القطاعات.

الباب الخامس

الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

الفصل الثاني: الحوكمة

(١) تكوين مجالس إدارات الشركات المدرجة

(٢) اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجالس الإدارة

(٣) الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة

(٤) الزيارات الإشرافية

(٥) تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تُتابع الهيئة التزام الشركات المدرجة في السوق المالية ببنود لائحة حوكمة الشركات عن طريق الآتي:

- مراجعة الإفصاح في تقارير مجالس الإدارة
- متابعة تطبيق الأحكام الإلزامية والاسترشادية من لائحة الحوكمة
- متابعة أي تغير في بيانات أعضاء مجلس الإدارة قبل وبعد ترشحهم للعضوية في مجلس الإدارة
- حضور الجمعيات العمومية للتأكد من ممارسات الحوكمة
- الزيارات الإشرافية وتقديم التوصيات
- متابعة وحصر أي تغيرات تطرأ على مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه
- توعية الشركات حديثة الإدراج بالحوكمة
- تقييم مستوى الحوكمة في الشركات حديثة الإدراج
- الإجابة عن استفسارات الشركات عن الحوكمة

(أ) تكوين مجالس إدارات الشركات المدرجة

تضمّنت المادة الثانية عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة في ما يتعلق بتكوين مجالس الإدارة، ومنها:

١. أن يحدد نظام الشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، على أن لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر.

٢. أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين.

٣. أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.

وارتفع عدد مقاعد الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة في الشركات المدرجة لعام ٢٠١٦م بنسبة ٠,٤٪ مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى ٧٢٢ مقعداً، وارتفع عدد مقاعد الأعضاء التنفيذيين بنسبة ٠,٧٪ ليبلغ ١٤٠ مقعداً، في حين انخفض عدد مقاعد الأعضاء غير التنفيذيين بنسبة ٠,٢٪ ليصل إلى ٥٧٨ مقعداً مقارنةً بالعام السابق. ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين ما يقارب ٩٠,٣٪ من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام ٢٠١٦م (الجدول رقم (٢٥)، والرسم البياني رقم (٨)).

الجدول رقم (٢٥): تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	العدد عام ٢٠١٥م	النسبة من الإجمالي	العدد عام ٢٠١٦م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
الأعضاء غير التنفيذيين	٥٧٩	٤٠,٣٪	٥٧٨	٤٠,١٪	-٠,٢٪
الأعضاء المستقلون	٧١٩	٥٠,٠٪	٧٢٢	٥٠,١٪	٠,٤٪
الأعضاء التنفيذيون	١٣٩	٩,٧٪	١٤٠	٩,٧٪	٠,٧٪
الإجمالي	١٤٣٧	١٠٠٪	١٤٤٠	١٠٠٪	٠,٢٪

الرسم البياني رقم (٨): نسب تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة بحسب صفة العضوية

(٢) اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجالس الإدارة

ألزمت «لائحة حوكمة الشركات» الشركات المدرجة بتشكيل اللجان الرئيسية التالية:

أ- لجان المراجعة

قضت المادة الرابعة عشرة من لائحة حوكمة الشركات بوجوب قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة للمراجعة وإصدار قواعد اختيارها وأسلوب عملها وتحديد ما يتعلق بها من مهام ومسؤوليات، ونصت أيضاً على أن تكون هذه اللجنة مشكلةً من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وأن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.

وارتفع عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة لعام ٢٠١٦م بنسبة ٣٪ ليصل إلى ٥٨٨ مقعداً، مقارنةً بـ ٥٧١ مقعداً عام ٢٠١٥م. وحازت مقاعد الأعضاء خارج مجلس الإدارة نسبة ٤٠,٥٪ من إجمالي مقاعد لجان المراجعة (الجدول رقم (٢٦)، والرسم البياني رقم (٩)).

الجدول رقم (٢٦): مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	العدد عام ٢٠١٥م	النسبة من الإجمالي	العدد عام ٢٠١٦م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
غير تنفيذي	١١٦	٢٠,٣٪	١٠٦	١٨,٠٪	-٨,٦٪
مستقل	٢٢٣	٣٩,١٪	٢٤٤	٤١,٥٪	٩,٤٪
خارج مجلس الإدارة	٢٣٢	٤٠,٦٪	٢٣٨	٤٠,٥٪	٢,٦٪
الإجمالي	٥٧١	١٠٠٪	٥٨٨	١٠٠٪	٣,٠٪

الرسم البياني رقم (٩): عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

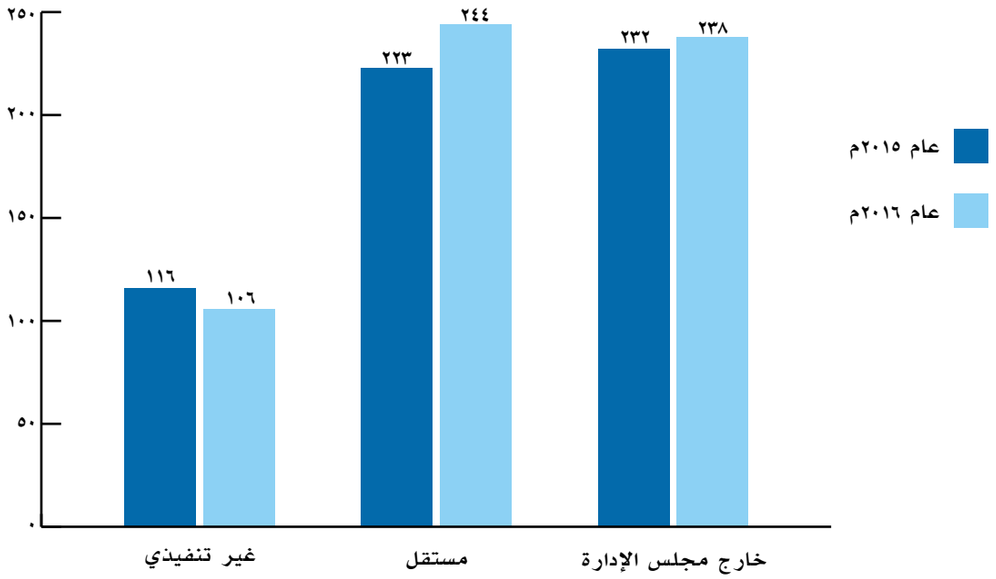

وتضمّن نظام الشركات الجديد أربع مواد متصلة بلجنة المراجعة، ويأتي الاهتمام بالقواعد المنظمة لعمل لجنة المراجعة لدورها الحيوي في الشركة؛ إذ تختص هذه اللجنة بمراقبة أعمال الشركة والنظر في القوائم المالية والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات وإبداء مرئياتها حيالها إن وجدت، وكذلك إعداد تقرير عن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

وتشكل لجنة المراجعة أهمية بالغة لجميع الأطراف في الشركة مثل مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح، ولذا نص النظام على أن تشكّل هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة، وأن تتكون من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء أكانوا من المساهمين أم من غيرهم مما يساعد على زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية لدى الشركات وتحسين جودة عملية المراجعة فيها.

ب- لجان الترشيحات والمكافآت

تُعدّ المادة الخامسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت مُلزمة، وتنص على أن «تُصدر الجمعية العامة للشركة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة». وارتفع بنهاية عام ٢٠١٦م عدد مقاعد لجان الترشيحات والمكافآت في الشركات المدرجة إلى ٥٨٥ مقعداً. وشغل الأعضاء المستقلون العدد الأكبر من المقاعد بنسبة ٥١,٦٪ من إجمالي عدد مقاعد لجان الترشيحات والمكافآت (الجدول رقم (٢٧)، والرسم البياني رقم (١٠)).

الجدول رقم (٢٧): مقاعد لجان الترشيحات والمكافآت في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
غير تنفيذي	٢٠٤	٣٦,٠٪	٢١٠	٣٥,٩٪	٢,٩٪
مستقل	٢٩٥	٥٢,٠٪	٣٠٢	٥١,٦٪	٢,٤٪
تنفيذي	٤٢	٧,٤٪	٤١	٧,٠٪	-٢,٤٪
خارج مجلس الإدارة	٢٦	٤,٦٪	٣٢	٥,٥٪	٢٣,١٪
الإجمالي	٥٦٧	١٠٠٪	٥٨٥	١٠٠٪	٣,٢٪

الرسم البياني رقم (١٠): عدد مقاعد لجان الترشيحات والمكافآت في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

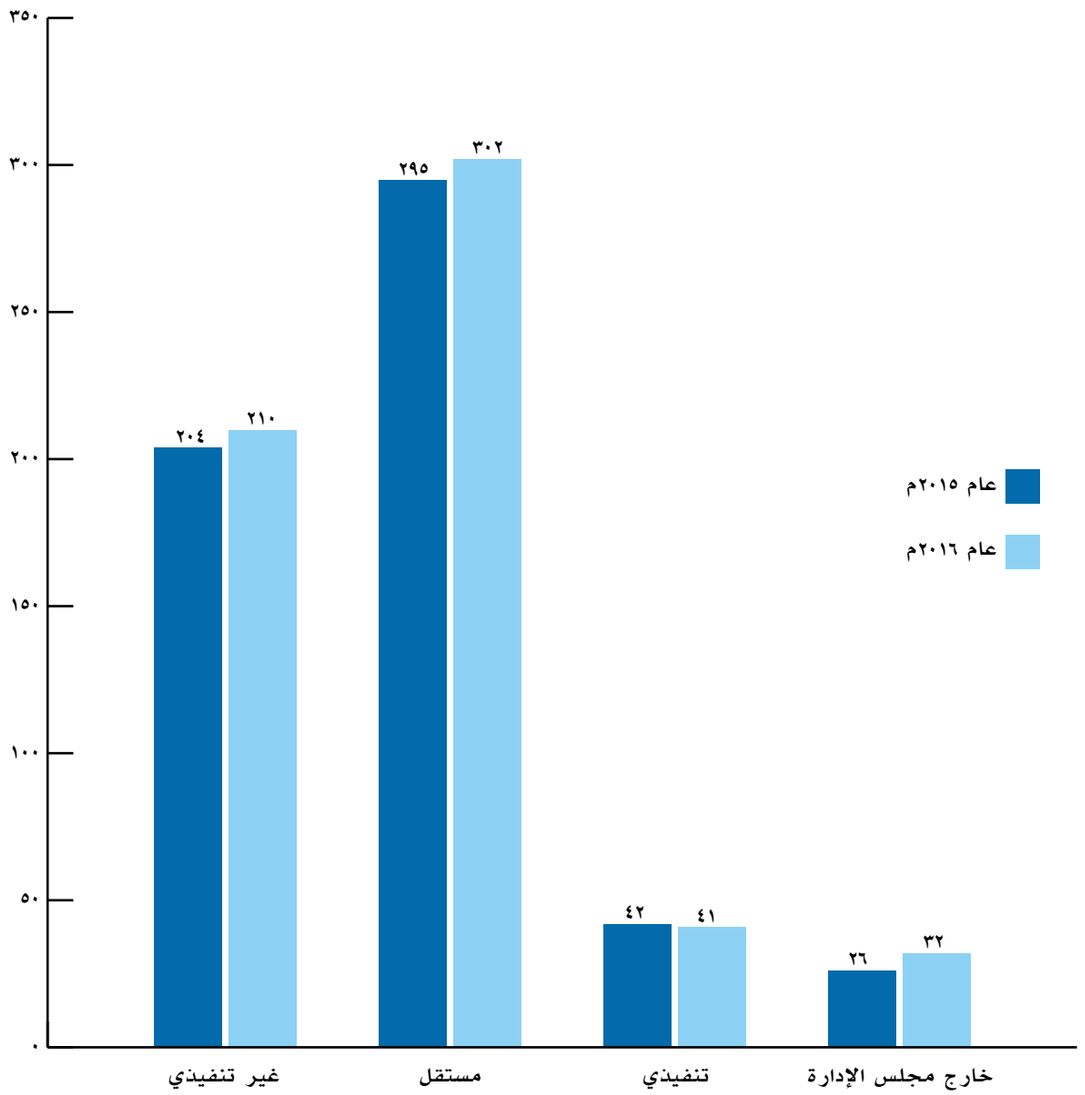

(٣) الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة

صدر نظام الشركات الجديد بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، ونصت المادة الأولى منه على أن الجهة المختصة بتطبيق ما ورد فيه هي وزارة التجارة والاستثمار إلا في ما يتعلق بالشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية فتكون الجهة المسؤولة هي الهيئة، وعليه تضمّن اختصاص الهيئة الإشراف على الجمعيات العامة وحضورها في الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) ابتداءً من تاريخ ٢٠١٦/٥/٢م. ولا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية الأول صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس مال الشركة على الأقل (ما لم ينصّ نظام الشركة الأساس على نسبة أعلى، بشرط أن لا تتجاوز النصف)، فإن لم يكتمل النصاب اللازم لذلك، توجَّه دعوة لاجتماع ثانٍ ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه. أما الجمعيات العامة

غير العادية فيشترط نظام الشركات لصحة اجتماعها الأول أن يحضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل (ما لم يحدد نظام الشركة الأساس نسبة أعلى بشرط أن لا تتجاوز ثلثي رأس المال)، فإن لم يكتمل النصاب، توجَّه الدعوة لاجتماع ثانٍ، ولا ينعقد الاجتماع الثاني إلا بحضور مساهمين يمثلون ربع رأس مال الشركة على الأقل، فإن لم يكتمل النصاب توجَّه دعوة لاجتماع ثالث، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيًّا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

وفي عام ٢٠١٦م، انعقدت ١٠٣ جمعية عامة عادية للشركات المدرجة، و٣٣ جمعية عامة غير عادية (الجدول رقم (٢٨)).

الجدول رقم (٢٨): عدد الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة في عام ٢٠١٦م

نوع الجمعية	العدد
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول	٥٥
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الثاني	٤٨
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول	٢٠
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الثاني	٧
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الثالث	٦
إجمالي الجمعيات العامة المنعقدة	١٣٦

(٤) الزيارات الإشرافية

نفذت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م زيارتين إشرافيتين لشركتين مدرجتين في السوق المالية، تلاهما اجتماعات مع الشركتين لمناقشة الملحوظات الخاصة بالزيارتين، وتقوم الهيئة بهذه الزيارات عند الحاجة لرفع مستوى الوعي ودعم التواصل مع مجالس إدارات الشركات لتحقيق أعلى مستوى من الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية والأنظمة ذات العلاقة، ويُطلع على وضع الشركة الحالي وتشجيعها على تطبيق أفضل الممارسات، والتأكد من أن مجلس الإدارة لديه السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق أعلى مستوى من الالتزام والآلية لمتابعة تنفيذها.

(٥) تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشركات، شاركت الهيئة في حلقات عمل هدفت إلى زيادة الوعي باللائحة وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية. وخلال عام ٢٠١٦م، نفذت الهيئة ٢٦ حلقة عمل كما يلي:

- ١٣ حلقة عمل توعوية للشركات المدرجة عن «المسؤوليات والواجبات النظامية لأعضاء مجالس الإدارة»، في كل من الرياض وجدة والخبر.
- حلقة توعوية للمؤسسة العامة للتقاعد عن «المسؤوليات والواجبات النظامية لأعضاء مجلس الإدارة»، في الرياض.
- حلقة توعوية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن «المسؤوليات والواجبات النظامية لأعضاء مجلس الإدارة»، في الرياض.
- حلقة عمل توعوية لمديري صناديق الاستثمار، في الرياض.
- عرض تعريفي بـ «لائحة حوكمة الشركات»، لمعهد أعضاء مجالس الإدارة في دول مجلس التعاون، في الرياض.
- حلقتا عمل للشركات المدرجة حول «أحكام مشروع لائحة حوكمة الشركات الجديد»، في الرياض.
- ٥ حلقات عمل توعوية للشركات المدرجة عن «لغة البرمجة المرنة لتقارير الأعمال (XBRL)»، بالتعاون مع شركة السوق المالية السعودية (تداول)، في كل من الرياض وجدة والخبر.
- حلقتا عمل توعويتان لطالبات جامعة الأمير سلطان، في الرياض.

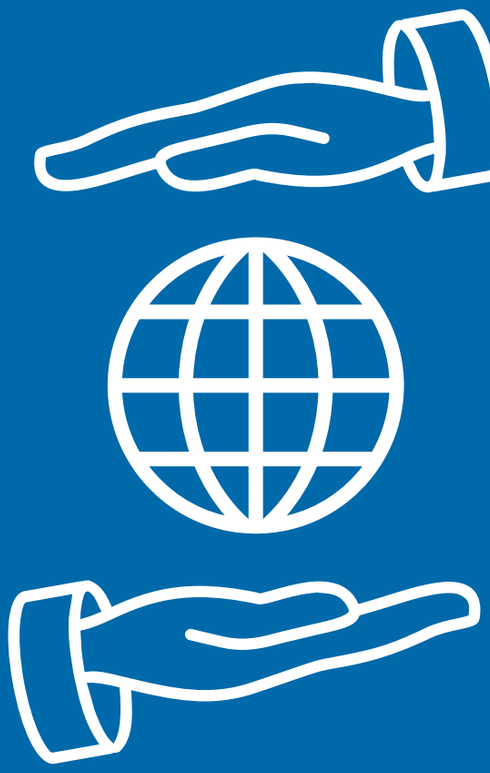

الباب السادس

حماية المستثمرين

الفصل الأول: الرقابة

(١) الرقابة على التداولات

(٢) الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأسمالها

منحت المادتان الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية الهيئة المسؤولية عن تطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بتداولات الأوراق المالية ومراقبتها حمايةً للمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على غش أو تدليس أو تلاعب، وامتثالاً لما أوضحته المادتان التاسعة والأربعون والخمسون لما يُعدّ مخالفاً لأحكام نظام السوق المالية من الأعمال والتصرفات في تداول الأوراق المالية، تراقب الهيئة التداولات والمواقع والوسائل الإلكترونية بشكل مستمر.

وانطلاقاً من مسؤولية الأشخاص المرخص لهم القانونية نحو سلوكيات عملائهم التي فصّلتها المادة الحادية عشرة من لائحة سلوكيات السوق، تعمل الهيئة مع الأشخاص المرخص لهم على اتخاذ الإجراءات اللازمة والفورية التي تضمن عدم تنفيذ أوامر لعملائهم مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية حمايةً للمستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة أو التي تُعدّ تضليلاً أو غشاً أو تدليساً أو تلاعباً.

(أ) الرقابة على التداولات

تجري الرقابة على التداولات وفق المراحل التالية:

وارتفع بنهاية عام ٢٠١٦م عدد تنبيهات نظام الرقابة على التداولات ليصل إلى ٣١٨٩٦ تنبيهاً، ونُفذت ٢٠٢٨ عملية بحث مكثف للتداولات المشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

ومن جهة أخرى، انخفضت الاستفسارات الرقابية في عام ٢٠١٦م لتصل إلى ٢٧٩ استفساراً، ورُصدت ٥١ حالة اشتباه في مخالفة خلال العام مقارنةً برصد ٢٩ حالة اشتباه في مخالفة في العام السابق (الجدول رقم (٢٩)).

الجدول رقم (٢٩): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العنصر	العدد	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
تنبيهات نظام الرقابة	٣٠٥٤٩	٣١٨٩٦
البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها	١٧٠٧	٢٠٢٨
الاستفسارات الرقابية	٣٩٠	٢٧٩
حالات اشتباه في مخالفة	٢٩	٥١

ويُشير تصنيف عمليات البحث المكثف لحالات الاشتباه في مخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في عام ٢٠١٦م بحسب مصدر البحث إلى تنفيذ الهيئة ١١٦٥ عملية بحث مكثف مصدرها مراقبة السوق، و٨٦٣ عملية بحث مصدرها تنبيهات نظام الرقابة (الجدول رقم (٣٠)).

الجدول رقم (٣٠): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب مصدر البحث

مصادر البحث المكثف	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق[١١]	١٠٤٧	٦١,٣٪	١١٦٥	٥٧,٠٪	١٩,٩٪
تنبيه[١٢]	٦٦٠	٣٨,٧٪	٨٦٣	٤٣,٠٪	٤٨,٠٪
الإجمالي	١٧٠٧	١٠٠٪	٢٠٢٨	١٠٠٪	٣٠,٤٪

(٢) الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها

بلغ عدد الشركات المدرجة التي وصلت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها ١٣ شركة بنهاية عام ٢٠١٦م، منها ٤ شركات بلغت خسائرها المتراكمة ١٠٠٪ فأكثر من رأس مالها (الجدول رقم (٣١)).

الجدول رقم (٣١): الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها

نسبة الخسائر المتراكمة	العدد	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر وبما يقل عن ٧٥٪	٥	٦
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة ٧٥٪ فأكثر وبما يقل عن ١٠٠٪	١	٣
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة ١٠٠٪ فأكثر	٣	٤
الإجمالي	٩	١٣

وتضمنت الفقرة (١) من المادة (١٥٠) من نظام الشركات «أنه إذا بلغت خسائر الشركة المساهمة نصف رأس المال المدفوع في أي وقت خلال السنة المالية، يدعو مجلس إدارة الشركة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال (٤٥) يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في النظام الأساسي للشركة». كذلك تضمنت الفقرة (٢) من المادة نفسها أن «الشركة تُعدّ منقضية بقوة النظام إذا لم تجتمع الجمعية العامة غير العادية خلال المدة المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة، أو إذا اجتمعت وتعذر إصدار قرار في الموضوع، أو إذا قررت زيادة رأس المال ولم يتم الاكتتاب في كل رأس المال خلال (٩٠) يوماً من صدور قرار الجمعية بالزيادة».

وتجدر الإشارة إلى صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن إلزام الشركات المدرجة في السوق المالية التي تبلغ خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس المال المدفوع بالإفصاح على موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) قبل تاريخ ١٤٣٨/٠٧/٢٤هـ الموافق ٢٠١٧/٠٤/٢١م عن خطتها حيال تطبيق المادة (١٥٠) من نظام الشركات.

١١) المقصود بـ «مراقبة السوق» : رصد الاشتباهات من قبل موظف وحدة مراقبة السوق وذلك عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
١٢) المقصود بـ «التنبيه» : الاشتباه الذي يتم رصده عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي «SMARTS» إلى وجود تداولات غير اعتيادية.

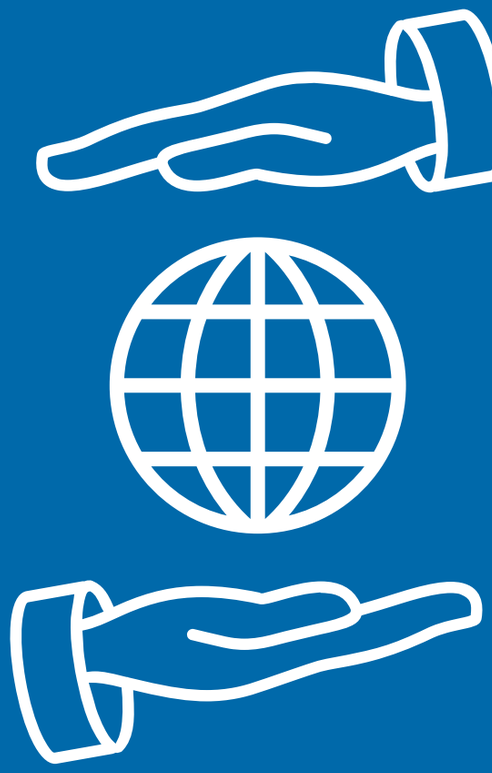

الباب السادس

حماية المستثمرين

الفصل الثاني: شكاوى المستثمرين ومخالفات نظام السوق المالية/نظام الشركات

(١) شكاوى المستثمرين

(٢) معالجة شكاوى المستثمرين

(٣) مباشرة الإجراءات في مخالفات نظام السوق المالية/نظام الشركات

(٤) تصنيف قضايا مخالفات نظام السوق المالية/نظام الشركات

(ا) شكاوى المستثمرين

سعت الهيئة منذ إنشائها إلى تذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي الشكاوى، ووفرت العديد من القنوات المتنوعة لاستقبال الشكاوى بحسب الرسم أدناه:

وتُصنَّف الشكاوى المستلمة وفقاً لموضوعاتها كما في الجدول رقم (٣٢)، ويتبين من الجدول أن إجمالي الشكاوى المتسلمة بلغ ٨٥٤ شكوى في عام ٢٠١٦م، بانخفاض نسبته ١٦,٤٪ عن العام السابق، ويلاحظ انخفاض معظم الشكاوى المتسلمة باختلاف موضوعاتها، ويستثنى من ذلك الشكاوى «ضد هيئة السوق المالية» والشكاوى المتعلقة بـ «ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص» وشكاوى «صناديق استثمارية».

الجدول رقم (٣٢): الشكاوى المتسلمة مصنفةً بحسب موضوعاتها

موضوع الشكوى	العدد	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
محافظ استثمارية	١٠٠	٧٣
اتفاقيات وعقود بين المستثمرين وأشخاص مرخص لهم	٢٧	٢٣
اكتتابات وشراء حقوق الأولوية	٨١	٥٨
صناديق استثمارية	٤٤	٧٨
خدمات مقدمة من أشخاص مرخص لهم	٥٤	٤٣
عمليات تنفيذ صفقات الأوراق المالية	٣٧	٢١
ضد شركة السوق المالية السعودية (تداول)	١٣	٣
أشخاص مرخص لهم ضد مستثمرين	١	٠
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	٢٥	٧٩
ضد شركة مدرجة[١٣]	٣٦٠	١٩٠
أرباح الشركات المدرجة	٥٧	٥٧
ضد هيئة السوق المالية	١	٩
البلاغات والاستفسارات والمعاملات	٢٢٢	٢٢٠
الإجمالي	١٠٢٢	٨٥٤

١٣) تشمل الشكاوى ضد رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات، والإدارات التنفيذية، والمراجعين الخارجيين للحسابات، والمضاربين، وشهادات الأسهم.

من جهة أخرى يلاحظ عند تصنيف الشكاوى المستلمة بحسب المشتكى عليه انخفاض الشكاوى المقدمة ضد الأشخاص المرخص لهم خلال عام ٢٠١٦م، وارتفاع عدد الشكاوى المقدمة ضد الأفراد (الجدول رقم (٣٣)). وتشكل الشكاوى المسجلة ضد الشركات المدرجة خلال عام ٢٠١٦م النسبة الكبرى من إجمالي الشكاوى المتسلمة بنسبة ٣٥,٨٪ (الرسم البياني (١١)).

الجدول رقم (٣٣): الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

المشتكى عليه	العدد	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
الأشخاص المرخص لهم	٣٤٣	٢٣٧
الشركات المدرجة	٤١٧	٣٠٦
أفراد	٢٥	٧٩
هيئة السوق المالية	١	٩
أخرى[١٤]	٢٣٦	٢٢٣
الإجمالي	**١٠٢٢**	**٨٥٤**

١٤) تشمل شكاوى مقدمة ضد تداول، وشكاوي الأشخاص المرخص لهم ضد المستثمرين، والبلاغات والاستفسارات والمعاملات.

الرسم البياني رقم (١١): نسب الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

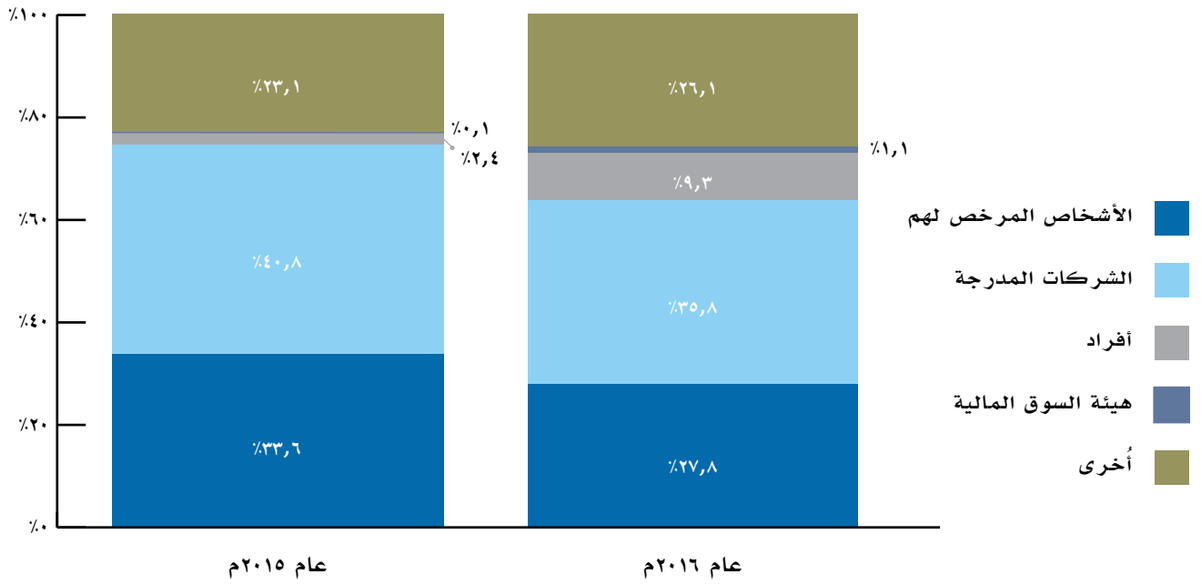

(٢) معالجة شكاوى المستثمرين

تُلزم الفقرة (هـ) من المادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية مقدمي الشكاوى بإيداعها أولاً لدى الهيئة؛ إذ تنص على أنه «لا يجوز إيداع أي شكوى أو صحيفة دعوى لدى اللجنة ما لم يتم إيداعها أولاً لدى الهيئة، وما لم يمض على ذلك مدة تسعين يوماً من تاريخ إيداعها، إلا إذا أخطرت الهيئة مقدم الشكوى أو الدعوى بجواز الإيداع لدى اللجنة قبل انقضاء هذه المدة»، وفي حالة تعذر الوصول إلى تسوية ودية بين أطراف النزاع، ومضي تسعين يوماً من تاريخ إيداع الشكوى، يُعطى الشاكي إخطاراً، وبهذا يحق للشاكي رفع دعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية للنظر فيها.

ووصل عدد الشكاوى التي سُوِّيت في عام ٢٠١٦م إلى ٦٠٦ شكوى تمثل نسبة ٧١,٠٪ من إجمالي الشكاوى المودعة لدى الهيئة. وقد شهدت نسبة الشكاوى تحت الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت ١١٧ شكوى في عام ٢٠١٦م مقارنة بـ ٤٢ شكوى في العام السابق، بارتفاع نسبته ١٧٨,٦٪. (الجدول رقم (٣٤)، والرسم البياني رقم (١٢)).

الجدول رقم (٣٤): حالات الشكاوى التي تسلمتها الهيئة

حالة الشكوى	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	
تحت الدراسة	٤٢	١١٧	٪١٧٨,٦
سُوّيت	٦٢٨	٦٠٦	٪٣,٥-
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	٣٥٢	١٣١	٪٦٢,٨-
الإجمالي	١٠٢٢	٨٥٤	٪١٦,٤-

الرسم البياني رقم (١٢): نسب حالات الشكاوى التي تسلمتها الهيئة

وأعدت الهيئة لـ ١٣١ من الشكاوى الواردة إليها إخطارات؛ ليتمكن مقدموها من مواصلة دعواهم أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، تُسلم منها ٨٢ إخطاراً تمثل نسبة ٦٢,٦٪ من إجمالي الإخطارات التي أعدتها الهيئة (الجدول رقم (٣٥)).

الجدول رقم (٣٥): حالات الإخطارات التي أعدتها الهيئة لمقدمي الشكاوى للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

حال الإخطارات	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م	
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي
تسلمها مقدمو الشكاوى	٢٢٣	٦٣,٤٪	٨٢	٦٢,٦٪
لم يتسلمها مقدمو الشكاوى	١٢٩	٣٦,٦٪	٤٩	٣٧,٤٪
الإجمالي	٣٥٢	١٠٠٪	١٣١	١٠٠٪

(٣) مباشرة الإجراءات في مخالفات نظام السوق المالية/نظام الشركات

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: «لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لأغراض التحقيقات. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أياً كان حائزها؛ لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة».

وفيما يتعلق بإجراءات تنفيذ الأمر السامي الكريم رقم (٤٦٩٠) وتاريخ ١٤٣٥/٢/٦هـ، القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، اتفقت هيئة السوق المالية وهيئة التحقيق والادعاء العام بموجب «محضر تنسيق نقل اختصاص التحقيق والادعاء في الجرائم التي تستوجب عقوبة السجن من هيئة السوق المالية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام » على تنفيذ الآتي:

أولا: تحال القضايا المشمولة بالأمر السامي المشار إليه متضمنةً التقرير الأولي عن المخالفة، وأدلة المخالفة، والإجراءات المتعلقة بها وبياناتها، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

ثانياً: عند الحاجة إلى ندب أحد المختصين من هيئة السوق المالية، يُندب وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية.

ثالثاً: تزود هيئة السوق المالية المدعي العام بجميع الوثائق والمستندات ذات الصلة بالمخالفة.

رابعاً: تستمر هيئة السوق المالية في الترافع ومتابعة القضايا المودعة لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية قبل سريان العمل بهذا المحضر بتاريخ ١٤٣٦/٠١/٢٦هـ.

خامساً: يتم التنسيق بين الهيئتين في حال ظهور أي معوقات في التطبيق (ولا يزال التعاون قائماً من خلال عقد اجتماعات بين فترة وأخرى بين الهيئتين في بعض القضايا).

سادساً: ينسق ممثلو الهيئتين فيما يتعلق بالإجراءات الوقتية العاجلة قبل صدور قرار الاتهام (كالمنع من السفر والحجز التحفظي).

سابعاً: تُشعر هيئة التحقيق والادعاء العام هيئة السوق المالية بما انتهى إليه التحقيق أو المحاكمة في القضايا المحالة من هيئة السوق المالية.

وتباشر الهيئة الإجراءات اللازمة في مخالفات نظام السوق المالية واللوائح و القواعد الصادرة من خلال عدة مراحل تتلخص في الآتي:

وأنهت الهيئة الإجراءات اللازمة في ١٩٤ قضية من أصل ٢٥٣ قضية وردت خلال عام ٢٠١٦م، تمثل نسبة ٧٦,٧٪ من إجمالي القضايا الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية. وثمة ٥٩ قضية تحت الإجراء. ويشار بشكل عام إلى وجود انخفاض كبير في القضايا الواردة في مخالفات نظام السوق المالية ولوائحة التنفيذية خلال عام ٢٠١٦م؛ فقد بلغت ٢٥٣ قضية مقارنةً بـ ٤٣٢ قضية في عام ٢٠١٥م (الجدول رقم (٣٦)، والرسم البياني رقم (١٣))، ويعود ذلك إلى تفعيل الهيئة لسياسات وإجراءات معالجة مخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، التي تهدف إلى رفع كفاءة العمل بين إدارات الهيئة المعنية بضبط المخالفات، واستغلال موارد الهيئة بالشكل الأمثل، وسرعة اتخاذ الإجراءات في معالجة مخالفات السوق المالية وتعزيز فعاليتها.

الجدول رقم (٣٦): مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات نظام السوق المالية

حال القضايا	العدد	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
تحت الإجراء	٢٤٩	٥٩
أُنهي الإجراء	١٨٣	١٩٤
الإجمالي	٤٣٢	٢٥٣

الرسم البياني رقم (١٣): نسب مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات نظام السوق المالية

(٤) تصنيف قضايا مخالفات نظام السوق المالية/نظام الشركات

أ- قضايا المخالفات الواردة

سجل إجمالي قضايا المخالفات الواردة المتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية تراجعاً خلال عام ٢٠١٦م بنسبة ٤١,٤٪ مقارنةً بالعام السابق، وشهدت

كل من القضايا المتعلقة بمخالفات «قواعد الكفاية المالية» ومخالفات «لائحة طرح الأوراق المالية» ومخالفات «تعاميم الهيئة / سلوك الأشخاص المرخص لهم» انخفاضاً بنسبة ١٠٠٪. كذلك انخفضت القضايا المتعلقة بمخالفات «تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة» ومخالفات «لائحة حوكمة الشركات» ومخالفات «إفصاح» بنسب بلغت ٩٣,٥٪ و٨٦,٧٪ و٧٢,٧٪ على التوالي مقارنةً بالعام السابق، وفي المقابل ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠١٦م كل من قضايا مخالفات « قواعد التسجيل والإدراج» ومخالفات «تلاعب وتضليل/ سلوكيات السوق» ومخالفات «تداول بناءً على معلومة داخلية» (الجدول رقم (٣٧)).

ب- قضايا مخالفات أنهيت الإجراءات فيها

سجل إجمالي قضايا المخالفات التي أنهيت الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية انخفاضاً في نهاية عام ٢٠١٦م بنسبة ٢٤,٥٪ مقارنةً بالعام السابق. وشهد عدد القضايا التي أنهيت الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات «قواعد الكفاية المالية» ومخالفات «لائحة صناديق الاستثمار/العقاري» انخفاضاً بنسب ٨٨,٦٪، و٨٣,٩٪ على التوالي مقارنةً بالعام السابق، وفي المقابل، ارتفع عدد القضايا التي أنهيت الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات «قواعد التسجيل والإدراج» ومخالفات «ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة» (الجدول رقم (٣٧)).

الجدول رقم (٣٧): عدد قضايا المخالفات الواردة والمنتهية الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

نوع المخالفة	الواردة			أنهيت الإجراءات فيها[١٥]		
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير
تلاعب وتضليل/سلوكيات السوق	١٠	٢٣	١٣٠,٠٪	١٢	٢٢	٨٣,٣٪
إفصاح	٩٩	٢٧	-٧٢,٧٪	٢١٠	٩٨	-٥٣,٣٪
تداول بناءً على معلومة داخلية	٢٠	٣١	٥٥,٠٪	٢٥	٢٨	١٢,٠٪
لائحة الأشخاص المرخص لهم[١٦]	٨٩	٨١	-٩,٠٪	٨٩	١١٢	٢٥,٨٪
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	٣١	٢	-٩٣,٥٪	٢٤	٢٨	١٦,٧٪
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	٢٤	١٣	-٤٥,٨٪	١٢	٢٨	١٣٣,٣٪
قرارات مجلس الهيئة	٢٤	٧	-٧٠,٨٪	٢٣	٨	-٦٥,٢٪
لائحة طرح الأوراق المالية	٤	٠	-١٠٠,٠٪	١	٠	-١٠٠,٠٪
قواعد التسجيل والإدراج	٢	٢١	٩٥٠,٠٪	٢	٢٧	١٢٥٠,٠٪
تداول خلال فترة الحظر	٦٥	١٩	-٧٠,٨٪	٥٧	٦٥	١٤,٠٪
لائحة حوكمة الشركات	٣٠	٤	-٨٦,٧٪	٢٦	٢٤	-٧,٧٪
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	٠	١٦	-	٨٧	١٤	-٨٣,٩٪
قواعد الكفاية المالية	٣٠	٠	-١٠٠,٠٪	٤٤	٥	-٨٨,٦٪
لائحة الاندماج والاستحواذ	٠	٠	-	٢	٠	-١٠٠,٠٪
تعاميم الهيئة / سلوك الأشخاص المرخص لهم	٤	٠	-١٠٠,٠٪	٢	٢	٠,٠٪
نظام الشركات	٠	٩	-	٠	٤	-
الإجمالي	**٤٣٢**	**٢٥٣**	**-٤١,٤٪**	**٦١٦**	**٤٦٥**	**-٢٤,٥٪**

١٥) تشمل قضايا لأعوام السابقة.

١٦) يُقصد بها الزيارات التفتيشية على الأشخاص المرخص لهم للتأكد من مدى التزامهم بأحكام لائحة الأشخاص المرخص لهم، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها.

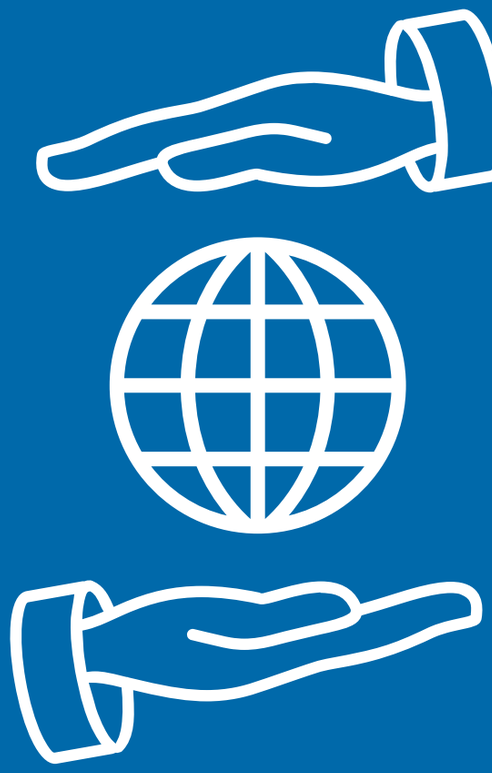

الباب السادس

حماية المستثمرين

الفصل الثالث: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

(١) القضايا المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

(٢) اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

(٣) عدد القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية

(٤) متابعة تنفيذ القرارات

(٥) تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

(٦) الغرامات المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

(أ) القضايا المنظورة[١٧] لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة الترافع أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، المتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. ويحق للهيئة استئناف قرار اللجنة أمام لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وتعد قرارات لجنة الاستئناف نهائية واجبة النفاذ. وخلال عام ٢٠١٦م حضر ممثل الهيئة ٦٥ جلسة أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية والجهات القضائية ذات العلاقة، بارتفاع نسبته ٦٢,٥٪ مقارنة بالعام السابق.

وانخفض عدد القضايا المنظورة لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام ٢٠١٦م إلى ٣٢ قضية، وتراجعت كل من قضايا «مخالفات تلاعب وتضليل» وقضايا «مخالفة قواعد التسجيل والإدراج» بنسب قدرها ٦٨,٨٪ و ٥٠,٠٪ على التوالي. وبلغ عدد قضايا «تظلمات من قرارات مجلس هيئة السوق المالية» لدى لجنة الفصل ١٠ قضايا في عام ٢٠١٦م (الجدول رقم (٣٨)).

أما عدد القضايا المنظورة لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام ٢٠١٦م فتراجعت إلى ١٦ قضية بنسبة ٤٦,٧٪. ويلاحظ أيضاً انخفاض عدد قضايا «مخالفات تلاعب وتضليل» بنسبة ٦٢,٥٪ مقارنةً بالعام السابق، فيما بلغ عدد قضايا «تظلمات من قرارات مجلس هيئة السوق المالية» لدى لجنة الاستئناف قضيتين فقط بنهاية عام ٢٠١٦م (الجدول رقم (٣٨)).

الجدول رقم (٣٨): عدد القضايا المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

نوع القضية	لجنة الفصل			لجنة الاستئناف		
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	نسبة التغير
تلاعب وتضليل	١٦	٥	-٦٨,٨٪	٢٤	٩	-٦٢,٥٪
تداولات بناءً على معلومة داخلية	١	١	٠,٠٪	٠	٠	-
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	١	١	٠,٠٪	٣	٠	-١٠٠,٠٪
مخالفة قواعد التسجيل والإدراج	١٠	٥	-٥٠,٠٪	١	٣	٢٠٠,٠٪
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	٥	٧	٤٠,٠٪	٢	١	-٥٠,٠٪
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	١	٢	١٠٠,٠٪	٠	٠	-
مخالفة إفصاح	٢	١	-٥٠,٠٪	٠	١	-
مخالفات أخرى للائحة سلوكيات السوق	١	٠	-١٠٠,٠٪	٠	٠	-
مخالفة طرح الأوراق المالية دون ترخيص	٠	٠	-	٠	٠	-
تظلمات من قرارات مجلس هيئة السوق المالية	٠	١٠	-	٠	٢	-
الإجمالي	**٣٧**	**٣٢**	**-١٣,٥٪**	**٣٠**	**١٦**	**-٤٦,٧٪**

١٧) يقصد بها القضايا القائمة بنهاية العام.

(٢) اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة إعداد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية والاستئنافية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، وقد ارتفع عدد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها خلال عام ٢٠١٦م، في حين انخفض عدد مذكرات الاستئناف لقرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية (الجدول رقم (٣٩)).

الجدول رقم (٣٩): عدد اللوائح والمذكرات الجوابية ومذكرات الاستئناف في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

عدد اللوائح/المذكرات الجوابية	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
لوائح دعاوى ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	٤٨	٦٩
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	١١	٣٥
مذكرات استئناف قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	٣٣	١٧
الإجمالي	**٩٢**	**١٢١**

(٣) عدد القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية

بلغ عدد القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية لصالح الهيئة ٣٦ قضية خلال عام ٢٠١٦م مقارنةً بـ ٥٩ قضية خلال عام ٢٠١٥م، في حين بلغ عدد القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية ضد الهيئة ٣ قضايا خلال عام ٢٠١٦م مقارنةً بقضية واحدة خلال عام ٢٠١٥م. كذلك انتهت قضيتان خلال عام ٢٠١٦م بحكم نهائي بعدم الاختصاص مقارنةً بقضية واحدة خلال عام ٢٠١٥م (الجدول رقم (٤٠)).

الجدول رقم (٤٠): عدد القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية

حال القضايا	عام ٢٠١٥م			عام ٢٠١٦م		
	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي
انتهت بحكم نهائي لصالح الهيئة	٥٧	٢	٥٩	٢٨	٨	٣٦
انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة	١	٠	١	٢	١	٣
انتهت بحكم نهائي بعدم الاختصاص	١	٠	١	١	١	٢

(٤) متابعة تنفيذ القرارات

تتولى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وذلك عبر الخطوتين التاليتين:

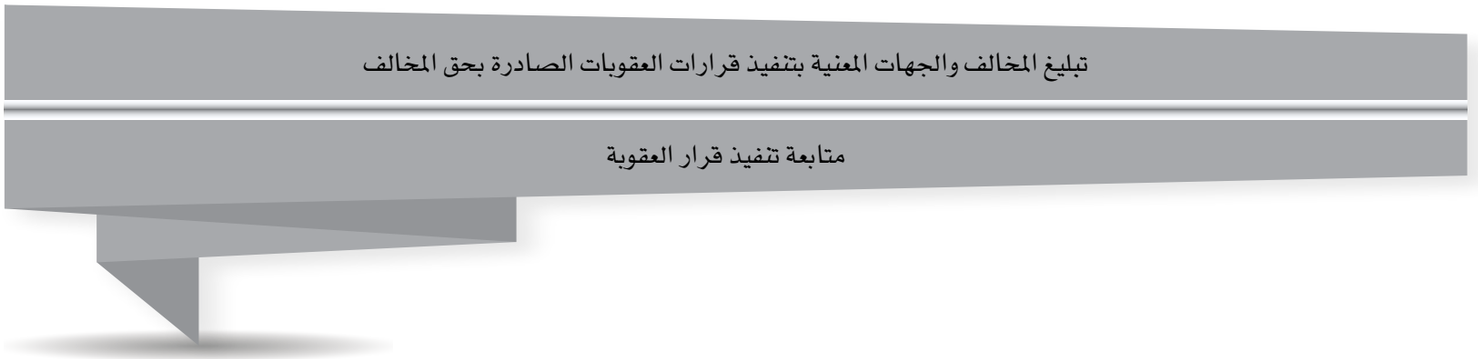

أصدر مجلس الهيئة ١٩٥ قرار عقوبة خلال عام ٢٠١٦م بانخفاض نسبته ٣٩,١٪ مقارنةً بعام ٢٠١٥م، فيما أصدرت لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ٤٦ قرار عقوبة بانخفاض نسبته ٧٦,٤٪ مقارنةً بعام ٢٠١٥م.

وفي هذا الشأن، تابعت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م تنفيذ قرارات العقوبة الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، وقد نُفذ منها ما نسبته ٩٧,٩٪ و ٦٧,٤٪ على التوالي (الرسم البياني رقم (١٤)، والجدول رقم (٤١)).

الرسم البياني رقم (١٤): قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب مصدرها

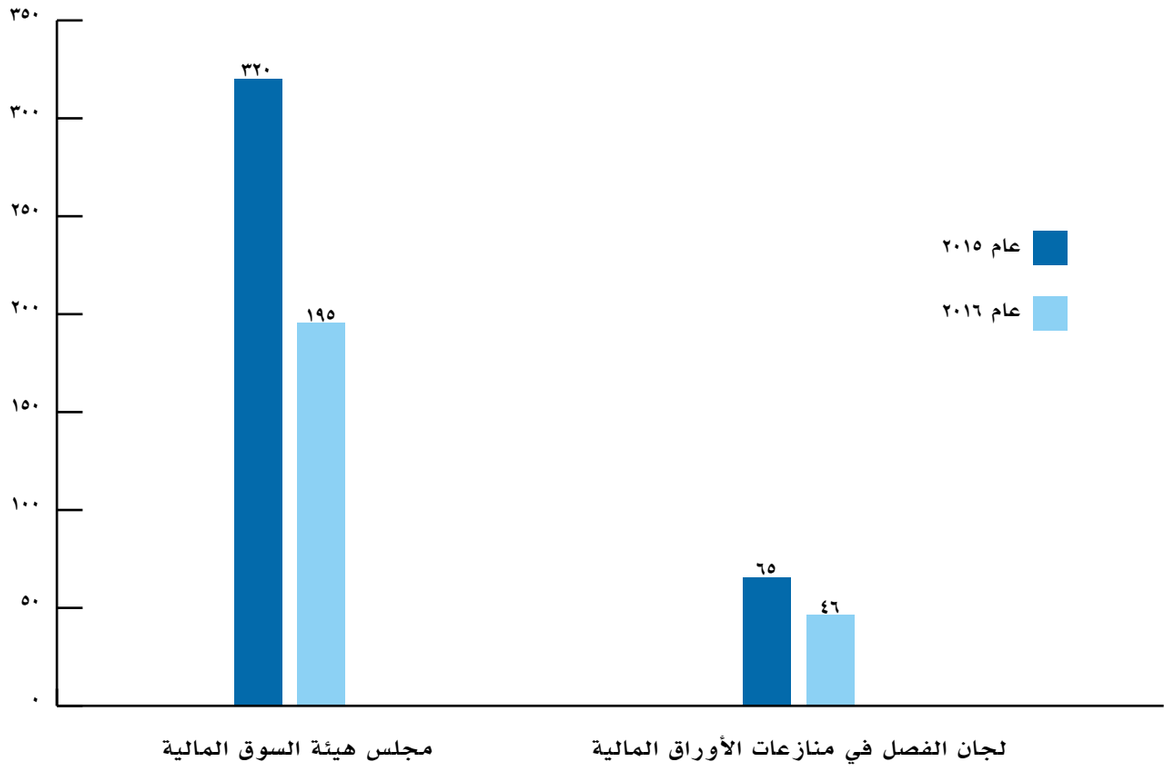

الجدول رقم (٤١): قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب مصدرها عام ٢٠١٦م

مصدر القرار	العدد	المُنفَّذ	نسبة المنفَّذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مجلس هيئة السوق المالية	١٩٥	١٩١	٪٩٧,٩	٤	٪٢,١
لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	٤٦	٣١	٪٦٧,٤	١٥	٪٣٢,٦
الإجمالي	**٢٤١**	**٢٢٢**	**٪٩٢,١**	**١٩**	**٪٧,٩**

(٥) تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

أصدر مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ٢٤١ قرار عقوبة؛ منها ١٠٢ قرار عقوبة ضد الشركات المدرجة/كبار التنفيذيين نُفذت جميعها خلال عام ٢٠١٦م. فيما بلغت قرارات العقوبات الصادرة ضد الأشخاص المرخص لهم/ الأشخاص المسجلين والمستثمرين ٨٢ و ٥٧ قراراً خلال عام ٢٠١٦م، نُفذ منها ما نسبته ٩٥,١٪ و ٧٣,٧٪ على التوالي، وتجري متابعة تنفيذ البقية (الجدول رقم (٤٢)).

الجدول رقم (٤٢): قرارات العقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالف عام ٢٠١٦م

نوع المخالف	العدد	المُنفَّذ	نسبة المنفَّذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	٥٧	٤٢	٪٧٣,٧	١٥	٪٢٦,٣
شخص مرخص له/ شخص مسجل	٨٢	٧٨	٪٩٥,١	٤	٪٤,٩
شركة مدرجة/ كبار تنفيذيين	١٠٢	١٠٢	٪١٠٠,٠	٠	٪٠,٠
الإجمالي	**٢٤١**	**٢٢٢**	**٪٩٢,١**	**١٩**	**٪٧,٩**

ويعرض الجدول رقم (٤٣) عدد المخالفات التي ترتبت عليها عقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام ٢٠١٦م، ويبين تنفيذ ٩١,٢٪ من إجمالي العقوبات على المخالفات خلال عام ٢٠١٦م. وتأتي مخالفة «التلاعب والتضليل» في المرتبة الأولى من حيث العدد؛ إذ بلغت ١٤٣ مخالفة، نُفذت العقوبات لما نسبته ٨١,٨٪ من تلك المخالفات، ويجري تنفيذ المتبقي. واحتلت مخالفتا «الإفصاح» ومخالفة «لائحة الأشخاص المرخص لهم» المرتبتين الثانية والثالثة بعدد ٥٤ و٤٩ مخالفة على التوالي، نُفذت جميع العقوبات المتعلقة بمخالفة «الإفصاح» ومانسبته ٩٣,٩٪ من العقوبات المتعلقة بمخالفة «لائحة الأشخاص المرخص لهم»، ويجري العمل على تنفيذ المتبقي.

الجدول رقم (٤٣): عدد المخالفات التي رُتب عليها عقوبات ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام ٢٠١٦م

نوع المخالفة	العدد	المُنفَّذ عقوبتها	نسبة المُنفَّذ	المتابع تنفيذ عقوبتها	نسبة المتابع تنفيذه
تلاعب وتضليل	١٤٣	١١٧	٨١,٨٪	٢٦	١٨,٢٪
إفصاح	٥٤	٥٤	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
تداول بناءً على معلومة داخلية	٨	٨	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
لائحة الأشخاص المرخص لهم	٤٩	٤٦	٩٣,٩٪	٣	٦,١٪
تغير في نسب تملك/تصرف دون إشعار الهيئة	٧	٧	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	٣	٢	٦٦,٧٪	١	٣٣,٣٪
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	١٦	١٦	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
لائحة طرح الأوراق المالية	٠	٠	–	٠	–
قواعد التسجيل والإدراج	١١	١١	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
تداول خلال فترة الحظر	٣١	٣١	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
لائحة حوكمة الشركات	١٥	١٥	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	١١	١٠	٩٠,٩٪	١	٩,١٪
قواعد الكفاية المالية	٢	٢	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٣	٣	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
الإجمالي	**٣٥٣**	**٣٢٢**	**٩١,٢٪**	**٣١**	**٨,٨٪**

وشكلت الغرامات المالية في عام ٢٠١٦م المرتبة الأولى بين العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية؛ إذ بلغت ٢٧٩ عقوبة، ومن الملاحظ صدور عقوبة واحدة بالسجن على أحد المخالفين (الجدول رقم (٤٤)).

الجدول رقم (٤٤): العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع العقوبة

العقوبة	العدد	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
غرامة مالية	٣٧٤	٢٧٩
المنع من مزاولة الوساطة أو إدارة المحافظ أو العمل مستشار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل	٧	١٧
المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية	٥	١٨
المنع من شراء الأسهم في الشركات المدرجة	١١	١٨
السجن	٠	١
أخرى[١٨]	٠	٣٦
الإجمالي	**٣٩٧**	**٣٦٩**

(٦) الغرامات المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

بلغ إجمالي مبالغ العقوبات المالية الصادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية خلال عام ٢٠١٦م نحو ٢٧٦,١ مليون ريال، حُصّل منها نحو ٨١,٩ مليون ريال بنسبة ٢٩,٦٪. وتشكل الغرامات المالية على مخالفات التلاعب والتضليل المرتبة الأولى؛ إذ بلغت قيمتها ٢٣٣,٢ مليون ريال بنسبة تقارب ٨٤,٤٪ من إجمالي الغرامات المالية، حُصّل منها نحو ٤٠,٧ مليون ريال. وتأتي في المرتبة الثانية الغرامات المالية الصادرة بحق المتداولين بناءً على معلومة داخلية؛ إذ بلغت نحو ٢٣,٣ مليون ريال بنسبة تقارب ٨,٤٪ من إجمالي الغرامات الصادرة في عام ٢٠١٦م، حُصّل كامل مبلغها خلال العام (الجدول رقم (٤٥)).

١٨) تشمل عقوبات إدارية واحترازية.

الجدول رقم (٤٥): إجمالي مبالغ الغرامات المالية المفروضة بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام ٢٠١٦م

نوع المخالفة	إجمالي مبالغ الغرامات المالية المفروضة بقرارات صادرة من ٢٠١٦/١/١م حتى ٢٠١٦/١٢/٣١م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام ٢٠١٦م إنفاذاً للقرارات الصادرة من ٢٠١٦/١/١م حتى ٢٠١٦/١٢/٣١م (ريال)	نسبة المبلغ المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
تلاعب وتضليل	٢٣٣،٢٠٤،١٩٧,٥٧	٤٠،٧٤٤،٧١٩,٠٥	٪١٧,٥
إفصاح	٢،٣٧٠،٠٠٠,٠٠	٢،٣٧٠،٠٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠
تداول بناءً على معلومة داخلية	٢٣،٢٦٥،٥١٠,٦٠	٢٣،٢٦٥،٥١٠,٦٠	٪١٠٠,٠
لائحة الأشخاص المرخص لهم	٨،٧٧٠،٠٠٠,٠٠	٦،٩٧٠،٠٠٠,٠٠	٪٧٩,٥
تغير في نسب تملك/تصرف دون إشعار الهيئة	١،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٢٤٠،٠٠٠,٠٠	٢٢٠،٠٣٦,٨٣	٪٩١,٧
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	٣٣٠،٠٠٠,٠٠	٣٣٠،٠٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠
لائحة طرح الأوراق المالية	٠,٠٠	٠,٠٠	٪٠,٠
قواعد التسجيل والإدراج	٦٠٠،٠٠٠,٠٠	٦٠٠،٠٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠
التداول خلال فترة الحظر	١،٩٣٠،٠٠٠,٠٠	١،٩٣٠،٠٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠
لائحة حوكمة الشركات	٣،٤٨٠،٠٠٠,٠٠	٣،٤٨٠،٠٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠
لائحة الصناديق الاستثمارية /العقارية	٣٨٠،٠٠٠,٠٠	٣٧٠،٠٠٠,٠٠	٪٩٧,٤
قواعد الكفاية المالية	٥٠،٠٠٠,٠٠	٥٠،٠٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠
قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٥٣٠،٠٠٠,٠٠	٥٣٠،٠٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠
الإجمالي	**٢٧٦،١٤٩،٧٠٨,١٧**	**٨١،٨٦٠،٢٦٦,٤٨**	**٪٢٩,٦**

ويوضح الجدول رقم (٤٦) إجمالي مبالغ الغرامات المالية الصادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالف لعام ٢٠١٦م، وقد سجلت الغرامات المالية المفروضة على المستثمرين المرتبة الأولى بينها بإجمالي بلغ ٢٥٦,٦ مليون ريال، حُصل منها نحو ٦٤,١ مليون ريال بنسبة ٢٥,٠٪.

الجدول رقم (٤٦): إجمالي مبالغ الغرامات المالية الصادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب نوع المخالف لعام ٢٠١٦م

نوع المخالف	إجمالي مبالغ الغرامات المالية المفروضة بقرارات صادرة من ٢٠١٦/١/١م حتى ٢٠١٦/١٢/٣١م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام ٢٠١٦م إنفاذاً للقرارات الصادرة من ٢٠١٦/١/١م حتى ٢٠١٦/١٢/٣١م (ريال)	نسبة المبلغ المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
مستثمر	٢٥٦،٦٢٠،٤٢٩,٨٢	٦٤،١٤٠،٩٨٨,١٣	٢٥,٠٪
كبار تنفيذيين	٤،٨٤٨،٣٧٥,٦٠	٤،٨٤٨،٣٧٥,٦٠	١٠٠,٠٪
شخص مسجل	٣١٠،٠٠٠,٠٠	١٨٠،٠٠٠,٠٠	٥٨,١٪
شركة مدرجة	٣،٤١٠،٩٠٢,٧٥	٣،٤١٠،٩٠٢,٧٥	١٠٠,٠٪
شخص مرخص له	١٠،٩٦٠،٠٠٠,٠٠	٩،٢٨٠،٠٠٠,٠٠	٨٤,٧٪
الإجمالي	٢٧٦،١٤٩،٧٠٨,١٧	٨١،٨٦٠،٢٦٦,٤٨	٢٩,٦٪

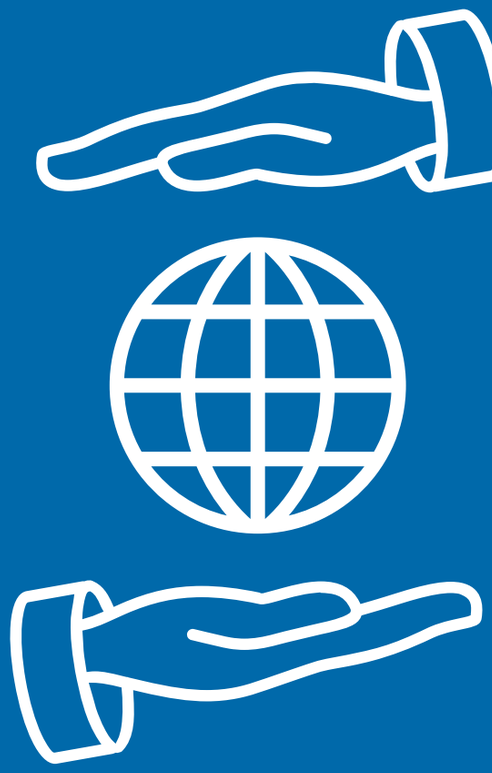

الباب السادس

حماية المستثمرين

الفصل الرابع: توعية المستثمر

(١) البرامج الإعلامية

(٢) برامج الثقافة الاستثمارية

تولي الهيئة منذ إنشائها التوعية والثقافة الاستثمارية في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها فيما يخص الأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، وما يتعلق بالمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية، لذا أوجدت عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسة التالية:

(١) البرامج الإعلامية

نشرت الهيئة عدداً من المواد الصحفية والإعلامية التي تناولت القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة أو التي تشرح القرارات وتفسرها في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، وُنشرت أيضاً في مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لهيئة السوق المالية على (فيس بوك، وتويتر، ويوتيوب). وخلال عام ٢٠١٦م، أصدرت الهيئة ٨٣ بياناً صحفياً نشرت في وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية. كذلك نشرت ٦٨١ مقالاً وتقريراً تتعلق بالهيئة وتشريعات السوق المالية في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

أيضاً رتبت الهيئة مشاركة سعادة نائب رئيس الهيئة في مؤتمر التمويل الإسلامي في جدة، ولقاء لمعالي رئيس الهيئة السابق مع قناة بلومبرغ، ولقاء لوكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية مع قناة سكاي نيوز للحديث عن السوق الموازية، ولقاء لمدير القوائم المالية مع قناة العربية للحديث عن الإجراءات الخاصة بالشركات المتعثرة وفقاً للمادة ١٥٠ من نظام الشركات، وحواراً لمعالي الرئيس السابق مع مجلة أوكسفورد بزنس قروب، ولقاء لسعادة النائب مع رويترز وبلومبرغ أثناء مؤتمر الصكوك.

إضافة إلى ذلك، قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م بما يلي:

إعداد ونشر المواد الإعلامية، ومن ذلك:

- إنتاج فلمين توعويين بثت في عدد من المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، شرح أحدها أدوات الدين «الصكوك والسندات»، والآخر شرح برنامج نافذ الخاص بقضايا التنفيذ التي تتم بالتعاون مع وزارة العدل.
- تصميم عرض لتقرير عن نتائج تحليل دعم توطين الوظائف لدى الأشخاص المرخص لهم.
- تصميم نشرة ملخصة عن دور مجلس الإدارة في الأشخاص المرخص لهم.
- تصميم نشرة تعريفية للصفقات بهامش التغطية.
- تصميم نشرة تعريفية للتداولات الاستباقية.
- إنشاء صفحة جديدة خاصة بالتعاميم في الموقع الرسمي للهيئة.
- إنشاء صفحة على موقع الهيئة الإلكتروني تضمنت قائمة لوكالات التصنيف الائتماني المرخص لها.
- إنشاء قسم جديد خاص بـ (استطلاعات الرأي العام) في الموقع الرسمي للهيئة (عربي/ إنجليزي).

(٢) برامج الثقافة الاستثمارية

عملت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م تماشياً مع استراتيجيتها المتعلقة ببرامج توعية المستثمر بما يلي:

أ- إعداد المعارض التوعوية المتنقلة

خلال عام ٢٠١٦م، نظمت الهيئة عدداً من أجنحة المعارض التوعوية في مختلف مدن ومحافظات المملكة وحظيت بنسبة حضور جيدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أقامت الهيئة في مدينة الرياض ٣٣ معرضاً متنقلاً بإجمالي حضور فاق ٥٠٠٠ زائراً، ومعرضين اثنين في مدينتي الدمام وتبوك بإجمالي حضور تجاوز ١٠٠٠ زائراً (الجدول رقم (٤٧)).

الجدول رقم (٤٧): عدد حملات المعارض التوعوية المتنقلة التي نظمتها الهيئة مصنفةً بحسب المدينة/المحافظة وعدد الزوار في عام ٢٠١٦م

م	المدينة/المنطقة	عدد حملات المعارض المتنقلة	عدد الزوار
١	الرياض	٣٣	٥٥٢٢
٢	تبوك	٢	٦٠٠
٣	الدمام	٢	٤٢٠
٤	حائل	١	١٦٠
٥	القصيم	١	٩٠
الإجمالي		٣٩	٦٧٩٢

كذلك نفذت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م عدداً من الزيارات المدرسية التوعوية في ٣ مدن من مدن المملكة، ووصل إجمالي المدارس التي زارتها الهيئة ٩ مدارس، وُزع خلالها ما يفوق ١٢٠٠ باقة من مجلة «المستثمر الذكي» على الطلاب والطالبات (الجدول رقم (٤٨)).

الجدول رقم (٤٨): عدد الزيارات المدرسية التوعوية التي نفذتها الهيئة في مختلف مدن المملكة خلال عام ٢٠١٦م

م	المدينة	العدد		
		المدارس	الطلاب/الطالبات المستفيدون	عدد الباقات الموزعة لمجلة «المستثمر الذكي»
١	الرياض	٢	٣٠٠	٤٥٠
٢	تبوك	٦	٦٠٠	٧٠٠
٣	المدينة	١	٥٠	١٠٤
الإجمالي		٩	٩٥٠	١٢٥٤

ب- إصدار وتوزيع الكتيبات والمطبوعات والمطويات التوعوية

أصدرت ووزعت الهيئة مجموعة من الكتيبات والمطويات التوعوية بحسب الآتي:

- ١٦ ألف مطوية ونشرات توعوية من ضمنها مجلة المستثمر الذكي.
- ٤ أدلة استرشادية وهي: الدليل الاسترشادي للالتزامات المستمرة للشركات المدرجة، والدليل الاسترشادي لالتزامات كبار المساهمين المتعلقة بإشعارات تملك الأسهم، والدليل الاسترشادي لالتزامات الشركات المساهمة العامة بعد الطرح العام وقبل التداول، والدليل الاسترشادي لالتزامات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذين المتعلقة بملكية الأسهم، وكذلك كتيب توعوي جديد عن التداول بناءً على معلومات داخلية.

ت-الحملات التثقيفية

أطلقت الهيئة على موقعي مباشر وأرقام مجموعة من الحملات التثقيفية المجدولة بصيغة « إنفوجرافيك»، شملت موضوعاتها حملة مؤتمر الصكوك، وحملة أداوت الدين، وحملة الفوركس، وحملة المعايير المحاسبية، وحملة استطلاع المستثمر، وحملة ملتقى الأشخاص المرخص لهم، وحملة مشروع الضوابط التنظيمية لنظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات، وكذلك حملة برنامج الهيئة لتأهيل الخريجين المتفوقين على قنوات التواصل الاجتماعي.

ث- برنامج المستثمر الذكي

المهمة الرئيسية لبرنامج المستثمر الذكي هي تحويل قواعد التعاملات المالية الصحيحة والسلوكيات الإيجابية في الثقافة المالية إلى مواد تفاعلية تستهدف النشء من الجنسين من عمر الخامسة إلى الرابعة عشرة مقسمين إلى فئتين: طلاب وطالبات المرحلة الابتدائية العليا (الرابع- الخامس- السادس)، وطلاب وطالبات المرحلة المتوسطة. وتحرص الهيئة على تنويع مكونات برنامج المستثمر الذكي لتشمل، إضافة إلى إصدارات المستثمر الذكي، موقع المستثمر الذكي على الإنترنت وصفحات التواصل الاجتماعي، وبرنامج التوعية المدرسية، وبرنامج التوعية العامة، والبرامج الإعلامية التوعوية، وأخيراً على برنامج سفير المستثمر الذكي. وأقامت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م دورات تدريبية لـ٣١ سفيرة للمستثمر الذكي، زُودن خلالها بالأدوات اللازمة لإقامة العروض، ليتم من خلال هذا البرنامج نشر فكرة البرنامج وأيضاً نشر ثقافة التطوع.

ج- أجنحة الثقافة الاستثمارية

نظمت الهيئة وشاركت ورعت عدداً من أجنحة الثقافة الاستثمارية في جملة من المناسبات منها:

- أسبوع المال العالمي، وشمل ٢٠ نشاطاً توعوياً موجهاً للأطفال والكبار، ووُزعت خلاله كتيبات الهيئة التوعوية ومجلة المستثمر الذكي.
- معرض الرياض الدولي للكتاب ٢٠١٦م.
- نشاط توعوي في نادي عرقة، في ١٩ يونيو ٢٠١٦م.
- مبادرة (أطلق مشروعك٣)، المنظمة من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

ح- عقد الندوات والمشاركة في المؤتمرات واستضافة طلاب وطالبات الجامعات

نظمت هيئة السوق المالية عدداً من الندوات وحلقات العمل وشاركت في مؤتمرات، كذلك استقبلت طلاب وطالبات ومسؤولي عدد من الجامعات السعودية والشركات المالية في مناسبات عدة خلال عام ٢٠١٦م، على النحو التالي:

- الندوات والمؤتمرات

- المشاركة في مؤتمر الآيسوكو، سدني بأستراليا، فبراير٢٠١٦م.
- المشاركة في مؤتمر اليوروموني، الرياض، مايو٢٠١٦م.
- تنظيم ملتقى الأشخاص المرخص لهم، الرياض، مايو٢٠١٦م.
- تنظيم ندوة الاستقرار المالي بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، أكتوبر٢٠١٦م.
- المشاركة في مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية الذي نظمه معهد الإدارة العامة، الرياض، نوفمبر٢٠١٦م.

- تنظيم مؤتمر دولي بالتعاون مع البنك الدولي بعنوان «أسواق الصكوك-التحديات والفرص»، الرياض، ديسمبر٢٠١٦م.

• استقبال طلاب وطالبات الجامعات وإلقاء المحاضرات

- وفد طالبات جامعة الأمير سلطان (٤٠ طالبة) بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٦م.
- وفد طالبات جامعة الملك فيصل (٢٥ طالبة) بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٦م.
- وفد طالبات جامعة الملك سعود (٢٨ طالبة) بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠١٦م.
- استقبال وفد طالبات جامعة الأمير سلطان (١٣ طالبة) بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١٦ م.
- إلقاء محاضرة تعريفية في جامعة الفيصل بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٦م.
- إلقاء محاضرة توعوية في جامعة القصيم بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٦م .
- استضافة طالبات جامعة الأميرة نورة (٣٧ طالبة) بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٦م.
- إلقاء محاضرة توعوية في جامعة حائل بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦م.
- المشاركة مع جامعة الأميرة نورة في برنامج (نادي مشروعي الصغير كلية المتجمع).

الباب السابع

أعمال الأوراق المالية

الفصل الأول: التراخيص

(١) قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

(٢) التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

(٣) تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

(٤) المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة للاستثمار في الأسهم المدرجة

(١) قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

تُصدر الهيئة قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية، وتشمل الترخيص والتعديل والإلغاء والسحب. وأصدرت الهيئة ٩ قرارات في هذا الشأن منها ٤ قرارات تعديل ترخيص و٣ قرارات إلغاء ترخيص وقراران بسحب تراخيص قائمة وذلك خلال عام ٢٠١٦م (الجدول رقم (٤٩)). وبذلك يكون عدد الأشخاص المرخص لهم ٨٣ شخصاً بنهاية عام ٢٠١٦م.

الجدول رقم (٤٩): قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

نوع القرار		العدد	
		عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
ترخيص جديد		٠	٠
تعديل ترخيص	إضافة نشاط	٣	٠
	إلغاء نشاط	٥	٤
إلغاء ترخيص		٠	٣
سحب ترخيص		٠	٢
الإجمالي		٨	٩

(٢) التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

وصلت أعداد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى ٤٧٩ ترخيصاً بنهاية عام ٢٠١٦م، وكان العدد الأكبر من التراخيص من نصيب نشاط «الترتيب» بـ ٧٥ ترخيصاً، أما الأقل عدداً فكان من نصيب ترخيص «التعامل بصفة وكيل» بـ ٣٣ ترخيصاً (الجدول رقم (٥٠)، والرسم البياني رقم (١٥)).

الجدول رقم (٥٠): عدد التراخيص مصنفةً بحسب ممارسة العمل

نشاط أعمال الأوراق المالية		بنهاية عام ٢٠١٥م			بنهاية عام ٢٠١٦م		
		ممارس للعمل	غير ممارس للعمل	الإجمالي	ممارس للعمل	غير ممارس للعمل	الإجمالي
التعامل	بصفة أصيل	٥٨	٢	٦٠	٦٠	٠	٦٠
	بصفة وكيل	٣٣	٠	٣٣	٣٣	٠	٣٣
	التعهد بالتغطية	٥١	٠	٥١	٥٠	٠	٥٠
الإدارة	إدارة صناديق الاستثمار	٦٥	٠	٦٥	٦٤	٠	٦٤
	إدارة محافظ العملاء	٥٩	٠	٥٩	٥٨	٠	٥٨
الترتيب		٨٠	١	٨١	٧٥	٠	٧٥
تقديم المشورة		٨١	٠	٨١	٧٤	٠	٧٤
الحفظ		٦٥	٠	٦٥	٦٥	٠	٦٥
الإجمالي		٤٩٢	٣	٤٩٥	٤٧٩	٠	٤٧٩

الرسم البياني رقم (١٥): إجمالي عدد التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

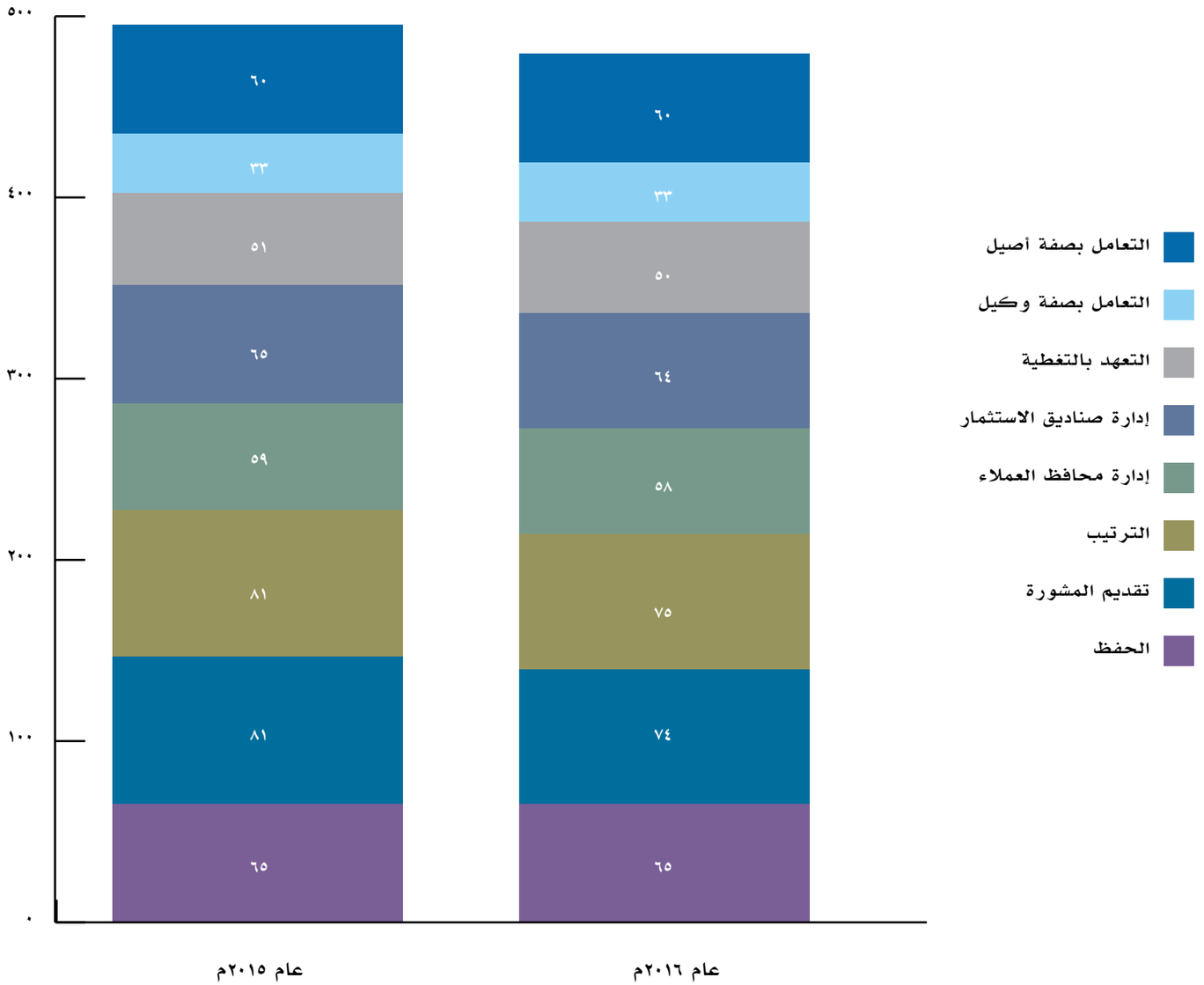

وبلغ عدد الأشخاص المرخص لهم في مزاولة جميع الأنشطة ٢٨ شخصاً بنهاية عام ٢٠١٦م (الرسم البياني رقم (١٦)).

الرسم البياني رقم (١٦): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية

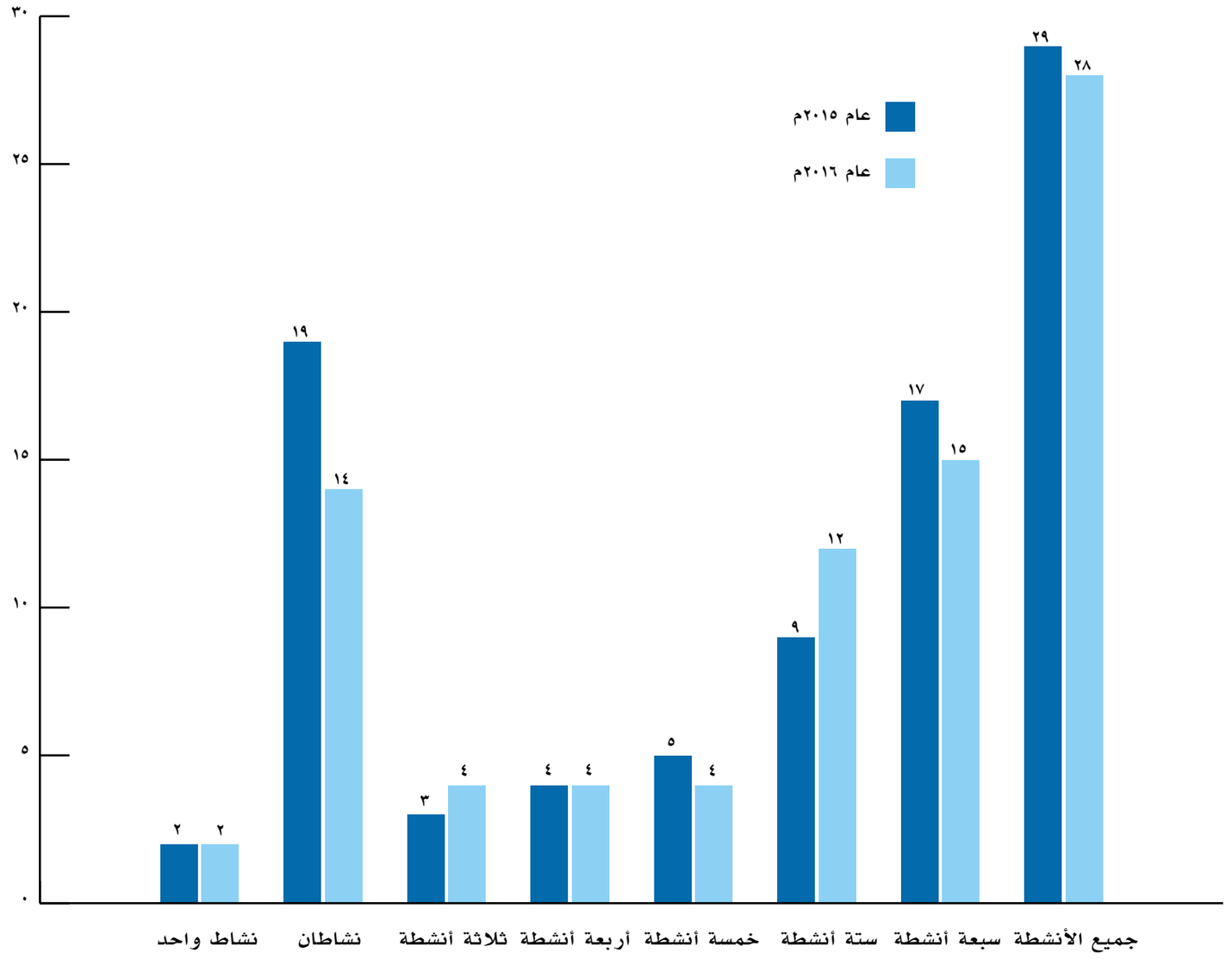

وبالنظر إلى هيكل التوظيف لدى الأشخاص المرخص لهم، نلاحظ انخفاضاً في إجمالي عدد الموظفين العاملين لديهم ليصبحوا ٤٤٤٤ موظفاً بنهاية عام ٢٠١٦م مقارنةً بـ ٤٦٠١ بنهاية عام ٢٠١٥م. وعليه يكون القطاع قد فقد ١٥٧ موظفاً، من جهة أخرى ارتفعت نسبة التوطين لتصل إلى ٧١,٠٪ بنهاية عام ٢٠١٦م (الجدول رقم (٥١)).

الجدول رقم (٥١): عدد الموظفين العاملين لدى الأشخاص المرخص لهم

العنصر	عدد الموظفين		نسبة التوطين	
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
شخص مسجل	٣٠٩٠	٣٠٥٦	٧٣,٠٪	٧٤,٠٪
شخص غير مسجل	١٥١١	١٣٨٨	٦٥,٠٪	٦٣,٠٪
الإجمالي	**٤٦٠١**	**٤٤٤٤**	**٧٠,٠٪**	**٧١,٠٪**

(٣) تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

استمراراً لجهود الهيئة في تطوير قطاع نشاط التصنيف الائتماني، أصدرت خلال عام ٢٠١٦م قراراً بالترخيص لشركة «ستاندرد آند بورز كريديت ماركت سيرفيسز يوروب ليمتد»، لتضاف إلى شركة «سمة للتصنيف الائتماني» المرخص لها في العام السابق، وبذلك يبلغ عدد التراخيص الممنوحة لممارسة نشاط التصنيف الائتماني ترخيصين بنهاية عام ٢٠١٦م (الجدول رقم (٥٢)).

الجدول رقم (٥٢): عدد تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفةً بحسب ممارسة العمل

العنصر	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
ممارسون للعمل	٠	١
غير ممارسين للعمل	١	١
الإجمالي	**١**	**٢**

(٤) المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة للاستثمار في الأسهم المدرجة

بلغ عدد المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة للاستثمار في سوق الأسهم المحلية ٤٧ مؤسسةً مسجلةً بنهاية عام ٢٠١٦م، مرتفعاً بنسبة ١٧٦,٥٪ عن عددها بنهاية عام ٢٠١٥م.

الباب السابع

أعمال الأوراق المالية

الفصل الثاني: التفتيش والكفاية المالية

(١) التفتيش

(٢) الكفاية المالية

(٣) التسهيلات بهامش التغطية

(٤) طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة للهيئة

(٥) مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

(أ) التفتيش

وفقاً للصلاحية الواردة في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية، تُنفذ هيئة السوق المالية عدداً من برامج التفتيش على الأشخاص المرخص لهم ومؤسسات السوق المالية طبقاً لمتطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية المتوافقة مع أفضل المعايير والممارسات الدولية لتطبيقات المراجعة القائمة على تحليل وتقييم المخاطر، وذلك من خلال برامج تفتيش متخصصة هي:

١. برامج تفتيش دورية

تعتمد على تقييم وتحليل المخاطر لأعمال الأشخاص المرخص لهم ومؤسسات السوق المالية. وبناءً عليه، تنفذ الهيئة زيارات تفتيشية تشمل الأنشطة والعمليات والمنتجات والخدمات التي تقدَّم إلى المشاركين في السوق المالية.

٢. برامج تفتيش خاصة

تُنفَّذ على الأشخاص المرخص لهم بناءً على ما يرد من إحالات من الجهات ذات العلاقة داخل الهيئة وخارجها، إضافةً إلى الإشعارات والاستفسارات الواردة من الأشخاص المرخص لهم وأي معلومات تتعلق بممارسة أشخاص غير مرخص لهم لأعمال الأوراق المالية ونحوها.

وتتبنى الهيئة عدداً من المعايير للتأكد من جودة أعمال التفتيش ومتابعة خطط الإجراءات التصحيحية المقدمة من الأشخاص المرخص لهم ومؤسسات السوق المالية، وتتولى مراجعة المتطلبات الرقابية، وتحديث وتطوير دليل وإجراءات التفتيش بشكل دوري؛ لتتضمن أحدث المعايير والممارسات العالمية التي تعتمد على التحليل الشامل للمخاطر بحسب حجم عمليات مؤسسات السوق المالية والتزامها بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

شملت أعمال التفتيش التي نفذتها الهيئة ٩٥ ترخيصاً خلال عام ٢٠١٦م، منها ٥٢ تفتيشاً دورياً و٤٣ تفتيشاً خاصاً (الجدول رقم (٥٣)).

الجدول رقم (٥٣): عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش

نوع الترخيص	عام ٢٠١٥م			عام ٢٠١٦م		
	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص[١٩]	الإجمالي	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص[٢٠]	الإجمالي
التعامل	١١	٣٠	٤١	١١	٨	١٩
الإدارة	١١	١٧	٢٨	١١	٢٦	٣٧
الترتيب	١١	٣	١٤	٩	٢	١١
تقديم المشورة	١١	٠	١١	١٠	٦	١٦
الحفظ	١١	٠	١١	١١	١	١٢
الإجمالي	٥٥	٥٠	١٠٥	٥٢	٤٣	٩٥

وبلغ عدد مهام التفتيش الخاص ١٥٥ مهمة خلال عام ٢٠١٦م. مثلت الإحالات من أطراف ذات علاقة في الهيئة أو خارجها نسبة ٨٥,٨٪ من الأسباب الداعية لتنفيذها (الجدول رقم (٥٤)، والرسم البياني رقم (١٧)).

١٩) الإجمالي لا يشمل ١١٨ زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوها.

٢٠) الإجمالي لا يشمل ٩٥ زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوها.

الجدول رقم (٥٤): عدد مهام التفتيش الخاص مصنفةً بحسب الأسباب الداعية إلى تنفيذها

الأسباب	العدد	
	عام ٢٠١٥م[٢١]	عام ٢٠١٦م[٢٢]
إحالات من أطراف ذات علاقة في الهيئة أو خارجها	١٦٦	١٣٣
إشعارات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	٢	٥
مهام تتعلق بأشخاص غير مرخص لهم	٢١	١٧
الإجمالي	١٨٩	١٥٥

الرسم البياني رقم (١٧): نسب مهام التفتيش الخاص مصنفةً بحسب الأسباب الداعية إلى تنفيذها

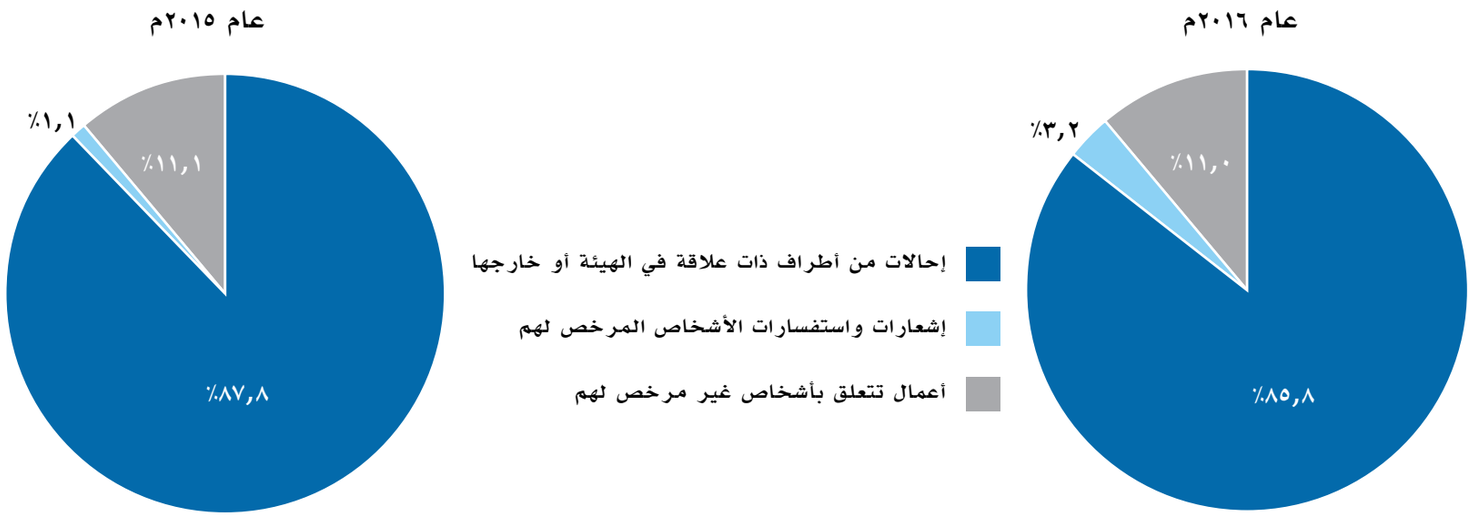

ونتج عن مهام التفتيش الدوري للأشخاص المرخص لهم عدد من الملحوظات حول التزامهم بمتطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية خلال عام ٢٠١٦م. ويوضح الرسم البياني رقم (١٨) نسب ملحوظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها، حيث تأتي العمليات التشغيلية في المرتبة الأولى بنسبة ٩٢,٠٪ خلال عام ٢٠١٦م.

٢١) الإجمالي لا يشمل ١١٨ زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوها.

٢٢) الإجمالي لا يشمل ٩٥ زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوها.

الرسم البياني رقم (١٨): نسب ملحوظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها

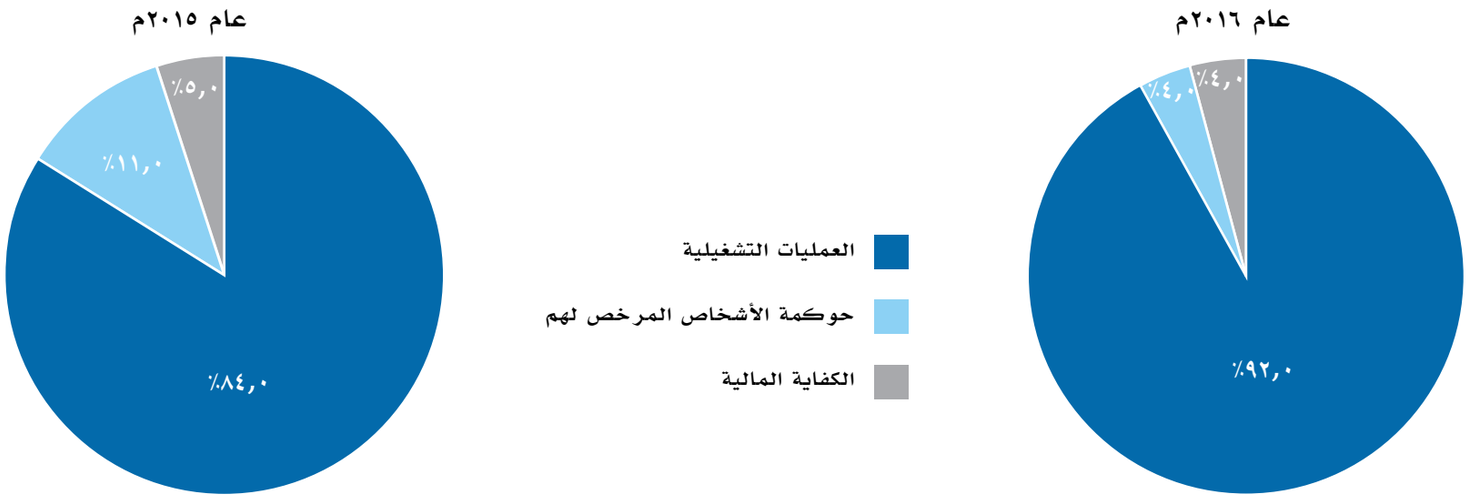

(٢) الكفاية المالية

للتأكد من التزام الأشخاص المرخص لهم بمبدأ الكفاية المالية الذي نصت عليه الفقرة (ب/٤) من المادة الخامسة من لائحة الأشخاص المرخص لهم، تُراجع الهيئة ما يلي:

١. تقارير الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم.

٢. اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق.

٣. الكفاية المالية للشخص المرخص له عند تعهده بتغطية طرح أوراق مالية.

بلغ إجمالي عدد المراجعات المالية للأشخاص المرخص لهم ١١٢٢ مراجعة خلال عام ٢٠١٦م، بنسبة انخفاض ٤,٣٪ مقارنةً بالعام السابق. وانخفضت المراجعة الدورية للكفاية المالية عند التعهد بالتغطية بنسبة ٤٨,٣٪، ويعزى سبب انخفاض عدد المراجعات المالية إلى خروج ٥ أشخاص مرخص لهم في عام ٢٠١٦م، أما سبب انخفاض المراجعات الدورية للكفاية المالية عند التعهد بالتغطية فيعزى إلى الانخفاض الملحوظ في عدد الطروح الأولية وحقوق الأولوية في عام ٢٠١٦م (الجدول رقم (٥٥)).

الجدول رقم (٥٥): أعداد المراجعات المالية للأشخاص المرخص لهم مصنفةً بحسب نوع المراجعة

النوع	العدد	
	٢٠١٥م	٢٠١٦م
مراجعة دورية للكفاية المالية	١٠٥٠	١٠٠٩
مراجعة الكفاية المالية عند التعهد بالتغطية	٢٩	١٥
مراجعة اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق	١	٢
مراجعة خطط عمل رفع الكفاية المالية فوق الحد الأدنى	٥	١٢
مراجعة حالات الانكشافات الكبيرة	٤	١
مراجعة القوائم المالية المدققة	٨٣	٨٣
الإجمالي	١١٧٢	١١٢٢

• مراكز كفاية رأس المال الموحدة للأشخاص المرخص لهم

تُشرف الهيئة على الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم بحسب متطلبات قواعد الكفاية المالية المبنية على متطلبات بازل، المكونة من ثلاث ركائز رئيسية: الركيزة الأولى تنظيم متطلبات الكفاية المالية التي تشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والركيزة الثانية تشمل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، أما الركيزة الثالثة فتشمل إفصاحات الشخص المرخص له عن المعلومات في الملحق رقم (١٠) من قواعد الكفاية المالية.

وصُنف الأشخاص المرخص لهم بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى صنفين للتحقق من كفاية رأس المال الموحدة، وهما:

ا- الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط التعامل / الإدارة / الحفظ

بلغ متوسط معدل تغطية كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة أنشطة التعامل والإدارة والحفظ ٢,١٩، متجاوزاً المعدل (١) الموصى به وفق مقررات بازل؛ إذ بلغ إجمالي قاعدة رأس المال ١٩٤٨٠ مليون ريال، في حين بلغ الحد الأدنى ٨٩٠٣ مليون ريال (الجدول رقم (٥٦)).

الجدول رقم (٥٦): متطلبات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط التعامل / الإدارة / الحفظ

العنصر	أشخاص مرخص لهم								المتوسط / المجموع	
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون			
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
معدل تغطية كفاية رأس المال	٢,٥٢	٢,٧٨	١,٥٦	١,٥٢	٢,٠٨	٢,٠٩	١٠,٢٨	١٠,٣٨	٢,١٢	٢,١٩
نسبة كفاية رأس المال[٢٣]	٪٢٩,٥	٪٣٢,٩	٪١٩,٩	٪٢٠,٠	٪٢٦,٤	٪٢٦,٣	٪١٠٦,٢	٪١٠٧	٪٢٦,٠	٪٢٧,٤
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	٨٣٠٩	٩٠١٦	٦٧٩٠	٦٧٥٨	٢٣٨٢	٢٢٦١	١٤٤١	١٤٤٥	١٨٩٢٢	١٩٤٨٠
الحد الأدنى[٢٤] (مليون ريال)	٣٣٠٤	٣٢٤٨	٤٣٥١	٤٤٣٥	١١٤٣	١٠٨١	١٤٠	١٣٩	٨٩٣٨	٨٩٠٣
مخاطر الائتمان[٢٥] (مليون ريال)	٢٤٥٠	٢٤٦٣	٣٧٧٣	٤٠٤٦	٩٨١	٩١٥	٧٤	٧٢	٧٢٧٨	٧٤٩٦
مخاطر السوق[٢٦] (مليون ريال)	٢١٤	١٧٨	٢٧٤	٦٠	٦٢	٦٤	٥	٤	٥٥٥	٣٠٦
المخاطر التشغيلية[٢٧] (مليون ريال)	٦٤٠	٦٠٧	٣٠٤	٣٢٩	١٠٠	١٠٢	٦٢	٦٣	١١٠٥	١١٠١

٢٣) طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.

٢٤) القيمة تغطي مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

٢٥) مخاطر الخسارة التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن التغيرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدينين.

٢٦) مخاطر الخسارة التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن التغيرات في المستوى والتقلبات للقيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.

٢٧) المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن وجود قصور أو خلل في الإجراءات الخاصة بالأشخاص المرخص لهم.

٢-الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاطي الترتيب/تقديم المشورة

تتطلب قواعد الكفاية المالية من الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بحقوق ملكية لا تقل عن ٢٠٠ ألف ريال ورأس مال عامل يكفي ثلاثة أشهر. وبلغ رأس المال العامل للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاطي الترتيب وتقديم المشورة ٢٤٢ مليون ريال، وإجمالي الفائض في رأس المال العامل ٢٠١ مليون ريال. وبلغ متوسط الفائض في رأس المال ١٣ مليون ريال.

(٣) التسهيلات بهامش التغطية

تجيز المادة الخامسة والأربعون من لائحة الأشخاص المرخص لهم للشخص المرخص له تقديم تسهيلات ائتمانية. وقد صدر قرار مجلس الهيئة رقم ٥-٢-٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١/٦م المتضمن إلزام الأشخاص المرخص لهم بالطلب من عملائهم سداد هامش تغطية لا يقل عن ٣٤٪ من قيمة الصفقة قبل تنفيذها ابتداءً من ٢٠١٦/٨/١م.

وبلغ إجمالي الحد المتاح لتنفيذ صفقات بهامش التغطية ١١,٨ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٦م مقارنةً بمبلغ ٢٤,٨ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٥م، بنسبة انخفاض ٥٢,٤٪، فيما بلغ الرصيد المستخدم ٦,٨ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٦م، مقارنةً بمبلغ ١٣,٧ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٥م، بنسبة انخفاض ٥٠,٤٪ (الرسم البياني رقم (١٩)).

الرسم البياني رقم (١٩): قيم الصفقات بهامش التغطية (مليار ريال) خلال عام ٢٠١٦م

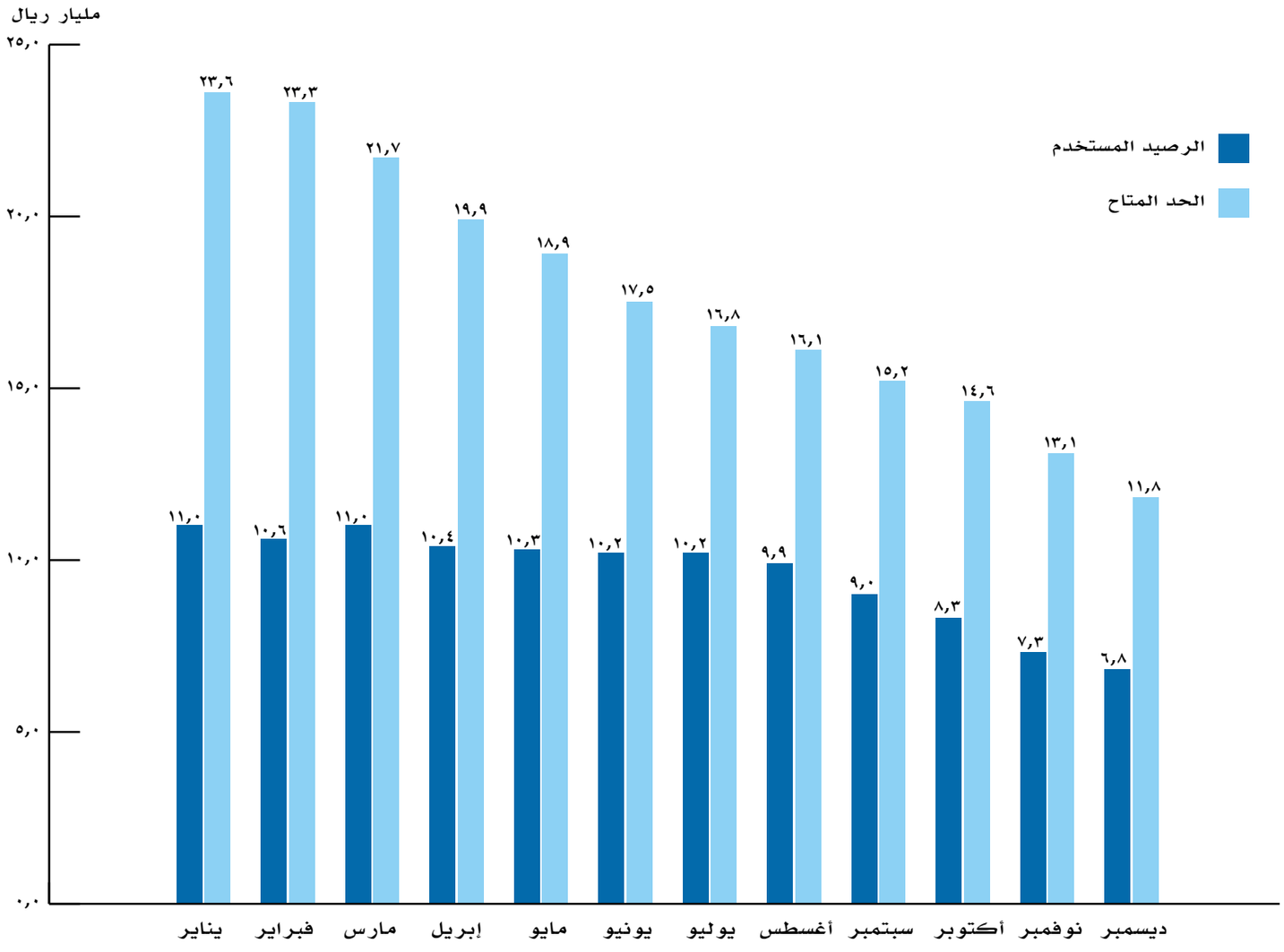

(٤) طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة للهيئة

تعالج الهيئة الطلبات الواردة من الجهات الحكومية، ومن ضمنها الأوامر القضائية الصادرة عن قضاة التنفيذ والمحاكم العامة، إضافةً إلى طلبات من مستثمرين وورثة. وقد بلغ إجمالي عدد الطلبات الواردة للهيئة ١٠٠٠٠٣ طلباً خلال عام ٢٠١٦م، كان جُلها من وزارة العدل ؛ إذ بلغت ٩٩٦٦٦ طلباً بنسبة ارتفاع ٥١٦,٨٪ مقارنةً بالعام السابق، ويُعزى هذا الارتفاع إلى إطلاق الربط الإلكتروني مع قضاة التنفيذ خلال عام ٢٠١٦م (الجدول رقم (٥٧)).

وقد اطلقت هيئة السوق المالية خلال العام ٢٠١٦م نظام ربط إلكتروني بين الهيئة ووزارة العدل أُطلق عليه اسم «نافذ». وقد قلص هذا النظام متوسط مدة تنفيذ الأوامر القضائية بنسبة تصل إلى ٨٥٪، وكان تنفيذ الأوامر القضائية قبل العمل بالنظام الإلكتروني «نافذ» يستغرق ٢٠-٢٥ يوم عمل أما بعد إطلاق «نافذ» فصار تنفيذ الأوامر القضائية يتم خلال ٣-٥ أيام عمل. ويهدف النظام الآلي «نافذ» الذي طورته الهيئة إلى تمكين قضاة التنفيذ من تنفيذ الأوامر القضائية عبر مسار إلكتروني يربط وزارة العدل بالهيئة. يشار إلى أنه تم الربط إلكترونياً بين الهيئة و دوائر التنفيذ والأشخاص المرخص لهم و شركة السوق المالية السعودية (تداول) مطلع عام ٢٠١٦م، وتم إيقاف استقبال الأوامر القضائية الورقية الواردة من دوائر التنفيذ ابتداءً من السادس من شوال للعام ١٤٣٧هـ الموافق ١١ يوليو ٢٠١٦م. وتشير البيانات إلى أن «نافذ» قد ساهم في انخفاض معدل المعاملات الورقية الواردة للهيئة والمتعلقة بالأوامر القضائية بنسبة ٧٥٪ ، كذلك انخفض معدل المعاملات الورقية الصادرة من الهيئة والمتعلقة بالأوامر القضائية بنسبة ٨٠٪. وإلى جانب سرعة إنفاذ الأوامر القضائية، ساهم «نافذ» في زيادة مستوى سرية البيانات والتخلص من الشيكات المصرفية واستبدالها بالتحويل على حساب IBAN دائرة التنفيذ. وقد بلغ عدد الأوامر القضائية الواردة للهيئة إلكترونياً من قضاة التنفيذ عن طريق نظام نافذ ٦٨٤٢٦ (أمر إفصاح وحجز)، ٢٤٢٥٨ (أمر رفع حجز)، ٢ (أمر تنفيذ).

الجدول رقم (٥٧): طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة للهيئة مصنفة بحسب جهة الطلب

الجهة الطالبة	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
وزارة العدل	١٦١٥٨	٩٨,٤٪	٩٩٦٦٦	٩٩,٧٪	٥١٦,٨٪
جهات حكومية أخرى	١٠٨	٠,٧٪	٤٥	٠,٠٪	-٥٨,٣٪
مستثمرون/ورثة	١٥٧	١,٠٪	٢٩٢	٠,٣٪	٨٦,٠٪
الإجمالي	١٦٤٢٣	١٠٠٪	١٠٠٠٠٣	١٠٠٪	٥٠٨,٩٪

ومثلت طلبات الحجز النسبة الكبرى من الطلبات الواردة للهيئة؛ فقد بلغت ٧٠,٠٪ من إجمالي الطلبات الواردة بحسب نوع الطلب (الجدول رقم (٥٨)).

الجدول رقم (٥٨): الطلبات الواردة للهيئة مصنفةً بحسب نوع الطلب

نوع الطلب	عام ٢٠١٥م		عام ٢٠١٦م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
إفصاح	١٧٦٥	٪١٠,٧	١٩١٦	٪١,٩	٪٨,٦
حجز	٨٦٥٤	٪٥٢,٧	٧٠٠٣٧	٪٧٠,٠	٪٧٠٩,٣
رفع حجز	٥٧٩٢	٪٣٥,٣	٢٧٧٦٨	٪٢٧,٨	٪٣٧٩,٤
قسمة تركة	٥٧	٪٠,٣	٣٧	٪٠,٠	٪٣٥,١-
بيع	١٠٦	٪٠,٦	١٤٤	٪٠,١	٪٣٥,٨
أخرى	٤٩	٪٠,٣	١٠١	٪٠,١	٪١٠٦,١
الإجمالي	١٦٤٢٣	٪١٠٠	١٠٠٠٠٣	٪١٠٠	٪٥٠٨,٩

(٥) مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تُراقب الهيئة التزام الأشخاص المرخص لهم بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجلس الهيئة من خلال تنفيذ برامج دورية بمشاركة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد اتخذت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م قرارات تطويرية وإجرائية كان من أهمها:

١. اعتماد تعليمات الحسابات الاستثمارية.

٢. منع المؤسسات الفردية من الاستثمار في صناديق الاستثمار وأي منتجات استثمارية أخرى لدى الأشخاص المرخص لهم أو فتح حسابات استثمارية لها؛ إذ إن المؤسسة الفردية ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن مالكها، ويمكن لمالك المؤسسة تسجيل حساب استثماري باسمه الشخصي.

٣. تعديل الفقرة (١) من المادة العشرين من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبلغ إجمالي عدد الطلبات المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال الواردة للهيئة ٤٥٧ طلباً خلال عام ٢٠١٦م، بنسبة ارتفاع ١١,٢٪ مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (٥٩)).

الجدول رقم (٥٩): الأعمال المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال مصنفةً بحسب نوع المعاملات

نوع المعاملات الواردة	العدد		نسبة التغير
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	
طلبات واردة من الجهات الحكومية	١٢٨	١٨٠	٤٠,٦٪
طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	٢٨٣	٢٧٧	-٢,١٪
الإجمالي	**٤١١**	**٤٥٧**	**١١,٢٪**

الباب السابع

أعمال الأوراق المالية

الفصل الثالث: مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم

بلغت رؤوس الأموال المدفوعة للأشخاص المرخص لهم بنهاية عام ٢٠١٦م ١٥,٩ مليار ريال منخفضةً بنسبة ١,١٪، وبلغت إيراداتهم ٥,٦ مليار ريال، منخفضةً بنسبة ١١,٢٪، وحققوا أرباحاً صافية قدرها ١,٧ مليار ريال منخفضةً بنسبة ٢٥,٧٪ مقارنةً بالعام السابق. ويبين الجدول رقم (٦٠) عدداً من المؤشرات المالية الخاصة بالأشخاص المرخص لهم. ولتسهيل مقارنة بياناتهم المالية، صُنفوا بناءً على هيكل الملكية والوجود الإقليمي وأعمالهم إلى خمسة تصنيفات هي: مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية، ومرخص لهم سعوديون، ومرخص لهم إقليميون، ومرخص لهم دوليون، ومرخص لهم في ممارسة أعمال الترتيب و/أو تقديم المشورة.

وقد حقق الأشخاص المرخص لهم التابعون لبنوك سعودية أرباحاً بلغت ١,٦ مليار ريال، تمثل قرابة ٩٢,٣٪ من إجمالي أرباح الأشخاص المرخص لهم المحققة خلال عام ٢٠١٦م.

الجدول رقم (٦٠): مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم

(مليون ريال)

العنصر	أشخاص مرخص لهم										الإجمالي	
	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية		مرخص لهم سعوديون		مرخص لهم إقليميون		مرخص لهم دوليون		مرخص لهم ترتيب/تقديم مشورة			
	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	٥٢٠٠	٥٢٠٠	٦،٥١٨	٦،٣٦٨	٢٥٣١	٢٥٣١	١٥٨٣	١٥٨٣	٢٦٢	٢٤٠	١٦٠٩٤	١٥٩٢١
إجمالي الأصول	١٣٨٩٥	١٢٥٠٣	١٠١٦٦	١٠٠١١	٣٧٠٠	٢٧٩٠	١٦٨٥	١٦٥٥	٣٩٢	٣١٦	٢٩٨٣٨	٢٧٢٧٤
إجمالي الالتزامات	٤٠٦٥	٢٣٣٣	٢٦٥٦	٢٦٠٩	١١٧٦	٤٨٩	١٥٠	١٤١	١٠٩	٣٤	٨١٥٦	٥٦٠٦
إجمالي حقوق الملكية	٩٨٣٠	١٠١٧٠	٧٥١٠	٧٤٠١	٢٥٢٤	٢٣٠١	١٥٣٥	١٥١٤	٢٨٣	٢٨١	٢١٦٨٢	٢١٦٦٨
الإيرادات	٤١٤٤	٣٥٢٤	١٤٢١	١٤٥٦	٣٢١	٢٦٤	٣١٩	٢٦٨	٩٧	٨٢	٦٣٠١	٥٥٩٤
الأرباح / الخسائر	٢١٠٢	١٥٨٩	١٧٥	١٧٠	٢٦-	٣٨-	٧٠	٣-	٣-	٣	٢٣١٧	١٧٢١

ويوضح الرسم البياني رقم (٢٠) أن نسبة تمثيل الإيرادات من إدارة الأصول تشكل المصدر الأكبر من إجمالي الدخل لعام ٢٠١٦م لدى الأشخاص المرخص لهم الإقليميين والسعوديين والتابعين لبنوك سعودية بنسب ٧٥,٦٪ و٤٧,٤٪ و٣٩,٧٪ على التوالي. ويلاحظ أن إيرادات الأشخاص المرخص لهم الإقليمين لعام ٢٠١٦م جاءت بالسالب، ويعود السبب إلى وجود خسائر محققة كبيرة من استثمارات معدة لغرض المتاجرة لأحد هؤلاء الأشخاص مما أثر بشكل مباشر في إجمالي إيراداتهم.

الرسم البياني رقم (٢٠): نسب توزيع مصادر الإيرادات الرئيسية للأشخاص المرخص لهم

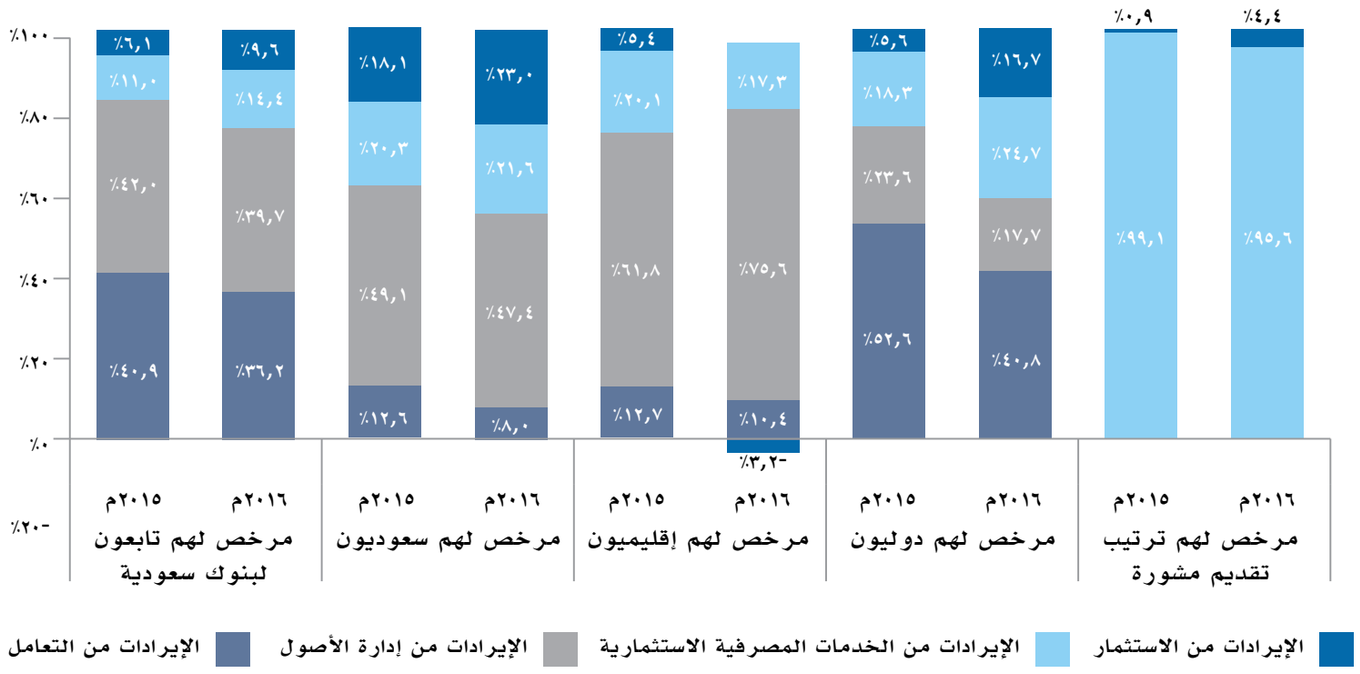

الباب الثامن

الإفصاح المالي للهيئة

(١) الأداء المالي للهيئة

(٢) تقرير مراجعي الحسابات

(٣) قائمة المركز المالي

(٤) قائمة الأداء المالي

(٥) قائمة التدفقات النقدية

(٦) قائمة التغير في صافي الموجودات

(٧) إيضاحات حول القوائم المالية

وفقاً للمادة الثالثة عشرة من نظام السوق المالية، تتكون الموارد المالية لهيئة السوق المالية من المصادر الآتية:

١- المقابل المالي للخدمات والعمولات التي تتقاضاها وفقاً لأحكام هذا النظام واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

٢- بدل استخدام مرافقها، وعائدات أموالها، ومردود بيع أصولها.

٣- الغرامات والجزاءات المالية التي تُفرض على المخالفين لأحكام هذا النظام.

٤- الأموال التي قد تقدمها الحكومة إلى الهيئة.

٥- أي موارد أخرى يقررها المجلس.

ويحدد المجلس المقابل المالي الذي يتعين دفعه للهيئة عن الأمور الآتية:

١- تسجيل الأوراق المالية لدى الهيئة.

٢- إدراج الأوراق المالية في السوق.

٣- تداول الأوراق المالية.

٤- الترخيص لشركات الوساطة، أو مستشاري الاستثمار، والتجديد لهم.

٥- تسجيل صناديق الاستثمار.

وذلك لتمويل جميع نفقاتها الجارية والرأسمالية وغيرها من المصروفات التي تحتاج إليها.

ووفقاً للمادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية تكون للهيئة ميزانية مستقلة تُقدَّم إلى وزير المالية وتُعتمد بحسب الإجراءات النظامية. وبناءً عليه رفعت الهيئة ميزانيتها السنوية إلى معالي وزير المالية.

تتبع الهيئة في تسجيل عملياتها المالية وعرضها على مبدأي النقد (كما في الفقرة (١)) والاستحقاق (كما في الفقرة (٢) والفقرات التي تليها)؛ إذ يتوافق الأساس النقدي مع متطلبات المحاسبة الحكومية، ويتوافق أساس الاستحقاق مع المعايير المحاسبية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمعايير الدولية للقطاع العام.

(أ) الأداء المالي للهيئة:

المتحصلات والمدفوعات حتى ٢٠١٦/١٢/٣١م، كما يلي:

١. المتحصلات (الإيرادات):

ارتفع إجمالي إيرادات الهيئة المحصلة في عام ٢٠١٦ م بنسبة ٤٢,٣٪ مقارنةً بعام ٢٠١٥م أي ما يعادل تقريباً ٢٢٥ مليون ريال (الجدول رقم (٦١) والرسم البياني رقم(٢١)).

الجدول رقم (٦١): إيرادات الهيئة المحصلة (بالريال)

البند	العام		التغير	٪
	٢٠١٥م	٢٠١٦م		
الايرادات المحصلة	٥٣١,٥٠٧,٣١٨	٧٥٦,٠٣٤٩,٠٥٠	٢٢٤,٨٤١,٧٣٢	٤٢,٣٪

الرسم البياني رقم (٢١): إيرادات الهيئة

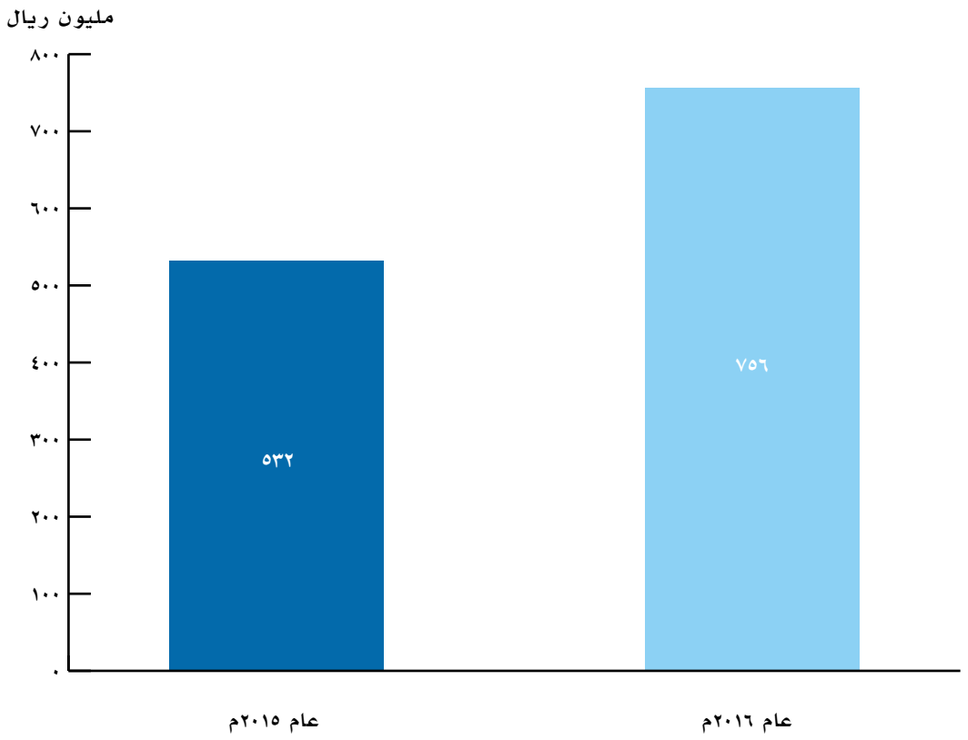

٢. المدفوعات (المصروفات):

بلغ إجمالي المدفوعات (المصروفات) المعتمدة في موازنة الهيئة لعام ٢٠١٦م ٦٠٩ مليون ريال، صُرف منها ما نسبته ٩٢٪ منها أي ما يعادل ٥٥٨ مليون ريال من الموازنة المعتمدة بوفرٍ قارب ٥٠ مليون ريال (الجدول رقم (٦٢) والرسم البياني رقم (٢٢)).

الجدول رقم (٦٢): مقارنة الموازنة مع الفعلي (مصروفات) الهيئة لعام ٢٠١٦م (بالريال)

البند	الموازنة	الفعلي	الوفر	٪
المدفوعات (المصروفات)	٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨	٥٥٨,٥٠٧,٩٧٨	٥٠,٣٠٠,١٠٠	٨,٣٪

الرسم البياني رقم (٢٢): الموازنة ومدفوعات (مصروفات) الهيئة لعام ٢٠١٦م

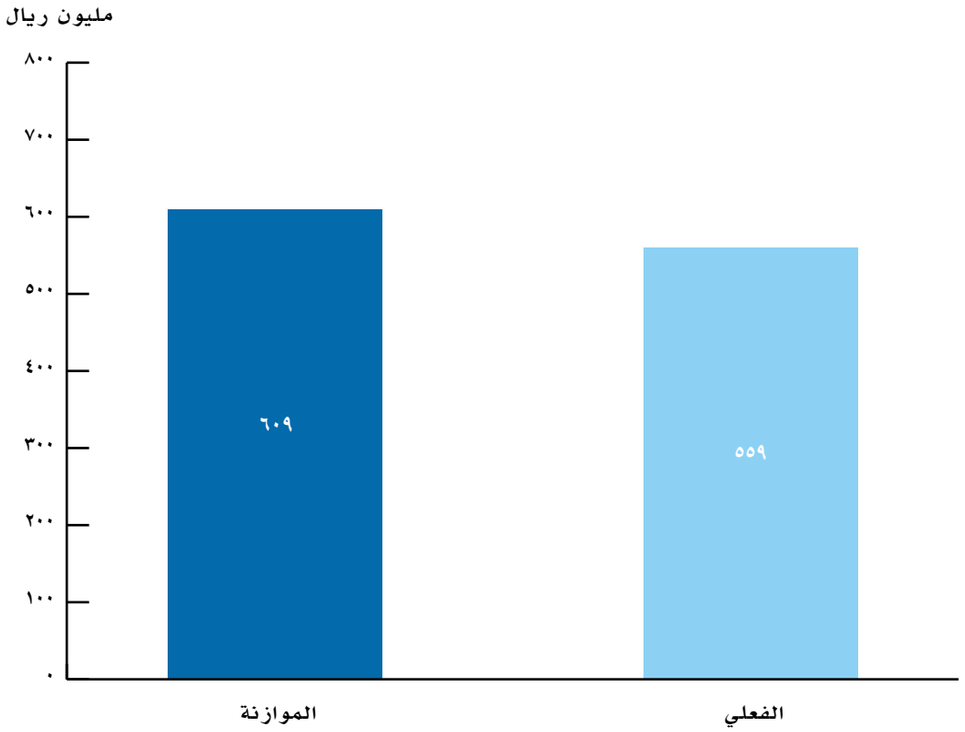

ويوضح الجدول رقم (٦٣) أن المدفوعات الفعلية للهيئة لعام ٢٠١٦م ارتفعت بنسبة ١٣,٥٪ عنها في عام ٢٠١٥م.

الجدول رقم (٦٣): المدفوعات الفعلية للهيئة لعامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م (بالريال)

البند	العام		التغير	٪
	٢٠١٥م	٢٠١٦م		
اجمالي المصروفات	٤٩٢,١٦٧,٣١٢	٥٥٨,٥٠٧,٩٧٨	٦٦,٣٤٠,٦٦٦	١٣,٥٪

و تتلخص بنود المصروفات لعام ٢٠١٦م في ما يلي:

- **مصروفات الموظفين:**

صرفت الهيئة ما نسبته ٩٩٪ من الموازنة المعتمدة لعام ٢٠١٦م لمصروفات الموظفين مما حقق وفراً قدره ٤ مليون ريال (الجدول رقم(٦٤)).

الجدول رقم (٦٤): مقارنة الموازنة مع مصروفات موظفي الهيئة لعام ٢٠١٦م (بالريال)

البند	الموازنة	الفعلي	الوفر	٪
مصروفات الموظفين	٤٢١,٣٥٨,٢٢٩	٤١٧,٠٥٩,٤٧٣	٤,٢٩٨,٧٥٦	١,٠٪

- **المصروفات العمومية والإدارية:**

حققت الهيئة وفراً في إجمالي المصروفات العمومية والإدارية بنسبة ٢٧,٥٪ بنهاية العام المالي ٢٠١٦م مقارنة بالموازنة المعتمدة (الجدول رقم (٦٥)).

الجدول رقم (٦٥): مقارنة الموازنة مع المصروفات العمومية والإدارية للهيئة لعام ٢٠١٦م (بالريال)

البند	الموازنة	الفعلي	الوفر	٪
المصروفات العمومية و الإدارية	١٥٩,٥٧٢,٧٤٤	١١٥,٦٤١,٣٩٣	٤٣,٩٣١,٣٥١	٢٧,٥٪

- **المصروفات الرأسمالية:**

صرفت الهيئة ما نسبته ٩٢,٦٪ من الموازنة المعتمدة للمصروفات الرأسمالية، وبذلك تكون قد حققت وفراً نسبته ٧,٤٪ أي ما يعادل ٢ مليون ريال (الجدول رقم (٦٦)).

الجدول رقم (٦٦): مقارنة الموازنة مع المصروفات الرأسمالية للهيئة لعام ٢٠١٦م (بالريال)

البند	الموازنة	الفعلي	الوفر	٪
المصروفات الرأسمالية	٢٧,٨٧٧,١٠٥	٢٥,٨٠٧,١١٢	٢,٠٦٩,٩٩٣	٧,٤٪

كي بي ام جي الفوزان وشركاه محاسبون
ومراجعون قانونيون
برج كي بي ام جي
طريق صلاح الدين الأيوبي
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون +٩٦٦ ١١ ٨٧٤ ٨٥٠٠
فاكس +٩٦٦ ١١ ٨٧٤ ٨٦٠٠
إنترنت www.kpmg.com
رقم الترخيص ٤٦/١١/٣٢٣ بتاريخ ١٤١٢/٩/٧ هـ

الخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

الرياض المكتب الرئيسي:
ص ب: ٨٣٠٦ الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ (١١) ٤٧٨٤٠٠٩
فاكس: +٩٦٦ (١١) ٤٧٧٤٩٢٤
سجل رقم (٥٣٦)
www.alkharashicaa.com
general@alkharashicaa.com

مكتب جدة:
ص ب: ١٣٧٣٣ جدة ٢١٤١٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ (١٢) ٦٦١٤ ٢٤٢
فاكس: +٩٦٦ (١٢) ٦٦٨١ ٤٥٠

Correspondent of
MAZARS

تقرير مراجع الحسابات

السادة / أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الهيئة
هيئة السوق المالية
الرياض - المملكة العربية السعودية

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لهيئة السوق المالية («الهيئة») والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وقوائم الأداء المالي والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) المعتبرة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

تعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بشكل عادل وفقاً لأسس الإعداد المبينة بإيضاح (٢) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية وكذلك عن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما أن الإدارة قدمت لنا كافة المعلومات والإيضاحات التي طلبناها للقيام بمراجعة هذه القوائم المالية.

مسئولية مراجعي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية وتتطلب تلك المعايير التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقديرنا بما في ذلك تقييمنا لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ. وعند قيامنا بتقييم هذه المخاطر نأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية الخاص بإعداد وعرض قوائم مالية عادلة للمنشأة بغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. كما تتضمن أعمال المراجعة تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي استخدمتها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة بحيث يمكن الإعتماد عليها كأساس لإبداء رأينا.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه محاسبون
ومراجعون قانونيون
برج كي بي ام جي
طريق صلاح الدين الأيوبي
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون +٩٦٦ ١١ ٨٧٤ ٨٥٠٠
فاكس +٩٦٦ ١١ ٨٧٤ ٨٦٠٠
إنترنت www.kpmg.com
رقم الترخيص ٤٦/١١/٣٢٣ بتاريخ ١٤١٢/٩/٧ هـ

الخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

الرياض المكتب الرئيسي:
ص ب: ٨٣٠٦ الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ (١١) ٤٧٨٤٠٠٩
فاكس: +٩٦٦ (١١) ٤٧٧٤٩٢٤
سجل رقم (٥٣٦)
www.alkharashicaa.com
general@alkharashicaa.com

مكتب جدة:
ص ب: ١٣٧٣٣ جدة ٢١٤١٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ (١٢) ٦٦١٤ ٢٤٢
فاكس: +٩٦٦ (١٢) ٦٦٨١٤ ٤٥٠

Correspondent of
MAZARS

الرأي

وفي رأينا، أن القوائم المالية ككل:

تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة السوق المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لأسس الإعداد المبينة بإيضاح (٢) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية.

عن/ كي.بي.ام.جي. الفوزان وشركاه

عبد اللّه حمد الفوزان
ترخيص رقم ٣٤٨

عن/ الخراشي وشركاه

سليمان عبد اللّه الخراشي
ترخيص رقم ٩١

التاريخ: ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ
الموافق: ٢٣ مارس ٢٠١٧م

(٣) قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

	إيضاح	ريال سعودي	
		٢٠١٦م	٢٠١٥م
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
النقد وما في حكمه	٤	١,٣٩٢,٧٣٢,٨٩٠	١,١٩٤,٨٩١,٨١٨
ذمم مدينة	٥	١٧,٣٠٥,٨٩٤	١٣,٤٩٢,٦٤٩
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى	٦	٧٨,٦٤٧,٧٦٨	٥٨,٦٣١,٤٤٨
مجموع الموجودات المتداولة		١,٤٨٨,٦٨٦,٥٥٢	١,٢٦٧,٠١٥,٩١٥
الموجودات غير المتداولة			
مشروعات تحت التنفيذ	٧	١,٧١٦,٤٧٣,٨٥٢	١,٧١٢,٨٩٥,٣٦٨
ممتلكات ومعدات، صافي	٨	٥٥٥,٧٣٦,٢٩٨	٥٥٨,١٢٧,٨٨٩
مجموع الموجودات غير المتداولة		٢,٢٧٢,٢١٠,١٥٠	٢,٢٧١,٠٢٣,٢٥٧
مجموع الموجودات		٣,٧٦٠,٨٩٦,٧٠٢	٣,٥٣٨,٠٣٩,١٧٢
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	٩	١,٣٧١,٤٠٨	١,٩١٣,٩٥٤
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	١٠	٦٤,٢٢٤,٢٥١	٦٧,٣٩٨,٤٦٦
مجموع المطلوبات المتداولة		٦٥,٥٩٥,٦٥٩	٦٩,٣١٢,٤٢٠
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	١١	١٨٠,٦٧٤,٦٩٦	١٦٢,٨٢٣,٢٨٥
مجموع المطلوبات غير المتداولة		١٨٠,٦٧٤,٦٩٦	١٦٢,٨٢٣,٢٨٥
مجموع المطلوبات		٢٤٦,٢٧٠,٣٥٥	٢٣٢,١٣٥,٧٠٥
صافي الموجودات		٣,٥١٤,٦٢٦,٣٤٧	٣,٣٠٥,٩٠٣,٤٦٧
صافي الموجودات			
إحتياطي نفقات	١٢	٦١٢,٩٧٧,٧٨٤	٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨
إحتياطي عام	١٢	٧٧٩,٧٥٥,١٠٦	٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠
فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكمة	١٣	٢,١٢١,٨٩٣,٤٥٧	٢,١١١,٠١١,٦٤٩
		٣,٥١٤,٦٢٦,٣٤٧	٣,٣٠٥,٩٠٣,٤٦٧

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٩) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

(٤) قائمة الأداء المالي

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

	إيضاح	ريال سعودي	
		٢٠١٦م	٢٠١٥م
الإيرادات			
عمولة تداول الأسهم		٤٩٤,٨٧٣,٨٤٢	٢٩٩,٠١٠,٣١٤
خدمات الهيئة الخاصة بخدمات تداول الاخرى		١٠٤,١٢١,٨٨٢	١٠٣,٦٥٥,١٤٣
خدمات وأنشطة الهيئة		١٩,٠٤١,٥٩٥	٢٢,٣٥٧,٢٧٥
مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية		١١٤,٩٣٥,٥٥٩	٩٢,١١٩,٤٦٨
مجموع الإيرادات		٧٣٢,٩٧٢,٨٧٨	٥١٧,١٤٢,٢٠٠
المصروفات			
رواتب ومزايا الموظفين وما في حكمها	١٤	٣٩١,٩١٦,٣٠١	٣٧٦,٩٥٤,٢٣٦
تدريب وإبتعاث الموظفين		٤٣,٥٩٦,٢٣٤	٣٧,١٢٤,٢٤٦
أتعاب مهنية واستشارية		٢٢,٧٨٠,٧١٥	٢٥,٦٦٣,٣٧٣
مصروفات عمومية وإدارية	١٥	٧٨,٠٢٢,١٠٠	٧٣,٧١٤,٢٥٠
إستهلاكات	٨	١٨,١٦٢,٦٢٣	٢٧,٦٣٦,٢١٦
مجموع المصروفات		٥٥٤,٤٧٧,٩٧٣	٥٤١,٠٩٢,٣٢١
الفائض (العجز) من الأعمال الرئيسة		١٧٨,٤٩٤,٩٠٥	(٢٣,٩٥٠,١٢١)
إيرادات ومصروفات اخرى، صافي	١٦	٣٠,٢٢٧,٩٧٥	١٠,٣٦٧,٤٥٤
صافي فائض (عجز) الإيرادات عن المصروفات للسنة		٢٠٨,٧٢٢,٨٨٠	(١٣,٥٨٢,٦٦٧)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٩) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

(٥) قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

	إيضاح	ريال سعودي	
		٢٠١٦م	٢٠١٥م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي فائض (عجز) الايرادات عن المصروفات		٢٠٨,٧٢٢,٨٨٠	(١٣,٥٨٢,٦٦٧)
تعديلات لتسوية صافي فائض (عجز) فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة مع صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
استهلاكات		١٨,١٦٢,٦٢٣	٢٧,٦٣٦,٢١٦
خسائر بيع ممتلكات ومعدات		٣٧٤,٩٤١	١٥٦,٣٧٢
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		٣٣,٢٤١,٨٢٥	٢٨,٩٤٧,٢٧٨
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ذمم مدينة		(٣,٨١٣,٢٤٥)	٦,٨٩٩,٩٠٤
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى		(٢٠,٠١٦,٣٢٠)	٧,١١٥,٩٥٢
ذمم دائنة		(٥٤٢,٥٤٦)	١,٤٢٢,٥٢٨
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى		(٤,٠٠٦,٥٢٣)	١٢,٠٦١,٨١٠
المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة		(١٥,٣٩٠,٤١٤)	(٣,٦٧٦,٧١٣)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		٢١٦,٧٣٣,٢٢١	٦٦,٩٨٠,٦٨٠
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية			
إضافات ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ		(١٩,٠٥٢,٣٠٨)	(٢٧,٦٤٤,٧٦٤)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		١٦٠,١٥٩	٤,٠٩٠
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(١٨,٨٩٢,١٤٩)	(٢٧,٦٤٠,٦٧٤)
صافي الزيادة في النقد		١٩٧,٨٤١,٠٧٢	٣٩,٣٤٠,٠٠٦
النقد وأرصدة لدى البنوك في أول السنة		١,١٩٤,٨٩١,٨١٨	١,١٥٥,٥٥١,٨١٢
النقد وأرصدة لدى البنوك في آخر السنة		١,٣٩٢,٧٣٢,٨٩٠	١,١٩٤,٨٩١,٨١٨
المعاملات الغير نقدية			
إضافات مشاريع تحت التنفيذ غير مدفوعة		٨٣٢,٣٠٨	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٩) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

(٦) قائمة التغير في صافي الموجودات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

	ريال سعودي				
	احتياطي نفقات	احتياطي عام	الفائض النقدي	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥م	٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣	٥٩٦,٢١٩,٥٥٩		٢,١٦٣,٩٣٤,٣٢٢	٣,٣١٩,٤٨٦,١٣٤
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات	-	-	-	(١٣,٥٨٢,٦٦٧)	(١٣,٥٨٢,٦٦٧)
إحتياطيات أول السنة المحولة إلى فائض					
الإيرادات عن المصروفات المتراكم	(٥٥٩,٣٣٢,٢٥٣)	(٥٩٦,٢١٩,٥٥٩)	-	١,١٥٥,٥٥١,٨١٢	-
الفائض النقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م	-	-	١,١٩٤,٨٩١,٨١٨	(١,١٩٤,٨٩١,٨١٨)	-
المحول إلى احتياطي نفقات	٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨	-	(٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨)	-	-
المحول إلى احتياطي عام	-	٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠	(٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠)	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م	٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨	٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠	-	٢,١١١,٠١١,٦٤٩	٣,٣٠٥,٩٠٣,٤٦٧
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦م	٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨	٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠	-	٢,١١١,٠١١,٦٤٩	٣,٣٠٥,٩٠٣,٤٦٧
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات				٢٠٨,٧٢٢,٨٨٠	٢٠٨,٧٢٢,٨٨٠
إحتياطيات أول السنة المحولة إلى فائض					-
الإيرادات عن المصروفات المتراكم	(٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨)	(٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠)		١,١٩٤,٨٩١,٨١٨	-
الفائض النقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م			١,٣٩٢,٧٣٢,٨٩٠	(١,٣٩٢,٧٣٢,٨٩٠)	-
المحول إلى احتياطي نفقات	٦١٢,٩٧٧,٧٨٤		(٦١٢,٩٧٧,٧٨٤)		-
المحول إلى احتياطي عام		٧٧٩,٧٥٥,١٠٦	(٧٧٩,٧٥٥,١٠٦)		-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	٦١٢,٩٧٧,٧٨٤	٧٧٩,٧٥٥,١٠٦	-	٢,١٢١,٨٩٣,٤٥٧	٣,٥١٤,٦٢٦,٣٤٧

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٩) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

(٧) إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

١- التنظيم والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ٢ جمادى الثاني ١٤٢٤هـ الموافق ١ اغسطس ٢٠٠٣م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية». وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت فى تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكى الكريم رقم أ / ١١٤ وتاريخ ١٣جمادى الأول ١٤٢٥هـ الموافق ١ يوليو ٢٠٠٤م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية هي هيئة حكومية ذات إستقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وتكون الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.
- العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٢٠٠٤/٥/٢ وتاريخ ٢٣جمادى الثاني ١٤٢٥هـ الموافق ٩ اغسطس ٢٠٠٤م تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة (الموافق ١ يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية (الموافق ٣١ ديسمبر).

٢- أسس الإعداد

المعايير المحاسبية المطبقة

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين وعرض القوائم المالية الرئيسية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام .

أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية للهيئة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية على أساس مبدأ الاستحقاق، ومفهوم الاستمرارية.

عملة العرض والنشاط

يتم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل عملة النشاط.

استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب اعداد القوائم المالية استخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر في تطبيق السياسات وعلى المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والايرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على أساس مستمر. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت علي جميع الفترات المعروضة. ثم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للتتماشي مع عرض السنة الحالية.

النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من أرصدة حسابات الهيئة الجارية والودائع لدى البنوك والنقد في الصندوق والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة ذات الاستحقاق الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل والمتاحة دون أي قيود.

الذمم المدينة التجارية

تظهر الذمم المدينة التجارية بمبلغ الفاتورة الأصلي، وفقا لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الخامسة عشر تعد أي أموال مستحقة للهيئة على الغير أموالاً عامة، وتتمتع بالمعاملة نفسها التي تتمتع بها الديون المستحقة للخزانة العامة، ويتم تحصيلها طبقاً لإجراءات تحصيل الديون المستحقة للخزانة العامة.

الممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الإستهلاك المتراكم والخسارة المتراكمة للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الأصل. يتم رسملة تكاليف التمويل للقروض التي استخدمت مباشرة لتمويل

إنشاء الموجودات خلال الفترة الزمنية اللازمة لاستكمال تلك الموجودات وإعدادها للاستخدامات المحدد لها.

يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في بند الممتلكات والآلات والمعدات. ويتم قيد جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل عند تكبدها.

يتم تحميل الإستهلاك على قائمة الدخل واحتسابه بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من الممتلكات والآلات والمعدات. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات التي سيتم إهلاكها:

	السنوات
مباني	٣٣,٣٣
ديكورات وتحسينات	٥
أثاث ومعدات مكتبية	٥ – ١٠
سيارات	٤
أجهزة وبرامج حاسب آلي	٣ – ٥

ذمم دائنة ومستحقات

يتم اثبات المطلوبات بالمبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تم إصدار فواتير بها من قبل المورد أم لا.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص إذا ظهر نتيجة لأحداث سابقة أن لدى الهيئة التزام حالي نظامي أو تعاقدي يمكن تقدير مبلغه بشكل موثوق ومن المحتمل أن يتطلب تدفقات خارجة لمنافع اقتصادية لتسوية هذا الالتزام.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقا للسياسات الداخلية للهيئة بواقع شهر للخمس سنوات الأولى وشهر ونصف اعتبارا من السنة السادسة لخدمة الموظف لدى هيئة السوق المالية وذلك وفقاً لقرار مجلس الهيئة رقم ٢٠٠٥/١١٣/٣ وتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥م، ويتم تحميل المكون من المخصص خلال الفترة المالية على قائمة الأداء المالي ويتم احتساب هذا الالتزام على أساس المزايا المقررة التي يستحقها الموظف حال تركه العمل في تاريخ قائمة المركز المالي.

الاحتياطيات

وفقا لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الرابعة عشر تقوم الهيئة نهاية كل سنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد إقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (إحتياطى النفقات) من الفائض النقدي، كما يتم تكوين (احتياطي عام) من الفائض النقدي المتبقي بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة.

تحقق الإيرادات

يتم تسجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم استلامها من شركة السوق المالية السعودية (تداول). تتحقق إيرادات تداول عند تقديم الخدمة وإصدار الفاتورة للعميل وفقاً لمبدأ الاستحقاق. حددت حصة الهيئة بواقع ٥٠٪ من إجمالي إيرادات التداول والخدمات الأخرى المرتبطة بناءاً على القرارات الحكومية الصادرة في هذا الشأن والتى أقرت من قبل معالي رئيس هيئة السوق المالية في تاريخ ٢٥جمادى الأول ١٤٢٧هـ الموافق ٢١ يونيو ٢٠٠٦م ومن قبل مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١-٣٠-٢٠١٠) وتاريخ ٣ ذي الحجة ١٤٣١هـ الموافق ٩ نوفمبر ٢٠١٠م. يتم إثبات إيرادات الهيئة الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق فيما عدا مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية فيتم تسجيلها عند التحصيل.

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قرار رقم (٢-٨٢-٢٠١٦) وتاريخ ٢١ رمضان ١٤٣٧هـ الموافق ٢٦ يونيو٢٠١٦م بتعديل حصة الهيئة من إيرادات التداول من ٠,٩ نقطة أساس لتكون ٤,١ نقطة أساس من قيمة الصفقة المنفذة على أن يعاد النظر لاحقاً في توزيع عمولة التداول.

مصروفات عمومية وإدارية

تشتمل المصروفات العمومية والإدارية على التكاليف المباشرة وغير المباشرة كما هو مطلوب وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

العملات الأجنبية

تمسك الهيئة حساباتها بالريال السعودي. يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية كما في تاريخ قائمة المركز المالي إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في نهاية السنة. إن المكاسب والخسائر الناتجة عن التسديدات أو تحويل العملات الأجنبية يتم إدراجها ضمن قائمة الأداء المالي.

٤- نقد وأرصدة لدى البنوك

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
النقد		-
حسابات جارية لدى البنوك	١٩,٧٣٢,٨٩٠	٣,٣٩١,٨١٨
ودائع لأجل *	١,٣٧٣,٠٠٠,٠٠٠	١,١٩١,٥٠٠,٠٠٠
	١,٣٩٢,٧٣٢,٨٩٠	١,١٩٤,٨٩١,٨١٨

تتمثل الودائع لأجل/ تحت الطلب في الأرصدة المودعة لدى بنوك محلية في تاريخ القوائم المالية لمدة تتراوح ما بين شهرين إلى تسعة أشهر وقد تم الاعتراف في قائمة الأداء المالي بإجمالي إيراد عن الودائع بمبلغ ٣٢,٩٥ مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (٢٠١٥م: ١٠,٨٢ مليون ريال سعودي).

٥- ذمم مدينة

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
شركة السوق المالية السعودية (تداول)	١٦,٣٥٨,١٦٣	١١,٩٠٤,٧٤٤
آخرون	٩٤٧,٧٣١	١,٥٨٧,٩٠٥
	١٧,٣٠٥,٨٩٤	١٣,٤٩٢,٦٤٩

يتمثل الرصيد المستحق على شركة السوق المالية السعودية (تداول) (طرف ذو علاقة) بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والخدمات الأخرى وكذا تحصيلها من قبل تداول نيابة عن الهيئة.

وفقا لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع شركة السوق المالية السعودية (تداول) لإشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- يدير السوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يعين بقرار من مجلس الوزراء وبترشيح من رئيس مجلس الهيئة، يختارون من بينهم رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس على أن تكون مدة عضوية مجلس إدارة السوق ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أو أكثر.
- تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجلس إدارة السوق وكيفية اتخاذ القرارات فيه، وخطط تسيير أعمال مجلس الإدارة، والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

يعين مجلس إدارة السوق مديراً تنفيذياً له بعد أخذ موافقة مجلس الهيئة، ويحظر على المدير المعين أن يقوم بأي عمل حكومي أو تجاري آخر، أو أن تكون له مصلحة أو ملكية في أي شركة وساطة في السوق ويكون إعفاء المدير التنفيذي من منصبه بقرار من مجلس إدارة السوق.

تبلغ المعاملات الجوهرية مع شركة السوق المالية السعودية (تداول) والمبالغ المتعلقة بها خلال الفترتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر كانت كما يلي:

	طبيعة العلاقة	ريال سعودي	
		٢٠١٦م	٢٠١٥م
إيرادات الهيئة المحصلة عن طريق تداول	علاقة إشرافية وتنظيمية	٥٩٥,٧٩٦,٧٣٠	٤٠٤,١٠٥,٠٧٨
سداد تداول مدفوعات نيابة عن الهيئة	علاقة إشرافية وتنظيمية	-	٣٧٨,٤٦٦
سداد الهيئة مدفوعات نيابة عن تداول	علاقة إشرافية وتنظيمية	٨٣٥,٥٤٨	٢,٦٣٣,٣٥٢

٦- دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
قروض الموظفين	٢٧,٥٩٠,٥٩٠	٢٥,٢١٨,٦٤٤
مصروفات مدفوعة مقدماً	٢٤,٦٨٦,٤٨٣	٢٠,٤٠٦,٨٠٠
إيرادات مستحقة	١٢,٤٦٦,٦٤٥	٨,٤٤٦,٤٢٨
دفعات مقدمة للموردين	١١,٤٥٠,٦١٧	٢,٥٠٠,٠٠٠
تأمينات لدى الغير	٦٣٦,٤٦٥	٦٣٦,٤٦٥
أرصدة مدينة أخرى	١,٨١٦,٩٦٨	١,٤٢٣,١١١
	٧٨,٦٤٧,٧٦٨	٥٨,٦٣١,٤٤٨

٧- مشروعات تحت التنفيذ

	ريال سعودي			
	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦م	الإضافات خلال السنة	المحول إلى الممتلكات والمعدات	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م
دفعات مقدمة مقابل أراضي (أ)	١٨٧,١٤٣,٤٤٦	-	-	١٨٧,١٤٣,٤٤٦
دفعات مقدمة للمقاولين (ب)	٢٩٤,٥٤٣,٨٤٤	-	-	٢٩٤,٥٤٣,٨٤٤
مقر الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي (ج)	١,٢٩٧,١٦٢,٥٩٢	-	-	١,٢٩٧,١٦٢,٥٩٢
تجهيزات أدوار الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي	٦٩٤,٥٦٨	-	-	٦٩٤,٥٦٨
أثاث وتجهيزات	-	٧,٢٣٣,٦٧٩		٧,٢٣٣,٦٧٩
أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى	٢١,٥٧٣,٩٥١	٨,٧٩٨,١١٢	(١٢,٤٥٣,٣٠٧)	١٧,٩١٨,٧٥٦
يخصم				
مقاولون، ضمانات حسن تنفيذ	(٨٨,٢٢٣,٠٣٣)	-	-	(٨٨,٢٢٣,٠٣٣)
	١,٧١٢,٨٩٥,٣٦٨	١٦,٠٣١,٧٩١	(١٢,٤٥٣,٣٠٧)	١,٧١٦,٤٧٣,٨٥٢

(أ) تمثل الدفعات المقدمة مقابل أراضي البالغة ١٨٧ مليون ريال سعودي دفعة مقدمة من قيمة أرض مشروع إنشاء مقر هيئة السوق المالية وإنشاء الأكاديمية المالية فى مركز الملك عبدالله المالي ، تتضمن مبلغ ١٧٠ مليون ريال سعودي مسددة نقداً إلى المؤسسة العامة للتقاعد (مالكة الأرض) ومبلغ ١٧ مليون ريال سعودي عبارة عن تكاليف المخطط العام للمشروع والمدفوعة من قبل الهيئة نيابة عن المؤسسة ، علماً بأنه سيتم تحديد السعر النهائي للأرض وتسوية قيمتها عند الإنتهاء من تطويرها وتحديد التكلفة النهائية للمتر المربع بعد التطوير .

(ب) تمثل الدفعات المقدمة للمقاولين البالغة ٢٩٥ مليون ريال سعودي قيمة الدفعات المقدمة المسددة للمستشارين والمقاولين الذين أسند إليهم تنفيذ وإنشاء مبنى الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي الذي تم نقل ملكيته إلى المؤسسة العامة للتقاعد.

واستنادا إلى ما تقدم في الفقرة (ب) أعلاه، فقد تم خصم قيمة الالتزامات المتعلقة بالمبلغ المحتجزة من المقاولون كضمان حسن تنفيذ والبالغة ٨٨ مليون ريال سعودي.

(ج) إن تفاصيل تكلفة مقر الهيئة في مركز الملك عبدالله المالي كما في ٣١ ديسمبر كانت كما يلي:

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
الأعمال الإنشائية	١,٠٢٦,٨١٢,٥٥٢	١,٠٢٦,٨١٢,٥٥٢
تصميم واستشارات	٢٥٣,٢٤٢,٢٣٧	٢٥٣,٢٤٢,٢٣٧
أخرى	١٧,١٠٧,٨٠٣	١٧,١٠٧,٨٠٣
	١,٢٩٧,١٦٢,٥٩٢	١,٢٩٧,١٦٢,٥٩٢

بتاريخ ١ ذي الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ١٧ ديسمبر ٢٠١٢م صدر الأمر السامي الكريم رقم ٥١٧٢٨ الذي يقضي بإحالة ملكية مبنى مقر هيئة السوق المالية قيد التنفيذ بمركز الملك عبدالله المالي إلى مؤسسة العامة للتقاعد (المؤسسة) ليضاف إلى المباني التي تمتلكها وتشرف عليها في المركز، وبإمكان هيئة السوق المالية (الهيئة) عند انتهاء العمل في المبنى إما أن تستأجر ما تحتاجه من المبنى أو تمتلك جزئياً المساحة التي تكفيها، وبناءً على ذلك تم تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة والمؤسسة، بالإضافة إلى جهة محايدة متخصصة كطرف ثالث وذلك للوصول إلى تسوية ملائمة.

بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٤٣٣هـ الموافق ٢٦ يناير ٢٠١٣م أبرمت الاتفاقية بين المؤسسة والهيئة من خلال لجنة مشتركة من الطرفين وشركة دار الدراسات العمرانية (طرف متخصص محايد). واتفق الطرفان وبمقتضى الأمر السامي على إحالة ملكية المبنى من الهيئة إلى المؤسسة اعتباراً من تاريخ ١٤ نوفمبر٢٠١٢م، وأن يتم تحويل حقوق ومنافع ومسؤوليات والتزامات الهيئة فيما يتعلق بالمشروع إلى المؤسسة. فيما يتعلق بالفترة من بداية المشروع حتى نهاية يوم ١٤ نوفمبر٢٠١٢م ، تتحمل الهيئة المسؤولية عن جميع أعمال الإدارة والدفعات المتعلقة بالمشروع والتي تستحق خلال هذه الفترة. يقوم الطرفان عند التسليم الابتدائي للمشروع بتوقيع اتفاقية الشراء النهائية (سعر شراء المساحة المخصصة للهيئة وهي ٣٣٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) للأدوار من ٥٢ إلى ٧٣ في المبنى. بحيث إذا تجاوزت التكلفة التي تحملتها الهيئة في المشروع تكلفة المساحة التي ستتملكها، فإن المؤسسة في هذه الحالة تدفع الفرق للهيئة، والعكس صحيح وذلك باستثناء المبالغ التي قامت الهيئة بإنفاقها لتجهيز الأدوار العشرين والتي بلغت ٦٩٥ ألف ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (٢٠١٥م: ٦٩٥ ألف ريال سعودي).

٨- ممتلكات ومعدات، صافي

	ريال سعودي							
	أراضي	مباني	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية	سيارات	أجهزة وبرامج حاسب آلي	المجموع	٢٠١٥
التكلفة								
١ يناير ٢٠١٦م	٤١٢,٠٤٦,٦٣٥	١٣٢,٣٠٠,٠٢٠	٦٣,٠١٢,٢٠٦	٦٠,٧٦٧,٩٨٧	٣,٩٩٣,٩٠٠	١٠٢,٥٨٩,١٦٨	٧٧٤,٧٠٩,٩١٦	٧٧٠,٠٥٣,٦٢١
الإضافات	-	-	٧٦٤,١٣٢	١,٦٨٣,٢١٧	٤٠٠,٠٠٠	١,٠٠٥,٤٧٦	٣,٨٥٢,٨٢٥	٣,٣١٣,٦٥٣
المحول من المشروعات تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	١٢,٤٥٣,٣٠٧	١٢,٤٥٣,٣٠٧	٤,١١٤,٢٢٢
الاستبعادات	-	-	(١,١٢٧,٥٢٦)	(١,٧٤٦,٢٧١)	(١,٢٢٤,٩٥٠)	(١,٦٠٦,٠٧٥)	(٥,٧٠٤,٨٢٢)	(٢,٧٧١,٥٨٠)
٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	٤١٢,٠٤٦,٦٣٥	١٣٢,٣٠٠,٠٢٠	٦٢,٦٤٨,٨١٢	٦٠,٧٠٤,٩٣٣	٣,١٦٨,٩٥٠	١١٤,٤٤١,٨٧٦	٧٨٥,٣١١,٢٢٦	٧٧٤,٧٠٩,٩١٦
الاستهلاك المتراكم								
١ يناير ٢٠١٦م	-	١٥,٥٤٥,٢٥٢	٥٦,٩٤٧,٤٩٧	٥٠,٨٢٤,٩٢٤	٣,٢٠٩,٥٢٣	٩٠,٠٥٤,٨٣١	٢١٦,٥٨٢,٠٢٧	١٩١,٥٥٦,٩٢٩
إستهلاك السنة	-	٣,٩٦٩,٠٠٠	٢,٢٣٥,٥٥٣	٤,٧٦٧,٧٦٢	٢٣٠,٢٠٧	٦,٩٦٠,١٠١	١٨,١٦٢,٦٢٣	٢٧,٦٣٦,٢١٦
إستبعادات	-	-	(١,١٢٧,٥٢٦)	(١,٦٩٥,٧٧٦)	(٧٤٥,٧٨١)	(١,٦٠٠,٦٣٩)	(٥,١٦٩,٧٢٢)	(٢,٦١١,١١٨)
٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	-	١٩,٥١٤,٢٥٢	٥٨,٠٥٥,٥٢٤	٥٣,٨٩٦,٩١٠	٢,٦٩٣,٩٤٩	٩٥,٤١٤,٢٩٣	٢٢٩,٥٧٤,٩٢٨	(٢١٦,٥٨٢,٠٢٧)
صافي القيمة الدفترية								
٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	٤١٢,٠٤٦,٦٣٥	١١٢,٧٨٥,٧٦٨	٤,٥٩٣,٢٨٨	٦,٨٠٨,٠٢٣	٤٧٥,٠٠١	١٩,٠٢٧,٥٨٣	٥٥٥,٧٣٦,٢٩٨	
٣١ ديسمبر ٢٠١٥م	٤١٢,٠٤٦,٦٣٥	١١٦,٧٥٤,٧٦٨	٦,٠٦٤,٧٠٩	٩,٩٤٣,٠٦٣	٧٨٤,٣٧٧	١٢,٥٣٤,٣٣٧		٥٥٨,١٢٧,٨٨٩

*** يتم حاليا التنسيق بين الهيئة وفرع وزارة المالية بمنطقة مكة المكرمة لإنهاء اجراءات نقل ملكية أرض الهيئة الواقعة بمدينة جدة إلى (مصلحة املاك الدولة – وزارة المالية) والمقيدة ضمن أصول الهيئة بالقيمة الدفترية (٢٩٧ مليون ريال).

٩- ذمم دائنة

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
موردي خدمات	٩٢٨,٥٩٨	١,٨٥٠,٤٤٠
أخرى	٤٤٢,٨١٠	٦٣,٥١٤
	١,٣٧١,٤٠٨	١,٩١٣,٩٥٤

١٠- مستحقات وأرصدة دائنة أخرى

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
مستحقات موظفين	٤٤,٨٣٦,٩٠٧	٤٥,٤٥٩,١٧٣
مصروفات مستحقة	٩,٦٥٩,٥٥٢	١٢,٧٣٨,٢٨٦
إيرادات مقدمة	٨,٤٦٢,٢٤١	٨,٩٥١,٢٤٥
أخرى	١,٢٦٥,٥٥١	٢٤٩,٧٦٢
	٦٤,٢٢٤,٢٥١	٦٧,٣٩٨,٤٦٦

١١- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
الرصيد في ١ يناير	١٦٢,٨٢٣,٢٨٥	١٣٧,٥٥٢,٧٢٠
المخصص المكون خلال السنة	٣٣,٢٤١,٨٢٥	٢٨,٩٤٧,٢٧٨
المسدد خلال الفترة	(١٥,٣٩٠,٤١٤)	(٣,٦٧٦,٧١٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٨٠,٦٧٤,٦٩٦	١٦٢,٨٢٣,٢٨٥

١٢- احتياطيات

تطبيقا للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية فقد قامت الهيئة في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م بتكوين احتياطي نفقات واحتياطي عام كما يلي:

- تقوم الهيئة في نهاية السنة المالية وقبل تحويل الفائض من الموارد إلى وزارة المالية بتكوين احتياطي نفقات يعادل قيمة المصروفات المقدرة التي من المتوقع أن تتكبدها الهيئة العام التالي للقوائم المالية، وعليه تم تكوين احتياطي نفقات خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بقيمة ٦١٣ مليون ريال سعودي (٢٠١٥م: ٦٠٩ مليون ريال سعودي) ولم يتم تحويل أي مبالغ إلى وزارة المالية كما في التاريخ المذكور لعدم وجود فائض نقدي بعد تكوين الاحتياطات.
- كما يتم تكوين احتياطي عام يعادل ضعف اجمالي نفقاتها خلال العام الحالي، ونظرا لوجود عجز في تكوين الاحتياطيات فقد قامت الهيئة بتكوين الاحتياطي العام بقيمة الفارق بين احتياطي النفقات والفائض النقدي في نهاية السنة المالية ولم يتم تحويل أي مبالغ الي وزارة المالية، وذلك حسب الجدول التالي:

-

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
الفائض النقدي للعام في ٣١ ديسمبر	١,٣٩٢,٧٣٢,٨٩٠	١,١٩٤,٨٩١,٨١٨
يخصم		
احتياطي النفقات خلال السنة	(٦١٢,٩٧٧,٧٨٤)	(٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨)
رصيد الاحتياطي العام في ٣١ ديسمبر	٧٧٩,٧٥٥,١٠٦	٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠
الإحتياطي العام وفقاً للنظام	(١,١١٧,٠١٥,٩٥٦)	(٩٨٤,٣٣٤,٦٢٢)
العجز في تكوين الإحتياطي العام	(٣٣٧,٢٦٠,٨٥٠)	(٣٩٨,٢٥٠,٨٨٢)

١٣- فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم

بلغ مجموع فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم (قبل التحويل إلى الاحتياطيات) كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٦م ٣,٥١٤,٦٢٦,٣٤٧ ريال سعودي (٢٠١٥م: ٣,٣٠٥,٩٠٣,٤٦٧ ريال سعودي) بينما بلغ الفائض النقدي منه مبلغ ١,٣٩٢,٧٣٢,٨٩٠ ريال سعودي (٢٠١٥م: ١,١٩٤,٨٩١,٨١٨ ريال سعودي)، ويتمثل في رصيد النقد والأرصدة لدى البنوك وتطبيقا للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية فقد قامت الهيئة بتكوين إحتياطي نفقات بمبلغ ٦١٢,٩٧٧,٧٨٤ ريال سعودي (٢٠١٥م: ٦٠٨,٨٠٨,٠٧٨ريال سعودي).

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م تم تكوين احتياطي عام حسب متطلبات نظام السوق المالية بمبلغ ٧٧٩,٧٥٥,١٠٦ ريال سعودي (٢٠١٥م: ٥٨٦,٠٨٣,٧٤٠ ريال سعودي)، ولم يتم تحويل أي مبالغ إلى وزارة المالية كما في التاريخ المذكور لعدم وجود فائض نقدي بعد تكوين الاحتياطيات المذكورة وبذلك يكون رصيد فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم (غير النقدي) في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بعد التحويلات للإحتياطيات مبلغ ٢,١٢١,٨٩٣,٤٥٧ ريال سعودي (٢٠١٥م: ٢,١١١,٠١١,٦٤٩ ريال سعودي).

١٤- رواتب ومزايا الموظفين وما في حكمها

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
رواتب	١٤٦,٨٦١,٨٥٨	١٣٩,٠٣١,١٧٥
بدلات موظفين	٨٠,٠٦٦,٧٣٦	٧٤,٩٢٠,٦٤١
مكافآت موظفين	٢٧,٧٨٣,٠٠٦	٥٤,٠٥٢,٣٥٠
مكافأة نهاية الخدمة	٣٣,٢٤١,٨٢٥	٢٨,٩٤٧,٢٧٨
تأمين طبي	٢٤,٥٨٩,٢٧٣	٢٢,٠٨١,٢٦٣
تأمينات اجتماعية	٢١,٣١٣,٣٥٠	٢٠,٠٠٦,٢٦٠
حصة الهيئة في برنامج الإدخار	١٧,٢٨٦,٠٦٩	١٧,٢٧٥,٥٠٩
مصروفات سفر رحلات عمل ومؤتمرات	٤,٨٩٠,٨٨٤	٢,٨١٦,٢١٤
أخرى	٣٥,٨٨٣,٣٠٠	١٧,٨٢٣,٥٤٦
	٣٩١,٩١٦,٣٠١	٣٧٦,٩٥٤,٢٣٦

١٥- مصروفات عمومية وإدارية

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
خدمات عامة وصيانة	٣٠,٢٤٠,٩٨١	٣٢,٢٥٢,٥٩٢
إيجارات	١١,٥٦٠,٢٢١	١٠,٤٨٧,٧٣٤
اشتراكات	١٠,١٣٦,٦٧٢	٧,٧٧٧,٨٥٦
برنامج حديثي التخرج	٦,٤٦٦,٢٢١	٥,٤٦٠,٨٣٠
اتعاب أعضاء اللجان	٥,٣٤٥,٥٦٦	٤,٨٣٧,٠٥٩
هاتف وبريد وانترنت	٢,٨٥٠,١٣٠	٤,٢٦٦,٢٣٦
ضيافة	٢,٥٦٤,٩٠٠	٢,٤٩٣,٧٤٥
علاقات عامة	٣,٥٨٢,٣٣٣	٢,١٦٢,٥١٤
مصروفات عقود التشغيل	٢,١٣١,٧٠٢	٢,٠٥٣,٣١١
مصروفات الاعلام وتوعية المستثمر	١,٦٠٨,٨٥٠	٦٢٧,٠٩٧
أخـرى	١,٥٣٤,٥٢٤	١,٢٩٥,٢٧٦
	٧٨,٠٢٢,١٠٠	٧٣,٧١٤,٢٥٠

١٦- إيرادات ومصاريف أخرى، صافي

	ريال سعودي	
	٢٠١٦م	٢٠١٥م
عوائد ودائع بنكية	٣٢,٩٥٤,٢٨٢	١٠,٨١٧,٤٠٥
(خسائر) أرباح رأسمالية من بيع أصول ثابتة	(٣٧٤,٩٤١)	(١٥٦,٣٧٢)
أخرى	(٢،٣٥١،٣٦٦)	(٢٩٣،٥٧٩)
	٣٠,٢٢٧,٩٧٥	١٠,٣٦٧,٤٥٤

١٧- الارتباطات الرأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية على الهيئة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ما قيمته ١١,٤٦ مليون ريال سعودي حيث بلغت القيمة الإجمالية لعقود المشروعات ٢٩,٩٦ مليون ريال سعودي بينما بلغ الجزء المدفوع منها ١٨,٥٠ مليون ريال سعودي (عام ٢٠١٥م: مبلغ ٢٢,٣ مليون ريال سعودي) وذلك بعد تحويل مقر الهيئة بمركز الملك عبدالله المالي إلى المؤسسة العامة للتقاعد.

١٨- الأدوات المالية وإدارة المخاطر

مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان تتمثل في إخفاق أحد الأطراف في أداة مالية في الوفاء بالتزامه والتسبب في تكبد الهيئة خسارة مالية. إن الأدوات المالية الخاصة بالهيئة التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الإئتمان تتضمن بشكل أساس النقدية بالبنوك والذمم المدينة. تحتفظ الهيئة بالأموال النقدية وما في حكمها لدى بنوك ذات تصنيف إئتماني جيد، كما أن الحسابات المدينة مستحقة من طرف ذو علاقة وآخرين ذوي مراكز مالية جيدة وبالتالي لا يوجد تركيز جوهري لمخاطر الإئتمان.

مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر العملات من التغيرات والتذبذبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. تعتقد الهيئة أنها ليست عرضة لمخاطر تقلب أسعار الصرف بدرجة كبيرة نظراً لأن معظم تعاملاتها تتم بالريال السعودي. لم تقم الهيئة بأية عمليات ذات أهمية نسبية بالعملات عدا الدولار الأمريكي. وحيث أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر عملات هامة. تراقب إدارة الهيئة تقلبات معدلات العمولات وتعتقد أن مخاطر العملات غير جوهرية.

مخاطر أسعار العمولات

إن مخاطر أسعار العمولات تنشأ من إحتمال أن تؤثر التقلبات في أسعار العمولات على الأرباح المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. الهيئة غير معرضة لأية مخاطر تتعلق بتقلبات أسعار العمولات، حيث أنه لا يوجد لديها أي مطلوبات تخضع لعمولات.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الهيئة على مقابلة إلتزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية حال إستحقاقها. تتم مراقبة إحتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توافر أموال كافية لمقابلة أي إلتزامات عند إستحقاقها. لا تتوقع الهيئة أن تواجه مخاطر هامة تتعلق بالسيولة خلال أثنى عشر شهراً من تاريخ المركز المالي.

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم به مبادلة أصل أو سداد إلتزام في معاملة تتم بين طرفين بعلمهما وملء إرادتهما على أساس تجاري. تتضمن الأصول المالية للهيئة النقد والأرصدة لدى البنوك والذمم المدينة والموجودات الأخرى وتتضمن المطلوبات المالية الذمم الدائنة وذمم المقاولين والمطلوبات الأخرى. تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة للأدوات المالية للهيئة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

١٩ - اعتماد القوائم المالية

اعتمدت هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ الموافق ٢٣ مارس ٢٠١٧م.

الباب التاسع

الملحق الإحصائي

لتعزيز الشفافية ولحرص الهيئة على توفير البيانات الإحصائية لأعمالها وأنشطتها، يُنشر كل عام مع التقرير السنوي ملحق إحصائي يحتوي أهم البيانات المنشورة في التقرير عبر سلاسل زمنية. ويشمل الملحق بيانات تتعلق بالطروحات والاكتتابات، وصناديق الطرح العام، والرقابة وقضايا التحقيق، والمهام التفتيشية للهيئة، والتراخيص والأشخاص المرخص لهم، إضافةً إلى قوائمهم المالية.

محتويات الملحق الإحصائي

الجدول (١) : عدد طلبات طرح وتنظيم الأوراق المالية التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تلقتها

الجدول (٢) : إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (مليار ريال) مصنفةً بحسب نوع الطرح

الجدول (٣) : عدد المكتتبين الأفراد (بالمليون) مصنفين بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام

الجدول (٤) : مبالغ اكتتاب الأفراد (مليار ريال) مصنفة بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض

الجدول (٥) : عدد صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق

الجدول (٦) : قيم أصول صناديق الطرح العام (مليون ريال) مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق

الجدول (٧) : قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم (مليون ريال) مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

الجدول (٨) : قيم أصول صناديق المؤشرات المتداولة

الجدول (٩) : عدد المشتركين في صناديق الطرح العام مصنفين بحسب نوع استثمار الصندوق

الجدول (١٠) : أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

الجدول (١١): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) الإلكتروني

الجدول (١٢): الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية ربع السنوية مصنفةً بحسب ورود/ عدم ورود تحفظات على قوائمها

الجدول (١٣): الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية مصنفةً بحسب ورود/ عدم ورود تحفظات على قوائمها

الجدول (١٤): قضايا المخالفات الواردة في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

الجدول (١٥): قضايا المخالفات المنتهية إجراءاتها في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

الجدول (١٦): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

الجدول (١٧): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل

الجدول (١٨): عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة/عدم ممارسة العمل

الجدول (١٩): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها

الجدول (٢٠): عدد الزيارات/المهام التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها

الجدول (٢١): عدد الأعمال التي قامت بها الهيئة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الجدول (٢٢): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م – الأصول (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

الجدول (٢٣): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م – الالتزامات (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

الجدول (٢٤): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م – حقوق الملكية (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

الجدول (٢٥):استثمارات الأشخاص المرخص لهم للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م (مليون ريال)

الجدول (٢٦): قائمة الدخل المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

الجدول (١): عدد طلبات طرح وتنظيم الأوراق المالية التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تلقتها

العام	طرح عام لأسهم	طرح خاص	طرح عام لأدوات دين	طرح أسهم حقوق أولوية	استحواذ	خفض رأس مال	أسهم منحة
٢٠٠٦م	١٠	–	١	٣	٣	١	٢١
٢٠٠٧م	٢٧	١	٢	٤	١	١	١٨
٢٠٠٨م	١٣	١٩	١	٥	١	–	١٧
٢٠٠٩م	١٣	٦٤	٢	٣	١	–	١٣
٢٠١٠م	٧	٩٣	١	١	–	١	٤
٢٠١١م	٦	٧٤	٢	٥	١	١	١٠
٢٠١٢م	٨	٩٠	١	٣	١	١	٢٢
٢٠١٣م	٥	١١٥	٢	١	١	–	١٨
٢٠١٤م	٥	١١٨	–	١٠	١	–	٢٤
٢٠١٥م	٥	١٩٨	١	٤	٠	١	٢٠
٢٠١٦م	٣	٢٠٨	٠	٣	١	٥	١٠

الجدول (٢): إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (مليار ريال) مصنفةً بحسب نوع الطرح

العام	طرح عام لأسهم	طرح خاص	طرح أسهم حقوق أولوية	طرح عام لأدوات الدين	الإجمالي
٢٠٠٦م	١٠,٥	–	٧,٢	٣,٠	٢٠,٧
٢٠٠٧م	٢٢,٦	٠,٨	٣,٨	١٣,٠	٤٠,٢
٢٠٠٨م	٣٦,٤	٦,٧	٢٢,٥	٥,٠	٧٠,٦
٢٠٠٩م	٣,٩	١٧,٩	١,٤	٧,٧	٣٠,٩
٢٠١٠م	٣,٨	١٩,١	٠,٤	٧,٠	٣٠,٣
٢٠١١م	١,٧	١٠,٠	٤,٥	٥,٦	٢١,٨
٢٠١٢م	٥,٣	٣٣,٣	٧,٤	٠,٢	٤٦,٢
٢٠١٣م	٢,٠	٥٠,٣	٠,٢	٧,٥	٦٠,٠
٢٠١٤م	٢٥,٢	٣٣,٦	٥,٨	٤,٥	٦٩,١
٢٠١٥م	٤,٢	٢٣,٨	٢,٣	٣,٩	٣٢,٧
٢٠١٦م	٢,٨	٢٤,٩	٠,٩	٠	٢٨,٦

الجدول (٣): عدد المكتتبين الأفراد (بالمليون) مصنفين بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام

العام	الهاتف المصرفي	الإنترنت	فروع البنوك	الصراف الآلي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٦م	٦,١	٤,٢	١١,٢	١٢,٠	–	٣٣,٥
٢٠٠٧م	٩,٠	٥,٧	٦,٢	١٥,٠	–	٣٥,٩
٢٠٠٨م	١٢,١	١١,٠	٦,٧	٢٨,٦	–	٥٨,٤
٢٠٠٩م	٣,١	٢,٧	١,٠	٦,١	–	١٢,٩
٢٠١٠م	٢,١	٢,٠	٠,٨	٥,٣	–	١٠,٢
٢٠١١م	٠,٦	٠,٩	٠,٢	١,٣	–	٣
٢٠١٢م	١,٤	٢,٤	١,٠	٦,٤	–	١١,٢
٢٠١٣م	٠,٩	٢,٠	١,١	٦,٢	–	١٠,٢
٢٠١٤م	١,١	٢,٥	١,٠	٦,٥	–	١١,١
٢٠١٥م	٠,٥	١,٢	٠,٤	٣,٠	٠,٣	٥,٤
٢٠١٦م	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٩	–	١,٥

الجدول (٤): مبالغ اكتتاب الأفراد (مليار ريال) مصنفة بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض

العام	الهاتف المصرفي	الإنترنت	فروع البنوك	الصراف الآلي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٦م	٥,٥	٣,٦	١٢,٠	٩,٣	–	٣٠,٤
٢٠٠٧م	٨,٣	٧,٧	٤٩,٤	١٣,١	–	٧٨,٥
٢٠٠٨م	١٤,٤	١٧,٤	١٨,٧	٣٠,٨	–	٨١,٣
٢٠٠٩م	١,٨	١,٧	٠,٦	٣,٢	–	٧,٣
٢٠١٠م	١,٤	١,٦	٠,٧	٣,٠	–	٦,٧
٢٠١١م	٠,٥	١,١	٠,٤	١,٠	–	٣,٠
٢٠١٢م	١,٢	٣,٥	١,٧	٤,٦	–	١١,٠
٢٠١٣م	٠,٦	١,٧	٠,٨	٣,٥	–	٦,٦
٢٠١٤م	٤,٢	٣٧,٥	٢٦٩,٥	٦,٦	–	٣١٧,٨
٢٠١٥م	٠,٧	٢,٣	١,١	٢,٣	٠,٣	٦,٦
٢٠١٦م	٠,٣	١,٠	٠,٧	٠,٧	–	٢,٧

الجدول (٥): عدد صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٧م	١٢٢	١١	٤٩	٤	٣٣	–	–	١٤	٢٣٣
٢٠٠٨م	١٣٥	٧	٥٧	٤	٣٤	–	–	٢٥	٢٦٢
٢٠٠٩م	١٥١	٦	٦١	٦	٣٠	٢	٣	٧	٢٦٦
٢٠١٠م	١٥٤	٦	٥٦	٦	٢٧	٢	٨	٨	٢٦٧
٢٠١١م	١٥٠	٧	٥٠	١٠	٤٣	٢	٥	٥	٢٧٢
٢٠١٢م	١٣٨	٩	٤٧	١٠	٤٣	٣	٢	٤	٢٥٦
٢٠١٣م	١٤١	٨	٤٥	١٣	٤١	٢	–	٤	٢٥٤
٢٠١٤م	١٥٠	٩	٤٦	١١	٤١	٢	–	٤	٢٦٣
٢٠١٥م	١٦٩	٩	٤٤	١٠	٣٠	٢	–	٣	٢٦٧
٢٠١٦م	١٦٨	٨	٤٤	١٢	٣٢	٢	–	٥	٢٧١

الجدول (٦): قيم أصول صناديق الطرح العام (مليون ريال) مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٧م	٦٢٣١٧,٠	٨٠٨,٠	٣٣٨٩٣,٠	١٥٩١,٠	٢٣٦٣,٠	–	–	٤١٢٧,٠	١٠٥٠٩٩,٠
٢٠٠٨م	٢٤٨٢٤,٠	١٥٣,٠	٤٣٠٣٥,٠	٢٢٩٣,٠	١٧٥٦,٠	–	–	٢٧٥٤,٠	٧٤٨١٥,٠
٢٠٠٩م	٢٩٧١٩,٠	٢٠٥,٠	٥٤٥١٨,٠	٢٢٣٧,٠	١٩١٣,٠	١١٥,٣	٢١٧,٥	٦٣٥,١	٨٩٥٥٩,٩
٢٠١٠م	٣٠٩٧٤,٠	٢١٨,٩	٥٨٠١٥,٧	١٥٥٧,٤	٢٦٧٧,٣	٩١,٢	٣٥٨,١	٧٧٣,٥	٩٤٦٦٦,١
٢٠١١م	٢٦٦٢٨,٤	٢٤١,٢	٤٩٥٤٤,١	٢٥٥٠,٦	٢٧١٥,٦	١١٥,٦	٢٣٠,٥	٥٠,٤	٨٢٠٧٦,٤
٢٠١٢م	٢٧٩٨٨,٢	٦٣٧,٢	٥٣٨٧٨,٣	٢٥٨٧,٤	٢٧٣١,٠	٦٤,٢	٤٣,٣	٣٠,٢	٨٧٩٥٩,٨
٢٠١٣م	٣٤٤٤١,٢	٥٦٣,٣	٦٠٩٤٥,٨	٤١٣١,١	٢٧٩٧,٩	١٣٠,٥	–	١١١,٣	١٠٣١٢١,١
٢٠١٤م	٣٥٥٨٥,٤	٦٤١,٩	٦٦٣٨١,٦	٤٩٧٥,٥	٢٨٣٧,٢	١٢٤,٦	–	١٠٨,٧	١١٠٦٥٤,٩
٢٠١٥م	٣٣٠١١,٦	٨٣١,٣	٦١٧١٣,٣	٤٤٣٠,٥	٢٧٢٧,٠	٩١,٩	–	٥٧,٤	١٠٢٨٦٢,٨
٢٠١٦م	٢٢٤٤٤,٠	٨٤٨,٧	٥٧٤٩٧,٦	٣٦١٠,٣	٢٥٨٤,٩	٨٢,٥	–	١٧٦,٢	٨٧٠٢٤٤,١

الجدول (٧): قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم (مليون ريال) مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

العام	أسهم محلية	أسهم خليجية	أسهم عربية	أسهم آسيوية	أسهم أمريكية	أسهم أوروبية	أسهم دولية أخرى	الإجمالي
٢٠٠٩م	١٨٥٤١,٨	١٧٨٠,٤	٤٠٥,٤	١٠٩٢,٨	١٠٧٢,٨	٢٠٨٩,٥	٤٧٣٦,٣	٢٩٧١٩,٠
٢٠١٠م	١٩٠٧٤,١	١٩٤٢,١	٢٤٦,٣	١١١٦,٨	١١٦٢,٢	٢٢١١,٣	٥٢٢١,٢	٣٠٩٧٤,٠
٢٠١١م	١٧١٣٥,١	١٥١٩,٥	١٠٧,١	٨١٠,٢	١١٧٤,٦	١٨٤٥,٢	٤٠٣٦,٧	٢٦٦٢٨,٤
٢٠١٢م	١٧٤٤٥,٢	١٦٣٢,٧	١٨٥,٠	٨٤٢,٧	١٣٤٨,٢	٢١٩١,٥	٤٣٤٢,٩	٢٧٩٨٨,٢
٢٠١٣م	٢١٣٣١,٣	٢١٢٧,٤	١٩٦,٧	٨٦٠,٦	١٧٦٣,٢	٢٧٤٦,٠	٥٤١٦,٠	٣٤٤٤١,٢
٢٠١٤م	٢٢٦٣٤,١	٢٣٤٢,٨	٤٥٩,٥	٧٨٦,٨	٢٠٢٠,١	٢٦٦٢,٥	٤٦٧٩,٦	٣٥٥٨٥,٤
٢٠١٥م	٢٠٠٢٤,٥	٣٠١٤,٣	٣٠٦,٩	٨٥٦,٠	٢٠٠٣,٦	٢٧٤٧,٩	٤٠٥٨,٥	٣٣٠١١,٦
٢٠١٦م	١٦٧٠٣,٨	٢٤٧٦,١	١٨٩,٨	٦٩٠,٠	٦٦٨,٣	٤٧٥,٠	١٢٤١,٠	٢٢٤٤٤,٠

الجدول (٨) : قيم أصول صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)						
	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	عام ٢٠١٣م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
فالكم المتداول للأسهم السعودية	٥١,٤	٧٩,٢	٦٧,٠	٢٦,٩	٢٦,٩	٢٢,٤	٢٠,٩
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	٢٢,٨	٢٧,٧	٢٦,٠	١٢,٨	١٣,٠	٦,١	٧,٨
صندوق إتش إس بي سي السعودي ٢٠ المتداول	–	١٠,٢	١٤,٨	١٨,٩	١٦,٠	٦,٨	٧,٨
الإجمالي	٧٤,٢	١١٧,١	١٠٧,٨	٥٨,٦	٥٥,٩	٣٥,٣	٣٦,٥

الجدول (٩): عدد المشتركين في صناديق الطرح العام مصنفين بحسب نوع استثمار الصندوق

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٩م	٢٧٥٠٦٢	١٣٧	٦٨٣٩٨	٤٤٨٤	٦٥٢٣	٧٥٧	١٢٤	٨٤٦	٣٥٦٣٣١
٢٠١٠م	٢٤٧٧٧١	٩٤	٦٠٣٠٦	٣١٩٩	٦٤٣٠	٦٤٦	٩٤٠	٤٣٧	٣١٩٨٢٣
٢٠١١م	٢٢٦٢٠٤	٤٢	٥٤٨٣٩	٤٥٦٥	٦٢٠١	٦٨٥	٨٤٩	١٢١	٢٩٣٥٠٦
٢٠١٢م	٢١٢١٢٨	٢٤٩	٥١٧٥٨	٤٥٦٥	٥٨٤٥	٤٩٧	١٥٤	٩٦	٢٧٥٢٩٢
٢٠١٣م	١٩٧٥٢٣	٢٠٣	٤٩٠٢٤	٥٠٢١	٥٤٥٣	٤٤٠	–	١٣٩	٢٥٧٨٠٣
٢٠١٤م	١٨٧٤٢٦	٢٣٢	٤٦٣٠٧	٥٨٦٩	٥٢٥٤	٤١٤	–	٢٧٤	٢٤٥٧٧٦
٢٠١٥م	١٨١٩٩٧	٢٠٧	٤٣٤٣٠	٥٤٥٥	٤٩٩٦	٣٧٧	–	٢٦٦	٢٣٦٧٢٨
٢٠١٦م	١٧٢٣١٥	١٨٥	٣٩٧٤٧	٥١٤٠	٤٦٥٦	٣٥١	–	٢٦٨	٢٢٢٦٦٢

الجدول (١٠): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العام	تنبيهات نظام الرقابة	عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية	حالات اشتباه في مخالفة
٢٠٠٦م	-	٢٥٢	٦٦
٢٠٠٧م	-	٢٨٣	٤١
٢٠٠٨م	٣٤٢٩٤	٩٦٨	٤٤
٢٠٠٩م	٢٥٣٧٤	١٣١١	٤١
٢٠١٠م	٢٠٧٢٢	١٢٣٤	٤٢
٢٠١١م	٢٢٣٠٣	١٣٣١	٣٥
٢٠١٢م	٢٦٣٢٣	١٦٨٧	٣٢
٢٠١٣م	٢٦٢٥١	١٧٧٩	٤٣
٢٠١٤م	٣٠٨٢٤	١٩٧٤	١٥
٢٠١٥م	٣٠٥٤٩	١٥٥٥	٢٩
٢٠١٦م	٣١٨٩٦	٢٠٢٨	٥١

الجدول (١١): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) الإلكتروني

العام	القوائم المالية المختصرة	القوائم المالية المفصلة
٢٠٠٦م	٤١٨	٤١١
٢٠٠٧م	٤٦١	٤٦٦
٢٠٠٨م	٥٥٠	٥٣٤
٢٠٠٩م	٦٢٤	٦٠٦
٢٠١٠م	٦٧٦	٦٦٥
٢٠١١م	٧٢٤	٧١٤
٢٠١٢م	٧٦٠	٧٤٢
٢٠١٣م	٨٠٨	٧٨٩
٢٠١٤م	٨١١	٧٩٠
٢٠١٥م	٨٤١	٨٣٣
٢٠١٦م	٨٦٢	٨٤٠

الجدول (١٢): الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية ربع السنوية مصنفةً بحسب ورود / عدم ورود تحفظات على قوائمها

العام	القوائم المالية (ربع السنوية) التي لم ترد عليها تحفظات	القوائم المالية (ربع السنوية) التي وردت عليها تحفظات
٢٠٠٦م	٦١	٢٥
٢٠٠٧م	٨٢	٢٩
٢٠٠٨م	١٠٣	٢٤
٢٠٠٩م	٩٤	٤٠
٢٠١٠م	٩٨	٤٠
٢٠١١م	١٠٥	٤١
٢٠١٢م	١٠٧	٤٧
٢٠١٣م	١١١	٤٩
٢٠١٤م	١١٨	٤٨
٢٠١٥م	١١٧	٥٣
٢٠١٦م	١١١	٦٢

الجدول (١٣): الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية مصنفةً بحسب ورود / عدم ورود تحفظات على قوائمها

العام	القوائم المالية السنوية التي روجعت ولم ترد عليها تحفظات عن العام السابق	القوائم المالية السنوية التي روجعت وورد عليها تحفظات عن العام السابق
٢٠٠٦م	٥٧	٢٠
٢٠٠٧م	٧٠	١٦
٢٠٠٨م	٩٧	١٤
٢٠٠٩م	٨٦	٤١
٢٠١٠م	٩٧	٣٦
٢٠١١م	١٠٧	٣٨
٢٠١٢م	١٠٦	٤٤
٢٠١٣م	١١٣	٤٦
٢٠١٤م	١١٢	٥١
٢٠١٥م	١١٩	٤٨
٢٠١٦م	١١٧	٥٤

الجدول (١٤): قضايا المخالفات الواردة في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

النوع	العام									
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
مخالفة تلاعب وتضليل	١٤	٤٧	٤١	٣٨	٣٠	٣١	٣٩	١٤	١٠	٢٣
مخالفة إفصاح	١٠	٢٨	١٩	٦٧	٦٣	٣٦	٥٦	٢٤٤	٩٩	٢٧
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	–	–	٢	٣	٦	١	٢	١	٢٠	٣١
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	٧	٤	٦	٥٤	٢٣	٢٩	٢٣	٦٢	٨٩	٨١
مخالفة تملك/ تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	١٩	١١	٤	٣	١٠	١٠	٧	٢٠	٣١	٢
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٤٥	٥٣	٥٥	٣٩	٦٧	٤٩	٣٩	١١	٢٤	١٣
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	–	١	٢	–	٢	٧	٤	٧	٢٤	٧
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	–	٤	٦	٢	١	٣	٦	١	٤	٠
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	–	٣	٣	٨	١	١	٣	١	٢	٢١
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	٣	–	٧	١٧	١٥	٢٠	٣٩	٤٢	٦٥	١٩
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	–	–	٩	١٥	٣٥	٤١	٤٣	٢٢	٣٠	٤
مخالفة لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	–	–	٣	٧	٣٥	٤١	٢٠	٧٢	٠	١٦
مخالفة قواعد الكفاية المالية	–	–	–	–	–	–	٥	٢٧	٣٠	٠
لائحة الاندماج والاستحواذ	–	–	–	–	–	–	–	٢	٠	٠
مخالفات أخرى	–	–	–	–	–	–	١	٤	٤	٠
نظام الشركات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٩
الإجمالي	٩٨	١٥١	١٥٧	٢٥٣	٢٨٨	٢٦٩	٢٨٧	٥٣٠	٤٣٢	٢٥٣

الجدول (١٥): قضايا المخالفات المنتهية إجراءاتها في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

النوع	العام									
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
مخالفة تلاعب وتضليل/ سلوكيات السوق	٨	٨	٣٤	٤٤	٢٩	٢٠	١	٥	١٢	٢٢
مخالفة إفصاح	٦	١٢	٢٨	٤٩	٧٣	٦٧	٢٤	١٠٩	٢١٠	٩٨
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	–	–	٤	٤	٤	٢	–	٢	٢٥	٢٨
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	١	٥	١٠	٢٥	٤٥	٢٧	٣	٣٠	٨٩	١١٢
مخالفة تملك/ تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	١٨	٩	٧	١٢	٤	١١	٧	٢	٢٤	٢٨
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٢٥	٤٦	٥٣	٣٧	٦٩	٣٥	١٢	١٦	١٢	٢٨
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	–	–	٣	–	١	٢	٣	٨	٢٣	٨
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	–	–	٤	٣	٢	١	٢	١	١	٠
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	–	–	٦	٨	١	١	١	١	٢	٢٧
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	–	–	–	١٩	٢١	٨	١٦	٢٧	٥٧	٦٥
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	–	–	٨	١٢	٢٧	٥١	٩	٣٢	٢٦	٢٤
مخالفة لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	–	–	–	٧	٢٧	٤٥	٦	٤	٨٧	١٤
مخالفة قواعد الكفاية المالية	–	–	–	–	–	–	–	١٢	٤٤	٥
مخالفة لائحة الاندماج والاستحواذ	–	–	–	–	–	–	–	٠	٢	٠
مخالفات أخرى	–	–	–	–	–	–	–	١	٢	٢
نظام الشركات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤
الإجمالي	**٥٨**	**٨٠**	**١٥٧**	**٢٢٠**	**٣٠٣**	**٢٧٠**	**٨٤**	**٢٥٠**	**٦١٦**	**٤٦٥**

الجدول (١٦): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

العام	ترخيص جديد	تعديل ترخيص	سحب ترخيص	إلغاء ترخيص
٢٠٠٧م	٣٥	٦	٢	–
٢٠٠٨م	٣٤	٩	٢	٢
٢٠٠٩م	١٢	٤	٦	٦
٢٠١٠م	٤	١٣	٣	١٤
٢٠١١م	٣	٨	–	١٦
٢٠١٢م	٢	٨	–	٢
٢٠١٣م	٥	٥	–	–
٢٠١٤م	٢	٨	–	٣
٢٠١٥م	١	٨	–	–
٢٠١٦م	١	٤	٢	٣

الجدول (١٧): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل

العام	مرخص لهم حاصلون على خطاب ممارسة العمل	مرخص لهم لم يحصلوا على خطاب ممارسة العمل	الإجمالي
٢٠٠٧م	٤٦	٣٤	٨٠
٢٠٠٨م	٧١	٣٩	١١٠
٢٠٠٩م	٨٥	٢٥	١١٠
٢٠١٠م	٩٠	٧	٩٧
٢٠١١م	٨١	٣	٨٤
٢٠١٢م	٨٠	٤	٨٤
٢٠١٣م	٨٤	٥	٨٩
٢٠١٤م	٨٧	١	٨٨
٢٠١٥م	٨٨	٠	٨٨
٢٠١٦م	٨٣	٠	٨٣

الجدول (١٨): عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة/عدم ممارسة العمل

العام	ممارسة/عدم ممارسة	التعامل	الإدارة	الترتيب	تقديم المشورة	الحفظ
٢٠٠٩م	ممارس	٥٧	٥٥	٧٤	٧٨	٥٨
	غير ممارس	١٠	١٦	٢١	٢١	١٧
٢٠١٠م	ممارس	٦٣	٦٨	٨٠	٨٢	٧٢
	غير ممارس	٢	٣	٦	٦	٣
٢٠١١م	ممارس	٦٠	٦٦	٧٦	٧٦	٦٧
	غير ممارس	١	٣	٣	٢	٣
٢٠١٢م	ممارس	٥٦	٦٥	٧٥	٧٥	٦٦
	غير ممارس	٢	٢	٣	٣	٢
٢٠١٣م	ممارس	٥٦	٦٥	٧٨	٧٧	٦٧
	غير ممارس	٤	٥	٤	٦	٣
٢٠١٤م	ممارس	٥٦	٦٥	٧٩	٨١	٦٥
	غير ممارس	٢	١	١	١	–
٢٠١٥م	ممارس	٦١	٦٥	٨٠	٨١	٦٥
	غير ممارس	٢	٠	١	٠	٠
٢٠١٦م	ممارس	٦١	٦٤	٧٥	٧٤	٦٥
	غير ممارس	٠	٠	٠	٠	٠

الجدول (١٩): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها

العام	نشاط واحد	نشاطان	ثلاثة أنشطة	أربعة أنشطة	جميع الأنشطة
٢٠٠٧م	٦	٢٦	٨	٤	٣٦
٢٠٠٨م	٤	٣٨	٨	٦	٥٤
٢٠٠٩م	٤	٣٤	٨	٩	٥٥
٢٠١٠م	٣	٢٢	٧	١٠	٥٥
٢٠١١م	٢	١٢	٤	١١	٥٥
٢٠١٢م	٢	١٥	٥	٨	٥٤
٢٠١٣م	٢	١٨	٤	٩	٥٦
٢٠١٤م	٢	٢٢	٤	٧	٥٣
٢٠١٥م	٢	٢١	٥	٦	٥٤
٢٠١٦م	٢	١٦	٦	٨	٥١

الجدول (٢٠): عدد الزيارات/المهام التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها

العام	خاصة	دورية
٢٠٠٧م	٣٣	–
٢٠٠٨م	٥١	٢
٢٠٠٩م	٦٧	٥
٢٠١٠م	٥٤	١٨
٢٠١١م	٨٢	٢٠
٢٠١٢م	٦٥	٧٧
٢٠١٣م	٧٤	٨٣[٢٨]
٢٠١٤م	١٠٧	٥٤
٢٠١٥م	٥٠	٥٥
٢٠١٦م	٤٣	٥٢

٢٨) شملت التفتيش على شركة السوق المالية السعودية (تداول).

الجدول (٢١): عدد الأعمال التي قامت بها الهيئة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

العام	معالجة الطلبات الواردة من الجهات الحكومية	معالجة طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم
٢٠٠٩م	٤٩٢	١٨
٢٠١٠م	١٠٦٧	٣٣
٢٠١١م	٢٤٠١	٩٢
٢٠١٢م	١٩٥٨	٤٧
٢٠١٣م	٢٨١٩	٧٧٤
٢٠١٤م	١١٦٦٠	١٤٦
٢٠١٥م	١٢٨	٢٨٣
٢٠١٦م	١٨٠	٢٧٧

الجدول (٢٢): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م – الأصول (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
نقد وما يعادله	٥١٣٧	٥٥٦٠	٤٨٨٨	١٥٣٥	١٢١١	١٤٧٩	١٧٨٤	١٦٣٣	١٠٩٥	١٤٢١	١٥٣٧	١٥٢٧	٢٨٠	٢٤٨	١٩١	١٠١٥٧	١٠١٨٩	٩١٨٠
ذمم مدينة	٤٠٦	٣١٧	٣٥٥	٦٣٧	٢٣٥٢	٢٤٤١	٢٩١	٢١٠	١٤٩	٨٢	٨٣	٧٤	٦٤	٦١	٦٢	١٤٨٠	٣٠٢٢	٣٠٨٢
مدينو تمويل هامش التغطية	٣٧٦٣	٢٧١١	١٨٦٤	٢٢٧	٢٥٩	٢٦١	١٨	٩	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٠٠٨	٢٩٧٩	٢١٣١
استثمارات	٣٣٤٠	٤٧٣١	٤٧٢٨	٥٠٧٠	٥٢٦٨	٥١٧٨	١٠٨٧	١٥٨٩	١٣٢٩	٠	٠	٠	٤٨	٥٨	٣٩	٩٥٤٥	١١٦٤٧	١١٢٧٣
أصول ثابتة	٢٢٦	١٦٥	١٧٢	٤١٧	٢٠١	٢٤٩	٢٦٦	١٢٣	١٢١	٢٢	١٨	٢٠	٧	١٣	١١	٩٣٨	٥٢٠	٥٧٣
أصول أخرى	٣٢٧	٤١١	٤٩٦	٦٩٣	٨٧٥	٤٠٢	٧٣	١٣٦	٩٠	٣٨	٤٦	٣٤	١٣	١٢	١٣	١١٤٤	١٤٨٠	١٠٣٥
إجمالي الأصول	١٣١٩٩	١٣٨٩٥	١٢٥٠٣	٨٥٧٩	١٠١٦٦	١٠٠١١	٣٥١٩	٣٧٠٠	٢٧٩٠	١٥٦٣	١٦٨٥	١٦٥٥	٤١٢	٣٩٢	٣١٦	٢٧٢٧٢	٢٩٨٣٨	٢٧٢٧٤

الجدول (٢٣): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م – الالتزامات (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم اقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
ذمم دائنة ومصروفات مستحقة	٤٨٠	٥٢٧	٣٨٨	٣١٣	٢٩٩	٢٧١	٢٨١	٣٣٣	٦٧	٣٤	٤٢	٣٩	١٢	١٥	٩	١١٢٠	١٢١٦	٧٧٤
قروض بنكية	٢٣٣٧	٢٤٥١	١٠٢٥	٤٩١	١٥٨٢	١٤٩٧	٤١٢	٤٤٥	٢٤١	٤٨	٣٨	١٤	٠	٤٦	٠	٣٢٨٨	٤٥٦١	٢٧٧٧
قروض تالية الاستحقاق	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢١٧	٢٠٨	٥٥	٠	٠	٠	٠	٢	١	٢١٧	٢٠٩	٥٦
الزكاة وضريبة الدخل	١٧٥	١٠٩	١٥٧	٧٥	١٩١	٢١٠	٥٠	٦١	٤٩	١٥	١٩	٢٢	٣	٤	٤	٣١٨	٣٨٣	٤٤٢
مستحقات نهاية الخدمة	٣٠٤	٣١٠	٣١٩	٧٨	٨٩	٩٦	٢٠	٣١	٣٣	١٨	١٨	٢٣	٦	٦	٨	٤٢٦	٤٥٤	٤٧٩
ذمم دائنة أخرى	٣٦٢	٦٦٩	٤٤٤	١٠١	٤٩٦	٥٣٥	١٩٨	٩٨	٤٣	٣٨	٣٣	٤٣	٥٦	٣٦	١٣	٧٥٥	١٣٣٣	١٠٧٨
إجمالي الالتزامات	٣٦٥٨	٤٠٦٥	٢٣٣٣	١٠٥٨	٢٦٥٦	٢٦٠٩	١١٧٨	١١٧٦	٤٨٩	١٥٣	١٥٠	١٤١	٧٧	١٠٩	٣٤	٦١٢٤	٨١٥٦	٥٦٠٦

الجدول (٢٤): قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م – حقوق الملكية (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم اقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
رؤوس الأموال المدفوعة	٥٢٠٠	٥٢٠٠	٥٢٠٠	٦٥١٧	٦٥١٨	٦٣٦٨	٢٣٩٦	٢٥٣١	٢٥٣١	١٥٢٠	١٥٨٣	١٥٨٣	٣٠٠	٢٦٢	٢٤٠	١٥٩٣٣	١٦٠٩٤	١٥٩٢١
الاحتياطي النظامي	٨١٩	٩١٣	١٠٥٠	٤٨٨	٥٣٦	٥٧١	٢٨	٤١	٥٠	٤٣	٤٧	٤٩	١٢	١٨	١٩	١٣٩٠	١٥٥٥	١٧٣٩
أرباح مبقاه	١٠٩١	١٦٧١	٢٣٨٣	١٠٨	٣٢-	١٤٩-	٣٣٤-	٢٦٦	٣٢٦-	٢١٩-	١٦٤-	١١٧-	٤٥-	٢	٩-	٦٠١	١٢١٠	١٧٨٣
أرباح/ خسائر الفترة	٢٢٦٥	٢١٠٢	١٥٨٩	٥٥٠	١٧٥	١٧٠	١١٨	٢٦-	٣٨-	٦٦	٧٠	٣-	٤٢	٣-	٣	٣٠٤١	٢٣١٧	١٧٢١
حقوق ملاك أخرى	١٦٦	٥٦-	٥٢-	١٤١-	٣١٣	٤٤٢	١٣٤	٢٤٤	٨٥	٠	٠	٠	٢٤	٤	٢٨	١٨٣	٥٠٦	٥٠٣
إجمالي حقوق الملكية	٩٥٤١	٩٨٣٠	١٠١٧٠	٧٥٢٢	٧٥١٠	٧٤٠١	٢٣٤٢	٢٥٢٤	٢٣٠١	١٤١٠	١٥٣٥	١٥١٤	٣٣٣	٢٨٣	٢٨١	٢١١٤٨	٢١٦٨٢	٢١٦٦٨

الجدول(٢٥):استثمارات الأشخاص المرخص لهم للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م (مليون ريال)

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			المجموع		
	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
أسهم مدرجة	٢١٠	١١٦	٨٢	٩٣٩	٥٩٥	٣٤١	١١٢	٢٩٥	٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢٦١	١٠٠٥	٤٧٨
صناديق استثمارية	٣٠٨٢	٣١٧٦	٢٨٩٩	٢٥٣٢	٣٢٧١	٣٥٥٤	٥٠٠	٥٣٩	٤٤٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦١١٤	٦٩٨٦	٦٩٠١
أدوات دين	١٠	١٠	١١١	٥٣	٥١	٣٩	٢٩٨	٢٨٤	٢٨٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٦١	٣٤٤	٤٣٦
التوريق	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٦	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٦	٣
الملكية الخاصة/ شركات تابعة وشقيقة	٣٨	٢٥	٢٥	١١٥٠	٧٨١	٦١١	٦٦	٧٢	١٥٣	٠	٠	٠	٣٨	١٨	١٧	١٢٩٢	٨٩٧	٨٠٧
عقارات	٠	١٤٠٥	١٦١١	٣٩٦	٥٧١	٦٣٣	١٠٥	٣٩٤	٣٨٥	٠	٠	٠	١٠	٤٠	٢٢	٥١١	٢٤٠٩	٢٦٥٠
المجموع	٣٣٤٠	٤٧٣١	٤٧٢٨	٥٠٧٠	٥٢٦٨	٥١٧٨	١٠٨٧	١٥٨٩	١٣٢٩	٠	٠	٠	٤٨	٥٨	٣٩	٩٥٤٥	١١٦٤٧	١١٢٧٣

الجدول (٢٦): قائمة الدخل المجمّعة (غير مدققة) للأعوام ٢٠١٤م-٢٠١٦م (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م	عام ٢٠١٤م	عام ٢٠١٥م	عام ٢٠١٦م
التعامل	٢١٥٥	١٦٤٠	١٢٣٧	١٣٩	١٤٣	٨٥	٤١	٣٦	٢٤	٦٣	٥٢	٣٤	٠	٠	٠	٢٣٩٨	١٨٧١	١٣٨١
إدارة الأصول	١٦٤٥	١٦٨٦	١٣٥٧	٤٠٩	٥٥٧	٥٠٣	٢٦٣	١٧٧	١٧٤	١٢	٢٣	١٥	٠	٠	٠	٢٣٢٩	٢٤٤٤	٢٠٤٩
المصرفية الاستثمارية	٣٥٢	٤٤٣	٤٩٢	١٩٣	٢٣٠	٢٣٠	٧٦	٥٨	٤٠	٢٢	١٨	٢١	١٠٥	٦٦	٥٦	٧٤٨	٨١٥	٨٣٨
المشورة/الأبحاث	٠	٠	٠	٢	٠	٠	١٥	٤	١	٠	٢	٠	٠	١	٠	١٧	٧	١
الحفظ	٦٠	٦٨	٧٨	٨	٢٤	٢٢	٤	١٢	٧	٠	١	٤	٠	٠	٠	٧٢	١٠٥	١١١
الاستثمارات	٢٣٦	٢٤٥	٣٢٨	٦٦٠	٢٠٥	٢٤٤	٧٥	١٥	٧-	١٠	٦	١٤	١	١	٣	٩٨٢	٤٧١	٥٨١
إيرادات أخرى	٤	٦٢	٣٢	٤٣٦	٢٦٢	٣٧٢	٢٣	١٩	٢٦	٢٠١	٢١٧	١٨٠	٣١	٢٩	٢٣	٦٩٥	٥٨٩	٦٣٣
الإيرادات	٤٤٥٢	٤١٤٤	٣٥٢٤	١٨٤٧	١٤٢١	١٤٥٦	٤٩٧	٣٣١	٢٦٤	٣٠٨	٣١٩	٢٦٨	١٣٧	٩٧	٨٢	٧٢٤١	٦٣٠١	٥٥٩٤
الرواتب والأجور	١١٤٢	١٢٤٠	١١٦٥	٥٣٥	٥٥٥	٥٦٤	١٨٥	٢١٠	١٩٩	١٤٥	١٤٠	١٤١	٦٤	٦٤	٥٢	٢٠٧١	٢٢٠٨	٢١٢١
التسويق	٣٢	٢٢	١٢	٤١	٦٣	٣٨	٦	٤	٢	٢	٣	٢	١	١	١	٨٢	٩٤	٥٥
مصاريف أخرى	١٠١٣	٧٨٠	٧٥٨	٧٢١	٦٢٨	٦٨٤	١٨٩	١٣٢	١٠١	٩٥	١٠٦	١٢٨	٣٠	٣٥	٢٦	٢٠٤٧	١٦٨٢	١٦٩٧
إجمالي المصاريف	٢١٨٧	٢٠٤٣	١٩٣٥	١٢٩٧	١٢٤٦	١٢٨٧	٣٧٩	٣٤٦	٣٠٢	٢٤٢	٢٤٩	٢٧١	٩٥	١٠٠	٧٩	٤٢٠٠	٣٩٨٤	٣٨٧٣
الأرباح/الخسائر	٢٢٦٥	٢١٠٢	١٥٨٩	٥٥٠	١٧٥	١٧٠	١١٨	٢٦-	٣٨-	٦٦	٧٠	٣-	٤٢	٣-	٣	٣٠٤١	٢٣١٧	١٧٢١

نَستَثمِرُ في الثِقة

Investing confidence

Saudi CMA

cma.org.sa